أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة
الاثنين
7 سبتمبر 2025
16 ربيع أول 1447م
العدد 44

تحت الجبل..

موتٌ بعدة نسخ

تحت صخور جبل مرة، دُفن أهل «ترسين» مرةً بالانهيار، ومرةً أخرى في دفاتر السياسة. هناك، صار الموت نسخًا متعددة، يكتبها الأحياء كلٌّ على مقاس مصلحته.

هناك، عند سفح جبل مرة، دفن الانزلاق الأرضي أجساد الناس، بينما دفن الأحياء ما تبقى من ضميرهم في صراع على الأرقام.

لم يعد الموت موتًا خالصًا، عندما صار بضاعة في سوق السياسة؛ دماءٌ تُساوَم بها، وأشلاءٌ تُوزن بميزان المواقف.

«ترسين» هي مأساة وطن اعتاد أن ينهار على رؤوس أهله، مرةً بالحرب، وأخرى بالطبيعة، ودائمًا بالسياسة.

ثقوا في أنفسكم وشعبكم

لم تعد الحرب في السودان حدثاً استثنائياً يمكن احتماله، بل تحولت إلى سياق يومي خانق، يثقل حياة المواطنين ويبدد طاقاتهم. ومع مرور الوقت، أصبح واضحاً أن هذا النزاع ليس سوى صراع مصالح ضيقة، تتنازعه مجموعات ترى في السلطة غنيمة، وفي موارد البلاد فرصة للثراء، ولو على أنقاض المدن وأشلاء الأبرياء. بذلك، انكشف زيف الخطابات التي حاولت أن تُلبس الحرب ثوب «المشروع الوطني»، فإذا بها لا تتجاوز غطاء هشاً لممارسات انتهازية.

لكن المجتمعات لا تعيش في الفراغ، وهي مهما أنهكتها الأزمات، تبحث عن أفق يقودها إلى برّ الأمان. واليوم، بينما يتهاوى رصيد القوى المسلحة، يبرز الدور المنتظر للقوى المدنية الوطنية: أن تعيد تعريف المشروع الوطني، وأن تقدم بديلاً عقلانياً مقنعاً، يفتح للناس درباً جديداً.

المطلوب ليس مجرد رفع شعارات عن السلام والديمقراطية، بل صياغة مشروع متكامل يتسم بالجدية والقدرة على التنفيذ. مشروع يوازن بين متطلبات إيقاف الحرب وإعادة الإعمار العاجلة، وبين التأسيس لمرحلة انتقالية تقود إلى دولة مدنية ديمقراطية. فالمجتمع الدولي قد لا ينصت إلى الشعارات، لكنه يتعامل بجدية مع الخطط الواقعية، والشعب نفسه، أنهكته الحرب، لكنه يريد حلولًا ملموسة لا وعودًا بعيدة.

أكبر العقبات أمام القوى المدنية هي حالة الانقسام والتشرذم. لقد استثمرت الأطراف المسلحة هذا التفتت، حتى بدا المشهد المدني في صورة فسيفساء متناثرة. من هنا، فإن بناء تحالف واسع لا يقوم على طمس الخلافات، بل على إدارتها بوعي، يعد الخطوة الأولى نحو أي مشروع ناجح. إن توحيد الجهود حول القضايا المشتركة ـ وقف الحرب، إنقاذ الاقتصاد، إعادة الخدمات، وإطلاق مسار سياسي جاد - هو السبيل الوحيد لانتزاع المبادرة.

وفي هذا السياق، لا بد من مراجعة الأدوات. فالاكتفاء بالخطاب الأخلاقي، مهما كان ضرورياً، لا يفي بالغرض. المطلوب أجندة عملية: كيف يمكن وقف القتال؟ كيف ستتم إعادة الخدمات الأساسية؟ ما خطة التعامل مع أوضاع النازحين؟ وما الآليات الكفيلة بإدارة الانتقال دون الوقوع مجدداً في فخ المحاصصات؟ إن طرح مثل هذه الأسئلة الصعبة، والإجابة عنها بواقعية، هو ما يمنح القوى المدنية مصداقية أمام الداخل والخارج معاً.

التاريخ السوداني نفسه يقدم إشارات واضحة: ففي كل الحروب السودانية، كان الحراك المدني هو الذي قاد التحول، لا السلاح. واليوم، ورغم أن التحديات أعمق وأكثر تعقيداً، فإن الدرس يظل قائماً: لا مستقبل يُبنى على فوهة البندقية، وإنما على الإرادة المدنية القادرة على جمع الناس حول أفق جديد.

صحيح أن الشارع منهك، وأن الانقسامات ليست سهلة التجاوز، وأن الموارد شحيحة. لكن البديل عن المحاولة ليس إلا استمرار الانهيار. وإذا كان من الصعب أن تُحدث القوى المدنية تغييراً شاملاً دفعة واحدة، فإنها تستطيع أن تبدأ بخطوات تدريجية، تعيد الثقة وتوسع دائرة التأييد الشعبي.

الخلاصة إن اللحظة الراهنة ليست لحظة ترف فكري أو سجالات نظرية. إنها امتحان وجودي للقوى المدنية: إما أن ترتقي إلى مستوى التحدي، فتطرح مشروعاً متماسكاً يقود الناس بعيداً عن الحرب، أو تترك الساحة خالية ليستمر النزاع بلا أفق. والمسؤولية هنا ليست أخلاقية فحسب، بل سياسية وتاريخية أيضاً.

إن الطريق إلى المستقبل يبدأ بجرأة اتخاذ القرار، وصياغة مشروع جامع، وإرادة صلبة تضع مصلحة الوطن فوق الحسابات الضيقة. حينها فقط يمكن أن يقول السودانيون، ومعهم العالم: كفى.

أسبوعية سياسية شاملة

رئيس التحرير
عثمان فضل الله

تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE COMPANY IS SITUATED AT:
UGANDA، CENTERAL، KAMPALA، CENTERAL DIVISION، BUKESA، NSALO
POSTAL ADDRESS 177732
KAMPALA GPO

الغلاف

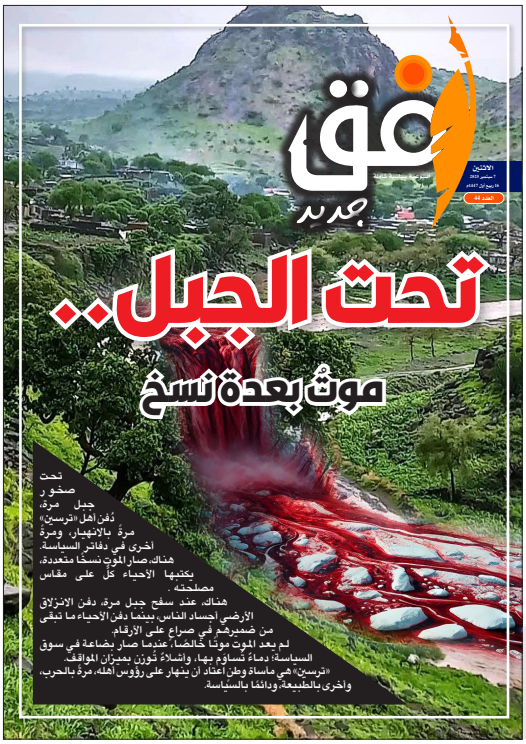

تقرير
”ترسيـــن“..
انزلاق يطمر أخلاق سياسيين
4-6

تقرير
الطائرات المسيّرة في الحرب السودانية:
بين التفوق التكتيكي والإخفاق الاستراتيجي
12-15

معاناة
”الكوليرا“ الكارثة المنسية في دارفـور
22-24

تقرير
«ديب ميتالز» مجرد شركة في منظومة فساد كاملة
29-31

تقرير
لإنقاذ الزراعة من الانهيار:
إطلاق مشروع «استدامة السودان» بتعهدات قوية من الشركاء
34-35

تقرير
القاتل الصامت.. ذخائر غير منفجرة تلاحق المدنيين
36-38

تقرير
بتمويل ياباني.. إعادة تدوير متطرفي السودان
«بروميديشن».. وساطة ناعمة أم تمكين مقنّع؟
45-48

وجهات نظر

ترسين... حين ابتلعت الجبال البشر وابتلع الجدل الحقيقة
حيدر المكاشفي
7-8

الموت عند قدمي الجبل!
حسام حامد
9-11

الاقتصاد البرتقالي في السودان: من فكرة جديدة إلى فرصة للإحياء بعد الحرب
عمر سيد أحمد
16-18

بين القسوة والمسغبة: نداء سلام السودان الأمل المرتجى
عصام عباس
19-21

الانفجار الرقمي: ديمقراطية المعرفة وتخريب الذوق والفضاء العام في الوقت نفسه
علاء الدين بشير
25-28

استئصال الإخوان.. لحظة الحقيقة في مستقبل السودان
حاتم أيوب أبو الحسن
32-33

تجربة الفترة الانتقالية: صراع الحكم المحلي ولجان الخدمات والتغيير
محمد طاهر أحمد النور
39-44

بعوض الإيديس المسبب الأكبر لحمى الضنك
حاتم محمد حسن منصور
49-50

الفِجّـــة
عثمان يوسف خليل
51-52

زراعـــة

تقرير صادم..
89 % من مزارعي السودان يفقدون إنتاجهم الزراعي بسبب الحرب
53-54

تنمية

الطاقة الشمسية تضيء مزارع شندي وود مدني وسط العتمة والأزمات
55-56

رياضة
65-67
منارة أمـــل..
كرة السلة تُنقذ أطفال جنوب السودان من رصاص الشوارع

شـــدو شعر/ خالد عمر 61

حول العرض المسرحي (مشتاقين كتير) السر السيد 62-64

"ترسين".. انزلاق يطمر أخلاق سياسيين

ملخص

كارثة «ترسين» بجبل مرة لم تكن مجرد انزلاق أرضي طمر البشر والحجر، بل تحولت إلى ساحة صراع سياسي، حيث وظّف المتنازعون جثث الضحايا وأعدادهم المتباينة كرصيد في معارك الشرعية. في بلد تتنازعه حكومتان بلا دولة، ضاع صوت الأهالي الباحثين عن أحبائهم تحت الركام وسط ضجيج البيانات المتناقضة.

الأرقام نفسها صارت محل تنازع؛ فبينما قدّرت حركة عبد الواحد نور الضحايا بأكثر من ألف، تحدثت تقارير الأمم المتحدة عن 300–1000، وأكدت وزارة الصحة أنهم شخصان فقط، فيما أعلنت مصادر محلية انتشال مئات الجثث. هذا التضارب جعل المأساة مرآة لخراب السياسة في السودان، حيث تتحول الأرواح إلى أداة للضغط وجلب الدعم الخارجي.

المفارقة أن القوى السياسية سارعت لإصدار بيانات تضامن ومناشدات دولية، بينما ظل الأهالي يبحثون بوسائل بدائية عن جثث لدفنها، أما الوعود الرسمية والإغاثية فلم تصل، وبقيت حبرًا على ورق، في وقت يواصل فيه جيش «تأسيس» قصف مدنيين في مناطق أخرى وهو ذاته المكلّف بحماية قوافل الإغاثة.

كشفت «ترسين» قيمة الإنسان في السودان: أرواح تُستنزف في الحروب والأوبئة والكوارث الطبيعية، ثم تُحوّل بعد موتها إلى أرقام في دفاتر السياسة. وما أن يهدأ الجدل حولها حتى تُفتح صفحة جديدة لكارثة أخرى، في بلد ينزلق يوميًا إلى قاع أزماته بلا توقف.

الزين عثمان

الكارثة التي وقعت في «ترسين» بجبل مرة لم تكن مجرد انزلاق أرضي طمر البشر والحجر، إنما كانت لحظة كاشفة عن هشاشة الموقف الإنساني في السودان، حين يتحوّل موت الناس إلى مادة للجدل، وتستخدم جثث الضحايا كورقة في صراع سياسي لا يعبأ بحياتهم ولا بكرامتهم، فتضيع الحقيقة بين بيانات متضاربة، وتتقدّم الأجندات على آلام الأهالي الذين يواصلون البحث عن أحبّتهم تحت الركام، بينما ينشغل المتصارعون بحساب المكاسب والخسائر في ميزان السياسة.

وفي بلاد تتنازع شرعيتها حكومتان ولا دولة، تنشق الأرض لتبتلع السودانيين في قرية «ترسين» بجبل مرة، هناك حتى الناجي لم ينج.

منطقة «ترسين» تقع في وسط دارفور، وكانت مسرح الكارثة الجديدة في بلاد تتنقل بين كوارثها ببساطة مثيرة للدهشة، لكنها أقل إثارة للدهشة فيما يتعلق بردود الأفعال على الحدث نفسه.

قريبًا من جبل مرة، أحد أجمل المناطق في السودان، سودانيون جعلهم حظهم العابث أرقامًا جديدة في دفتر «الكوارث» السودانية التي لا تنتهي. «أرقام» في مفارقة يتم الاختلاف حولها بين المتنازعين على جثة بلد كامل، ممن يحولون أرقام الناس إلى مجرد حسابات في رصيد المواقف السياسية، دون أن يجرؤ أي من «المتنطعين» بكونه ممثلًا للشعب السوداني على إعادة تعريف السياسة بأنها تقديم خدمة للناس، وفي حدها الأدنى هي «العمل من أجل تفادي الشعوب النتائج الكارثية».

في بلاد أرخص ما فيها أرواح أهلها، يموتون في الحرب وتفتك بهم الحميات والكوليرا، ويموتون عطشًا في الصحارى، ويغرقون بفعل السيول. ويستيقظون على فجيعة ما حدث في «ترسين»، الفجيعة التي تتجاوز كون الانزلاق الأرضي الذي حدث في الجبل طمر أرواح الناس وممتلكاتهم وكل شيء، إلى وجعة أخرى تتعلق بالنظر للضحايا أنفسهم، وبالطبع توظيف دمائهم وجثثهم قبل سترها بما يليق بالنفس البشرية، لتحقيق مكاسب أو تصفية حسابات سياسية بين فرقاء المشهد المحتقن.

بدأت الحكاية بالانزلاق الأرضي، وهو حدث سبق أن وقع في منطقة «تربا» في العام 2018 مؤديًا بحياة حوالي 50 شخصًا.

ووفق ما نقلت حركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد نور، التي تبسط سيطرتها على المنطقة، قالت في بيان منشور تم تداوله بكثافة: «طمر انزلاق أرضي بسبب الأمطار التي هطلت في المنطقة كامل قرية «ترسين»، متسببًا في وفاة جميع سكانها الذين يفوق عددهم الألف، ولم ينج غير شخص واحد».

وبحسب بيان الحركة، فإن الكارثة وقعت يوم الأحد حين تسببت الأمطار الغزيرة في انهيار جبل ضخم طمر الناس وبيوتهم وممتلكاتهم، وأن الأزمة لم تنتهِ هنا، فالانزلاق ما يزال يهدد ما تبقى من سكان المنطقة الذين اندفعوا إلى مكان الكارثة يبحثون وسط الركام عن ناجٍ أو جثة لدفنها بما يليق.

وطالب عبد الواحد نور العالم والمنظمات بالتدخل لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

لكن بيان الحركة وتصريحات منسوبيها سرعان ما ووجهت بحملة «تشكيك» واتهامات بتضخيم الأرقام لتحقيق أجندة سياسية، وعلى رأسها الاعتراف بحكومة «تأسيس» المعلنة بنيالا، وذلك على خلفية الاستعداد للتعامل معها في مواجهة الكارثة الإنسانية. وقد عزز تلك الفرضية التصريح المنسوب لمحمد الناير، الناطق باسم الحركة، حين قال: «إن تعاطيهم مع سلطتي نيالا وبورتسودان سيخضع لمعايير الحركة»، وهو ما يعني اعترافًا ضمنيًا بالسلطة الجديدة وإعلان الاستعداد للتعامل معها.

مصادر ميدانية كشفت عن تضخيم في الأرقام المعلنة، مؤكدة أن «ترسين» منطقة صغيرة مشهورة بزراعة الموالح، ولا يصل حجم سكانها لهذا الرقم.

وطالب البعض بتصحيح الخبر الأول فيما يتعلق بأعداد الضحايا، موضحة أن عدد الموتى لا يتجاوز شخصين، وهو ما أكدته وزارة الصحة في حكومة بورتسودان، التي أشارت إلى أن الكارثة طمرت 500 شجرة. المفارقة أن بيان تعزية وتضامن صدر من المجلس السيادي في بورتسودان قدّر الضحايا بالمئات.

ماراثون الأرقام الخاص بالكارثة يلتقي مع ماراثون حراك المواطنين في جبل مرة، وهم يستخدمون أدوات بدائية في عمليات البحث عن ناجين أو جثث. وقدرت حركة عبد الواحد، سلطة الأمر الواقع في المنطقة، عدد الضحايا بحوالي 1573، بينما حدد تقرير للأمم المتحدة العدد ما بين 300 و1000، وأكدت وزارة الصحة أنهم شخصان فقط، فيما تحدثت تقارير محلية عن انتشال 373 جثة.

وقال مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بالسودان «أوتشا» إن الوكالات قررت إجراء تقييم مشترك للكارثة.

وبحسب المكتب فإن تقارير الحركة كارثية، لكن عدد الوفيات لا يزال غير مؤكد. وأضاف أن من الصعب تقييم الحجم الكامل للكارثة وتأكيد عدد الوفيات بدقة نظرا لصعوبة الوصول للمنطقة، إذ يحتاج الوصول إلى استخدام «الدواب»، وهي الوسيلة الوحيدة هناك. وقد نشرت بالفعل صور لمنظمات وصلت عبر الدواب.

في الوقت الذي دبج فيه كثيرون بيانات التعازي والتضامن مع أهالي المنطقة معلنين استعدادهم لتقديم المساعدة والإغاثة، بادر مجلس السيادة السوداني محددًا الضحايا بالمئات، وتبعه رئيس الوزراء كامل إدريس مطالبًا المنظمات بالتدخل، متعهدًا بتقديم حكومته كل ما تستطيع. كما تعهد رئيس وزراء حكومة «تأسيس» المُعلنة في نيالا، التعايشي، بإرسال قافلة إغاثة للمتضررين بالتنسيق مع حركة عبد الواحد.

ما جرى في «ترسين» يضعك أمام حقيقة قيمة الإنسان في السودان: يموت بلا سبب، دون أن ينتهي موته بالدفن، بل يتحول إلى سلعة في أسواق المواقف السياسية. فالتضخيم في الأرقام غرضه الحصول على دعم من المنظمات الدولية، ما يعني أن ضحايا «ترسين» زادوا أو قلوا، هم في النهاية رصيد سياسي للحركة ورئيسها.

وتتحول دماء السودانيين المتدفقة إلى مجرد رصيد لجلب الدعم الخارجي، أمر يمكن قراءته من خلال تتبع سيل بيانات المواساة المختومة بطلب الدعم العاجل، كما برز في مناشدة كامل إدريس وقبله مناشدة عبد الواحد وأركو مناوي.

يتحول دم السودانيين في كل مكان إلى حبر للكتابة؛ كتابة يستهدف أصحابها من خلالها شرعية عجزوا عن تحصيلها عبر تقديم الخدمات للناس وهم أحياء. التداول الكثيف للخبر دفع جهات سياسية وحزبية لإصدار بيانات مفادها «نحن هنا».

لكن البيان الأكثر توقفًا عنده كان الصادر عن رئيس وزراء حكومة «تأسيس» غير المعترف بها، الذي أعلن استعداده لتسيير قافلة إغاثة عقب التنسيق مع حركة عبد الواحد لإنقاذ الأرواح ومجابهة الكارثة. المفارقة أن جيش «تأسيس» الذي سيحرس القافلة في طريقها لجبل مرة هو ذاته الذي يقتل ويحاصر أهل الفاشر ويرمي عليهم مدافع الموت.

الأمم المتحدة في بيانها حددت عدد الضحايا ما بين 300 و1000. أما واشنطن بوست فقالت إنهم حوالي 1000 شخص، بينما قدرتهم حركة عبد الواحد بأكثر من ألف.

ليعود الجدل مجددًا بعد البيانات التي قللت العدد إلى شخصين فقط، بينما قالت منظمة أطباء بلا حدود إن المنطقة لا يمكن الوصول إليها ولا توجد بها اتصالات.

بعد عشرة أيام على الكارثة، لا يزال أهالي المنطقة يجففون دموعهم وعرقهم، وبذات الآليات التقليدية يبحثون عن جثث يعيدون دفنها.

وفي الوقت نفسه يبحثون عن التزامات الدعم الذي لم يصل: لا من رئيس الوزراء، ولا من مجلس السيادة، ولا حتى قافلة التعايشي.

الأرواح التي انطفأت في «ترسين» انطفأت معها شعلة الأمل في وجود سلطة همها الناس، رضاهم، والحفاظ على حياتهم وتحس بآلامهم، لكن السلطات المتعددة بعقل واحد لا ترى في الضحايا سوى أرقام.

«ترسين» لا تبدو مجرد كارثة طبيعية يختلف الناس حول أعداد ضحاياها، بل مرآة توضح خراب السياسة في السودان؛ بلد يتعدد فيه الحكام لكن بلا حكومات حقيقية، ولا مؤسسات، ولا مسؤولية. سلطات شكلية تحسب مكاسبها بعدد من ماتوا، لا بعدد من وفرت لهم الحياة.

سينتهي الجدل حول كارثة «ترسين» حين تقع كارثة جديدة، في بلد ينزلق كل يوم في حفرة انهياره أكثر. وسينتهي جدل اختلافهم حول أرقام ضحايا الانزلاق الجبلي حين يعلمون حقيقة الأرقام الخاصة بضحايا بلد ينزلق في حربه كل يوم أكثر.

ترسين... حين ابتلعت الجبال البشر وابتلع الجدل الحقيقة

حيدر المكاشفي

ملخص

يتناول الكاتب مأساة قرية ترسين بجبل مرة، حيث انهارت الجبال فجأة بفعل الأمطار الغزيرة والتربة الهشة، فدفنت تحتها بيوتًا وأرواحًا وأحلامًا، وتحولت القرية في لحظة إلى مأساة، واختلفت الروايات حول حجمها: بين من تحدث عن آلاف الضحايا، ومن حصرها في شخصين فقط، لتضيع الحقيقة بين الأرقام.

يرى أن الانقسام السياسي والعسكري جعل الكارثة ساحة جديدة للصراع، حركة تحرير السودان تحدثت عن أعداد مهولة من الضحايا، بينما قللت وزارة الصحة من حجم المأساة، لتصبح الجثث العالقة تحت الركام مجرد ورقة في لعبة الإنكار والمزايدة.

يشير إلى أنه في الميدان، غابت الدولة وحضرت المعاناة. الأهالي بأيديهم العارية حاولوا إنقاذ أحبائهم وانتشال جثثهم، بينما وصلت فرق الإغاثة بعد ساعات طويلة، وبعضها على ظهور الحمير. لم تكن المساعدات الأممية كافية أو سريعة، فالموت كان أسرع من الاستجابة.

يخلص الكاتب إلى أن مأساة ترسين فضحت هشاشة البنية التحتية وغياب خطط الطوارئ، وكشفت كيف يُختزل البشر في أرقام متنازع عليها. لكنها أظهرت أيضًا صمود الناس وتضامنهم، لتبقى جرس إنذار بضرورة حماية القرى من غضب الطبيعة وإهمال السلطة معًا.

في قلب جبل مرة، على أرض ترسين الهادئة، انهارت الجبال فجأة وكأنها قررت أن تبتلع أبناءها. في لحظة قصيرة، تحولت القرية إلى صرخة مدفونة تحت الركام، وإلى مأساة لم يتفق الناس حتى الآن على حجمها. هل مات الآلاف كما تقول قوى محلية، أم مجرد شخصين كما زعمت وزارة الصحة، وما بين الرقمين فجوة من الدم والدموع والرماد، وفجوة أخرى من الحقيقة المغيبة.. إنها فاجعة بين الجبال، ففي أعالي جبل مرة، بين قرى تكسوها الخضرة ويطرزها المطر، كانت ترسين قرية هادئة، حتى جاء اليوم الذي تحولت فيه إلى شاهد على مأساة تهز الضمير الإنساني. أمطار غزيرة لم تتوقف لأيام، جبال بركانية شديدة الانحدار، وتربة فقدت تماسكها... كل ذلك اجتمع ليصنع انزلاقًا أرضيًا هائلًا دفن تحت صخوره بيوتًا وأرواحًا وأحلامًا. لم يترك الانهيار شيئًا إلا وطمسه؛ البشر والماشية والأشجار، وحتى الطرق التي يمكن أن تنقل خبر الكارثة.

منذ اللحظة الأولى، لم يكن الجدل حول ما جرى أقل قسوة من الكارثة نفسها. السلطة المدنية في مناطق حركة تحرير السودان تحدثت عن ألف قتيل، وبعض مسؤوليها أكدوا انتشال 370 جثة، فيما ذهبت تصريحات أخرى إلى أن العدد ربما تجاوز 1500. وفي الجهة المقابلة، خرجت وزارة الصحة السودانية لتقول بكل بساطة الضحايا شخصان فقط. هكذا، في بلد مثخن بالجراح، أصبح موت المئات وربما الآلاف موضوعًا للإنكار أو التصغير، وكأن الحقيقة لا تكفي وحدها لتحرك الضمير. هذا التضارب لم يكن مجرد خلل إداري أو ضعف في التنسيق. بل كان انعكاسًا مباشرًا للانقسام السياسي والعسكري في دارفور، حيث يتحول حتى موت الناس إلى ورقة للمزايدة. أنصار حركة تحرير السودان اتهموا وزارة الصحة بمحاولة التغطية على حجم الكارثة، بينما اعتبرت الحكومة تصريحات الحركة تضخيمًا متعمدًا لاستثمار المأساة سياسيًا. في خضم هذا السجال، ضاعت الحقيقة، وبقيت الجثث تحت الركام بلا هوية ولا رقم. فالأيام الأولى بعد الكارثة كشفت عجزًا مخيفًا. فرق الإغاثة الأممية والدولية احتاجت إلى أكثر من ست ساعات للوصول، بعضها على ظهور الحمير بسبب وعورة الطرق وانقطاعها. أما مؤسسات الدولة الرسمية، فكانت غائبة إلا في البيانات. وهكذا وجد الأهالي أنفسهم يواجهون المأساة بأيديهم العارية، يحفرون التراب وينتشلون جثث أحبائهم. لقد كان مشهدًا يلخص حال بلاد تترك فيها القرى الصغيرة لمصيرها، بينما تنشغل السلطات بحسابات السياسة.. ولفهم ما جرى، لا بد من العودة إلى الظاهرة نفسها. الانزلاق الأرضي يحدث حين تتشبع التربة بالماء فتفقد تماسكها، فتتحرك الصخور والأتربة نحو المنخفضات بسرعة مدمرة. في المناطق الجبلية البركانية مثل ترسين، يزداد الخطر أضعافًا، لأن الأمطار الغزيرة تجعل الأرض كأنها تنساب تحت نفسها. في دقائق قليلة، يمكن أن تجرف كتلة واحدة من الصخور قرية كاملة. هذا ما حدث هناك: الطبيعة ثارت، لكنها لم تكن وحدها الجلاد. فلو وجدت خطط إنذار مبكر، أو خرائط للمناطق المهددة، أو استعداد مسبق، لكان بالإمكان تقليل الخسائر.. في الأخبار، قد يمر ذكر الضحايا كأرقام فقط، لكن في الواقع كانوا أطفالًا ينتظرون عودة مدارسهم بعد المطر، وأمهات يحضرن الخبز على النيران، ورجالًا يسقون ماشيتهم. أحد الناجين قال إن الصراخ كان يتداخل مع هدير الصخور، وإن كثيرين ماتوا وهم يحاولون إنقاذ غيرهم. إنها قصص بشرية لا تصل إلى البيانات الرسمية، لكنها تسكن وجدان من شهدوها.. الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية سارعت – بعد أيام – لإرسال فرق طبية ومواد غذائية وإيوائية. لكن الكارثة سبقت وصولها، ولم يكن ما أُرسل إلا إسعافًا للناجين، لا للضحايا. كان يمكن أن تكون الاستجابة أسرع وأكثر فاعلية، لولا غياب التنسيق وضعف البنية التحتية. المؤلم أن المجتمع المحلي كان هو المستجيب الأول، بينما العالم اكتفى بالانتظار حتى تتضح (الأرقام الدقيقة)، وكأن الدقة أهم من الأرواح. إن مأساة ترسين ليست مجرد حادث جيولوجي؛ إنها مرآة لحالنا. كشفت كيف أن الدولة غائبة، وكيف أن الحقائق تطمر بالسياسة، وكيف أن أرواح الناس تترك في مواجهة الطبيعة بلا حماية. لكنها أيضا أظهرت أن التضامن الشعبي ما زال حيا، وأن البسطاء رغم ضعفهم هم أول من يهرع لنجدة بعضهم بعضًا. إن ما بعد ترسين لا يجب ان يكون كما قبلها. هذه المأساة يجب أن تكون جرس إنذار لوضع خطط للطوارئ، ولتعزيز الشفافية في الكوارث، وللاعتراف بأن حياة الناس أهم من صورة السلطة. فالجبال قد تثور مرة أخرى، والأمطار ستعود، لكن الجريمة الكبرى أن ننغمس في يوميات الحرب العبثية المهلكة وأن نبقى نحن كما نحن، نتجادل في الأرقام بينما تدفن القرى تحت التراب.

الموت عند قدمي الجبل!

حسام حامد

ملخص

قرية «ترسين» بجبل مرة في غرب السودان طُمست بالكامل في 31 أغسطس 2025 إثر انهيار أرضي عقب أمطار غزيرة، فابتلع الطين أكثر من ألف شخص ولم ينجُ سوى واحد. لم تكن القرية سوى مساحة هادئة للزراعة والرعي بعيداً عن الحرب، لكنها تحولت فجأة إلى مقبرة جماعية في مأساة صادمة مرّ عليها العالم بصمت.

هذه الفاجعة ليست استثناءً، فالكثير من القرى السودانية الملتصقة بسفوح الجبال تعيش في مواجهة خطر دائم؛ بين أمطار جارفة، وانهيارات أرضية، وتدهور بيئي بسبب الرعي الجائر والتنقيب العشوائي عن الذهب. وما غياب الإنذار المبكر سوى دليل على الإهمال المزمن.

ردود الأفعال تباينت بين حكومتي بورتسودان والسلام، ونداءات التضامن السياسي، لكن الواقع بقي كما هو: بلد ممزق بين سلطتين وجماعات مسلحة، بينما الناس يموتون بالكوارث كما بالحروب. مأساة «ترسين»

«ترسين» لم تكن مجرد قرية هزمتها الطبيعة، بل شاهد على خيبات تاريخية وغياب المسؤولية. سقوطها يحذر من قرى أخرى مهددة بالمصير ذاته، ما لم يتحرك العقلاء لوقف الحرب، ومواجهة الإهمال، ووضع الإنسان السوداني في قلب الأولويات.

«تحت الجبل، حيث تنام الأرض بسلام هش، يكمن مصير قرية كاملة؛ ناموا ليلتهم الأخيرةً تحت المطر، ولم يستفيقوا بعدها».

في غرب السودان، بين تعرجات التضاريس وصمت الجبال، كانت «ترسين»؛ قرية صغيرة، لا يعرفها أحد خارج خرائط جبل مرة، لا مطارات قريبة تقدم العون، ولا مشافٍ تنقذ الحياة، ولا محطات وقود قريبة لتسعف الجرحى، لكنها كانت عامرة بالبشر، بالحياة، بضحكات الأطفال، وبرتقالٍ من أشهى ما تنتجه أرض دارفور، والأهم البُعد عن مناطق النزاع المُسلَّح طلباً لفسحة للعيش ومساحة آمنة للزراعة والرعي وتبادل الأمهات لحكايات القهرِ والأُنس، وفحولة رجال ماتوا وأجساد أنهكها التعب.

في 31 أغسطس 2025، ارتجّت الأرض ولم تصرخ؛ هبط المطر كثيفاً، لا يستأذن أحداً، ولمّا اكتملت ساعته، كان كل شيء قد انتهى؛ أكثر من ألف شخص، رجال ونساء وأطفال، طُمِروا تحت التراب؛ لم يبقَ منهم سوى جسدٍ واحد حيّ، وربما قلبٍ مكلوم يبحث عن نجاةٍ لم تعُد ممكنة وذكرياتٍ باتَت تحت الأنقاض.

القرى التي تموت واقفة

إزاء ذلك، ليست «ترسين» استثناءً؛ في السودان، تمتد قرى كثيرة تحت سفوح الجبال، من شمال البلاد حتى شرقها وغربها؛ في قرى الدبة، وطريق المزروب، كسلا، القدمبليَّة وقرى المِقرِح بالفاو، بورتسودان، قرى النهود بكردفان وجبل مرة، وغيرها من الأماكن، يعيش الناس حيث الجبل يظللهم، وحيث الخطر لا يبدو خطراً، بل مألوفاً، كالمطر في الخريف، أو كصوت المواشي في الفجر.

لكن الجبل لا يعِد أحداً بالأمان؛ الجبال ليست حارسة دائمة، بل أحياناً قاتلة صامتة؛ وعندما تتآمر الطبيعة.. مطر، وطين، وانهيار، لا أحد يستطيع أن يوقفها.

في السياق، يقول المحامي والكاتب المصري «محمد عادل زكي»: "في ترسين بدارفور، ابتلع الانهيار الأرضيّ قريةً كاملة، وراح أكثر من ألف إنسان تحت الركام. لو كانت الكارثة في فلوريدا، لانتفضت العروش، واهتزّت الشَّاشات وارتجّت العواصم بالبيانات والاستغاثات. لكن، لأن دارفور مَنسيَّة، مرَّ العالم على المأساة كأنها لم تقع!"

بين الجبل والذهب

وفي ذات الإطار، يأتي الخطر أحياناً من فوق، وأحياناً من تحت؛ في جبل مرة، كما في غيره، ينهش الإنسان الجبل بالتنقيب العشوائي، يفتت صخوره بحثاً عن الذهب، كما لو كان ينقب عن نهايته؛ «شنقلي طوباي تلقي لي دهباي»؛ هكذا كانوا يقولون قديماً في دارفور، حيث تتحول كل حجارة إلى حلم، وكل حلم إلى خطر.

«ما هي الدنيا بلا ساعةً انبساط؟ في النهاية الدنيا آخرها كوم تراب. وكل شيء زائل، وكل حي للموت».

حمور زيادة / النوم عند قدمي الجبل.

إلى ذلك يزيد الرعي الجائر الطين بلّة؛ ومع كل موسم جفاف، تتآكل التربة، تنكشف الجذور، وتتعرى الأرض، وعندما تأتي الأمطار، لا تجد الأرض ما يمسكها، فتجرف كل شيء، من العشب إلى البشر.

الجبل الذي ينام.. والبركان الذي لا يُنسى

وفي ذات الاتجاه، جبل مرة ليس مجرد جبل؛ يقال إنّه بركان خامد منذ أكثر من 500 عام، لكن هل يظل البركان نائماً إلى الأبد؟ في عام تشهد فيه الأرض اهتزازات غير معهودة، وزلازل تُفاجئ مدناً آمنة، وبراكين تثور من سباتها الطويل، وفي غياب الرصد في بلاد أنهكتها الحروب والانقسامات السياسية والتفتت الاجتماعي، هل نطمئن أن الجبل سيبقى ساكناً إلى الأبد؟ المؤكد إن كان الجبل نائماً، فالموت عند قدميه لا ينام.

وفي السياق، ناشد رئيس وزراء حكومة بورتسودان المنظمات الأممية قال رئيس الوزراء «كامل إدريس» إن الحكومة السودانية تسعى لتقديم كل ما يمكن من الدعم والإغاثة لمساعدة المتضررين من «الكارثة الأليمة» بقرية ترسين بجبل مرة في دارفور.. ووفقاً لوكالة السودان للأنباء، فقد ناشد إدريس «كل منظمات العون الإنساني للوقوف وتقديم كل ما يمكن بصورة عاجلة».

"ثمة مجتمعات يتحكم فيها شخص ما بحياة الناس وأسلوب عيشهم، لا بالاستبداد فقط، بل باستدامة جهلهم أيضاً".

في المقابل، نادت حكومة تأسيس قائلة: "ببالغ الحزن والأسي ينعي رئيس وزراء حكومة السلام الأستاذ محمد حسن التعايشي ضحايا الانزلاق الأرضي في قرية ترسين بجبل مرة ، إن هذه الفاجعة الإنسانية المؤلمة تُذكّرنا بواجبنا المشترك في التضامن والتكاتف من أجل إنقاذ الأرواح والتخفيف من المعاناة. وفي هذا الصدد، أجرى رئيس الوزراء اتصالاً مباشراً مع القائد عبد الواحد محمد نور، رئيس حركة تحرير السودان، للوقوف على آخر التطورات الميدانية وتقييم حجم الكارثة والاحتياجات العاجلة".

إلى ذلك، بين حكومتين في الشرق وأخرى في الغرب، يظل الوطن ضائع في التيه والعسكر والبندقجيَّة تجدهم في غيّهم يَعْمَهُونَ، إذ يجلس السودان تحت سفح العالم، منادياً بصوتٍ خافتٍ يكادُ أنّ يتِمُ هسيساً: "هل من شاغرٍ في القمة؟".

مأساة لا يجب أن تتكرر.

من الجلي للعيان، أن ما حدث في «ترسين» ليس مجرد كارثة طبيعية، إنه أيضاً نتاج إهمال طويل، وسوء تخطيط عمراني، وتغييب كامل لأي دور وقائي من السلطات؛ في عالم اليوم، لا ينبغي أن تندثر قرية كاملة تحت الطين دون وجود خرائط إنذار مبكر، أو لجان بيئية ترصد الخطر.

إلى ذلك، المعروف أنّ الجبال لا ترحم؛ والطبيعة لا تنتظر أن نستفيق؛ ومَن عاشوا عند قدمي الجبل يستحقون أكثر من كلمات رثاء، يستحقون دولة تحميهم، ووعياً يعلّم أطفالهم أن الحياة قرب الجبل ليست رومانسية خالصة، بل مقامرة.

في السياق، يقول الكاتب والإذاعي «حسن فاروق»: "ترسين، قرية اختفت بسكانها الألف في لحظة من الوجود، نجا واحد، المشهد أشبه بدراما منتجها ومؤلفها ومخرجها واحد، قرية كاملة اختفت بسكانها وبيوتها شيء أشبه بالخيال، كيف حدثت هذه الكارثة، السيول والأمطار الفاعل والمتهم الأول، فعلتها الطبيعة، لم تفعلها الطبيعة فعلها من جعلوا من قرية ترسين بجبل مرة وسكانها. وغيرها من قرى كثيرة منتشرة في الجبل ضحايا لمظالم تاريخية، ضحايا الحرب وجرالاتها، ضحايا الإهمال والموت والمرض والفقر والجوع، اختفاء قرية وموت سكانها كارثة موجعة ومفجعة، لن تكون محل اهتمام الجالس على سلطة مزيفة في نيالا، ولن تمر بخاطر المتمدد على كرسي حكم متآكلة أرجله تنذره بقرب السقوط في بورتسودان، اكتفت الحركة المسيطرة على الجبل بتدوينة عزاء على السوشيال ميديا تحكي عن عجزها وقلة حيلتها. ترسين، ليست مجرد قرية هزمتها الطبيعة، ترسين، شاهد على خيباتنا التاريخية، وموثق لأزمة وطن".

«ترسين» سقطت.. و«ترسين» أخرى تنتظر!

إزاء ذلك، «ترسين» سقطت، لم يبقَ من بيوتها أثر، ولا من شوارعها طريق، لم يعُد البرتقال يُقطف هناك، ولم تعُد ضحكات الأطفال تُسمع عند الرعي، تحت أطنان من الطين والتراب، دفنت قرية كاملة.. وربما، في مكان ما، على سفح جبل آخر، تترقب قرية أخرى مصيرها.. هل ننتظر حتى يكتب لنا الموت رسالة جديدة... عند قدمي جبل آخر؟

إلى ذلك يقول الإعلامي «عبد المنعم المهل» مناشداً: "أليس من عقلاء يوقفون الحرب؟ استمرار الموت بالكوارث أو الحروب أو الأوبئة يعني فقداً لا يُعوّض، وثمناً لا تستطيع الإنسانية احتماله".

الطائرات المسيّرة في الحرب السودانية:

بين التفوق التكتيكي والإخفاق الاستراتيجي

ملخص

دخلت الطائرات المسيّرة بقوة في الحرب السودانية منذ 2023، عبر صفقات تركية وإيرانية للجيش وأخرى صينية للدعم السريع، لكنها سرعان ما تحولت من أداة تفوق تكتيكي إلى مصدر لمجازر واسعة بحق المدنيين. ورغم نجاحها في ضرب أهداف دقيقة، ارتبط استخدامها بارتفاع أعداد الضحايا وسقوط آلاف المدنيين تحت القصف.

يشير الكاتب إلى أن الجيش استطاع تحقيق مكاسب ميدانية في الخرطوم والجزيرة بفضل هذه الطائرات، لكن الدعم السريع طوّر دفاعات جوية متقدمة، وأسقط مسيّرات تركية حديثة، كما نقل المعركة إلى بورتسودان عبر هجمات أربكت خطوط الإمداد، ما كشف محدودية القدرة على حسم الصراع جوياً.

ويوضح أم تعدد مصادر السلاح من تركيا وإيران والصين والإمارات عبر قنوات ملتوية أظهر هشاشة نظام العقوبات الدولي، وحوّل السودان إلى ساحة اختبار لتكنولوجيا حربية حديثة. لكن هذه التطورات لم تمنح أي طرف سيطرة استراتيجية على الأرض، وظلت المدن الكبرى مسرحاً لتبادل السيطرة.

يخلص الكاتب إلى أن المسيّرات زادت مأساة المدنيين، فعطّلت الإغاثة، وأفرغت المدن والأسواق من سكانها، وخلّفت أثراً نفسياً عميقاً من الخوف واليأس. وبينما يصفها العسكريون كوسيلة «ضرورية»، يراها السودانيون رمزاً للرعب، ودليلاً على أن السلاح وحده لا يصنع سلاماً.

إعداد: محمد أحمد

نشرت مجلة Eurasia Review تقريراً بتاريخ 3 سبتمبر 2025 أشارت فيه إلى أن الطائرات المسيّرة التركية التي حصلت عليها القوات المسلحة السودانية لم تحسم الصراع كما كان متوقعاً. فرغم أن أنقرة زوّدت الجيش منذ نوفمبر 2023 بصفقة بلغت قيمتها 120 مليون دولار، شملت مسيّرات Bayraktar TB2 وأقنجي وأنظمة تحكم وذخائر متطورة، إلا أن هذه الأسلحة ارتبطت بارتفاع كبير في عدد الضحايا المدنيين. ووفقاً لبيانات Action on Armed Violence، فإن أكثر من نصف المدنيين الذين قُتلوا في 2024 سقطوا نتيجة أسلحة جوية، في وقت كثّفت فيه قوات الدعم السريع قدراتها الدفاعية وأسقطت مسيّرات متطورة في دارفور والفاشر. كما ذكرت المجلة أن الدعم السريع لم يكتفِ بالتصدي للطائرات، بل شنّ هجمات مضادة على ميناء بورتسودان استهدفت البنية التحتية الداعمة لتشغيلها، ما أعاق فعالية الجيش السوداني.

منذ أواخر عام 2023، دخلت الحرب السودانية مرحلة جديدة مع انخراط الطائرات المسيّرة في المعارك بين القوات المسلحة السودانية (SAF) وقوات الدعم السريع (RSF) . البداية كانت مع مسيّرات إيرانية من طراز Mohajer-6 وصلت عبر جسور جوية خفية، أعقبتها صفقات ضخمة مع تركيا شملت مسيّرات Bayraktar TB2 وأقنجي [1][2]. هذه الطائرات منحت الجيش قدرة أكبر على الاستطلاع وتنفيذ ضربات دقيقة، لكنها سرعان ما واجهت مقاومة منظمة من جانب قوات الدعم السريع التي طوّرت دفاعاتها الجوية وأدخلت مسيّراتها الخاصة، ليصبح التفوق الجوي ساحة تنافس لا حسم فيها.

رغم العقوبات الأمريكية والأوروبية، استطاعت تركيا تمرير عقدها العسكري مع الخرطوم، بينما وثّقت تقارير دولية أن الجيش استخدم أيضاً مسيّرات إيرانية وصلت عبر رحلات لشركة Qeshm Fars Air. في المقابل، حصلت قوات الدعم السريع على مسيّرات صينية الصنع من طراز CH-95 تم تشغيلها من قواعد في نيالا، إضافة إلى تقارير عن دعم خارجي عبر تشاد يُرجَّح ارتباطه بالإمارات. هذه الشبكات المتعددة عكست هشاشة نظام العقوبات الدولي، وأظهرت كيف تحول السودان إلى ساحة اختبار لتكنولوجيا عسكرية متقدمة تستوردها الأطراف المتحاربة بطرق ملتوية.

خلال النصف الأول من 2024، ساعدت المسيّرات الجيش السوداني على وقف تقدّم قوات الدعم السريع داخل الخرطوم والجزيرة. فقد نفّذت الطائرات الإيرانية والتركية ضربات دقيقة ضد أرتال متحركة وجسور استراتيجية، وهو ما مكّن الجيش من استعادة مواقع مهمة. غير أن هذه النجاحات التكتيكية ترافق معها ثمن إنساني فادح. فقد قُتل أكثر من 4478 مدنياً في 2024 وحدها، نصفهم تقريباً نتيجة ضربات جوية. وبالنظر إلى طبيعة القتال في مناطق مكتظة بالسكان، تحوّلت المسيّرات إلى مصدر رعب دائم للمدنيين، إذ بات التحليق في سماء الخرطوم أو الفاشر كفيلاً بإفراغ الأسواق

والمدارس والمستشفيات من مرتاديها خشية غارة مباغتة.

التقارير الحقوقية تشير إلى أن استخدام المسيّرات لم يكن محصوراً في الأهداف العسكرية، بل طال أسواقاً شعبية كمجزرة سوق الفاشر في مارس 2025، حيث قُتل عشرات المدنيين في هجوم وصفته هيومن رايتس ووتش بأنه «عشوائي وغير متناسب». مثل هذه الحوادث جعلت الطائرات المسيّرة رمزاً للرعب في المخيلة الشعبية، لا سيما أن كثيراً من الضربات كانت تقع في أوقات الذروة حين يزدحم المدنيون. وبذلك أصبح السؤال الإنساني محورياً: هل يمكن تبرير استخدام هذه الأسلحة تحت شعار «تحقيق النصر» بينما ضحاياها الأوائل هم الأبرياء؟

لكن قوات الدعم السريع لم تقف مكتوفة الأيدي. فمنذ منتصف 2024، طوّرت شبكة دفاع جوي متعددة الطبقات تضمنت أنظمة صواريخ أرض–جو ومنظومات حرب إلكترونية مثل Groza-S [6]. هذه القدرات سمحت لها بإسقاط مسيّرات متطورة؛ ففي يونيو 2025 أسقطت مسيّرة أقنجي في نيالا، ثم أخرى في يوليو فوق الفاشر. هذه النجاحات العسكرية وفّرت دعماً معنوياً لقوات الدعم السريع، لكنها لم تقلل من الكلفة الإنسانية، إذ إن إسقاط المسيّرات غالباً ما ترافق مع سقوط حطامها على أحياء سكنية أو مخيمات نازحين، ما أدى بدوره إلى إصابات وقتلى بين المدنيين.

في المقابل، نقلت قوات الدعم السريع المعركة إلى العمق عبر تنفيذ هجمات مسيّرة على ميناء بورتسودان في مايو 2025، حيث استهدفت مراكز تدريب وصيانة ومقار خبراء أتراك. هذه الهجمات لم تغيّر فقط مسار الحرب، بل زادت من قلق المدنيين في الشرق، الذين كانوا يعتقدون أنهم بعيدون عن دائرة الصراع. وهكذا، تحولت المسيّرات إلى أداة لتوسيع نطاق الحرب، مضاعفة المخاطر الإنسانية في مناطق لم تكن ضمن مسرح العمليات المباشر.

هذا التوسع في استخدام المسيّرات يعكس إشكالية أعمق: القدرة على تحقيق مكاسب تكتيكية دون حسم استراتيجي. فالجيش السوداني استفاد من الضربات الدقيقة للاستطلاع واستعادة مواقع، بينما نجح الدعم السريع في كسر احتكار الجيش للأجواء وشنّ ضربات على بورتسودان. ومع ذلك، ظل الإخفاق المشترك هو العجز عن ترجمة هذا التفوق الجوي إلى سيطرة دائمة على الأرض. بل إن المدن الكبرى مثل الخرطوم والفاشر بقيت ساحة تبادل للسيطرة، ما جعل المدنيين في قلب الدوامة دون حماية حقيقية.

الأكثر خطورة أن الطائرات المسيّرة زادت من تعقيد الجهود الإنسانية. فمع اتساع رقعة القصف الجوي، واجهت منظمات الإغاثة صعوبة في إيصال المساعدات، لا سيما بعد استهداف مخازن غذائية وسيارات إسعاف بضربات جوية. بعض المنظمات علّقت عملياتها مؤقتاً في دارفور والجزيرة، فيما أُجبرت آلاف العائلات على النزوح المتكرر بحثاً عن مناطق «آمنة نسبياً». لكن في واقع الحال، لم يعد ثمة مكان آمن؛ فالمسيّرات قادرة على ضرب أي هدف في أي وقت، وهو ما فاقم من شعور المدنيين باللاجدوى واليأس.

البعد الإنساني يتجاوز الخسائر المباشرة ليشمل الأثر النفسي والاجتماعي. فالمشاهد اليومية لأطفال يركضون مذعورين مع صوت الطائرات، والقصص المتكررة عن عائلات أُبيدت في غارة واحدة، تركت جروحاً غائرة في الذاكرة الجمعية للسودانيين. علماء الاجتماع يرون أن الحرب المسيّرة في السودان قد تترك آثاراً نفسية طويلة الأمد تشبه تلك التي عانت منها شعوب مناطق أخرى مثل غزة أو اليمن، حيث بات التحليق المستمر للطائرات المسيّرة مرادفاً للخوف الدائم.

على الصعيد الدولي، أثارت هذه التطورات قلقاً متزايداً بشأن شرعية استخدام المسيّرات. فبينما يؤكد قادة الجيش السوداني أنها وسيلة «ضرورية لحسم المعركة»، تصفها المنظمات الحقوقية بأنها «انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني». ورغم قرارات مجلس الأمن بتمديد حظر السلاح، استمرت شبكات الإمداد عبر تركيا وإيران والصين بلا عوائق تُذكر. هذه المفارقة كشفت ضعف النظام الدولي في ضبط تجارة السلاح، وأظهرت كيف يدفع المدنيون ثمن العجز الدبلوماسي العالمي.

المفارقة الأخرى أن التجربة السودانية تعكس درساً شبيهاً بما حدث في حروب أخرى. ففي ليبيا وأوكرانيا وناغورنو كاراباخ، لعبت المسيّرات أدواراً حاسمة لكنها لم تنه الصراعات، بل أضافت طبقة جديدة من الدمار والتعقيد. السودان اليوم يكرر ذات المشهد: طائرات متطورة ترفع وتيرة العنف، لكنها تعجز عن خلق نصر مستدام.

غيّرت الطائرات المسيّرة طبيعة الحرب السودانية، لكنها لم تغيّر نتيجتها. فقد منحت الجيش تفوقاً مؤقتاً، قبل أن ينجح الدعم السريع في تطوير دفاعاته والرد بالمثل. النتيجة حرب بلا غالب ولا مغلوب، وأفق إنساني يزداد قتامة مع كل غارة جديدة. وفي حين تُعرض هذه المسيّرات كرمز للتطور العسكري، فإنها في نظر ملايين السودانيين لم تكن سوى وجه آخر للمأساة، وأداة عمّقت الجراح وأظهرت محدودية السلاح وحده في تحقيق السلام.

حرب المسيّرات
في السودان .. أرقام تنزف

تكلفة الذخائر

تكلفة الطلعة الجوية الواحدة

ماذا يمكن أن تبني هذه الأموال

"بينما تحرق المسيّرات ما تبقى من السودان، تُهدر أموال تكفي لبناء وطن جديد."

الاقتصاد البرتقالي في السودان: من فكرة جديدة إلى فرصة للإحياء بعد الحرب

عمر سيد أحمد *

ملخص

يدخل السودان عامه الثالث من الحرب وقد خسر الكثير من مقومات الدولة الحديثة، لكن يطلّ مفهوم «الاقتصاد البرتقالي» كفرصة جديدة، يقوم على تحويل الفنون والثقافة والإبداع إلى قوة اقتصادية. هذا النموذج يجعل الموسيقى، السينما، الحرف اليدوية والمحتوى الرقمي مصادر للدخل وفرص عمل، وأداة لإعادة بناء الهوية الوطنية بعد الخراب.

يوضح الكاتب أن الصناعات الإبداعية تسهم بأكثر من 3% من الناتج المحلي الإجمالي وتوظف أكثر من 30 مليون شخص، كما في تجربة نيجيريا مع «نوليوود» التي صارت صناعة توظف مليون شخص وتنتج أكثر من 2% من الناتج المحلي. المغرب، الإمارات، مصر، إثيوبيا ودول أوروبية عديدة أثبتت أن الثقافة يمكن أن تتحول إلى قوة اقتصادية ودبلوماسية.

يشير إلى أن السودان رغم امتلاكه إرثًا حضاريًا غنيًا من أهرامات مروي إلى فنون دارفور، ظل هذا المورد مهمشًا لعقود، وزاد تدمير الحرب للمؤسسات التعليمية والثقافية بنسبة 70%. ومع ذلك، ما يزال الإبداع حاضرًا في الاقتصاد غير الرسمي، من الحرف اليدوية التي تقودها النساء إلى الموسيقى الشعبية التي تحفظ روح المقاومة.

يخلص الكاتب إلى أن تحويل الإمكانات إلى واقع، يحتاج السودان إلى خارطة طريق تشمل تدريب الشباب، إحياء التراث، إعادة بناء البنية التحتية الثقافية، إنشاء صندوق وطني للصناعات الإبداعية، وتفعيل سياسات لحماية الملكية الفكرية وتشجيع الاستثمار. فالاقتصاد البرتقالي ليس مجرد قطاع اقتصادي، بل مشروع وطني يعيد صياغة الهوية ويوحد المجتمع، ويمنح الشباب فرصة لصناعة مستقبل مختلف.

إبداع يقاوم الخراب

يدخل السودان عامه الثالث منذ اندلاع الحرب في أبريل 2023، وقد خسر الكثير من مقومات الدولة الحديثة: مدارس مدمرة، جامعات مغلقة، مسارح خاوية، واقتصاد يترنح تحت وطأة الانهيار. وفيما تركز الأنظار على الذهب والنفط كمصادر للتمويل، يطلّ خيار آخر لم يُطرق من قبل: الاقتصاد البرتقالي، أو ما يُعرف بالاقتصاد الإبداعي.

هذا المفهوم يقوم على تحويل الفنون والثقافة والإبداع إلى قوة اقتصادية حقيقية، بحيث تصبح الموسيقى، السينما، الحرف اليدوية، المحتوى الرقمي، وحتى الأزياء، مصادر للدخل وفرص العمل، فضلًا عن كونها أدوات لإعادة بناء الهوية الوطنية

الإبداع ليس ترفًا بعد الحرب... بل قد يكون طريق السودان نحو الإحياء

متى بدأ الاقتصاد البرتقالي؟

رغم أن جذور الفكرة تعود إلى ما يُعرف بـ«الاقتصاد الثقافي» منذ ثمانينيات القرن الماضي، إلا أن المصطلح ذاته ظهر حديثًا في مطلع العقد الثاني من الألفية. فقد تبنّى البنك الأمريكي للتنمية (IDB) المفهوم في كتابه المرجعي عام 2013 بعنوان «الاقتصاد البرتقالي: فرصة لا متناهية»

اختير اللون البرتقالي لأنه يرمز عالميًا إلى الإبداع والطاقة الثقافية. ومع الثورة الرقمية في التسعينيات وصعود الإعلام الجديد تحوّل الاقتصاد الإبداعي إلى قطاع متكامل قادر على المنافسة في الأسواق العالمية.

الأهمية الاقتصادية عالميًا

بحسب تقارير اليونسكو (2021) تساهم الصناعات الإبداعية بما يفوق 3% الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتوفر أكثر من 30 مليون وظيفة. والأهم أنها من أسرع القطاعات نموًا، مدفوعة بالتحولات الرقمية والطلب المتزايد على المحتوى الثقافي والفني.

في نيجيريا، أصبحت صناعة السينما (نوليوود) ثاني أكبر صناعة سينما في العالم من حيث عدد الأفلام المنتجة سنويًا تساهم بأكثر من 2% من الناتج المحلي وتشغّل أكثر من مليون شخص. أما في المغرب، فإن الصناعات الثقافية تمثل حوالي 7% من عائدات السياحة. هذه الأرقام تؤكد أن الثقافة لم تعد مجرد ترف، بل قطاع اقتصادي فعّال.

الصناعات الإبداعية تسهم بـ 3% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وتوظف أكثر من 30 مليون شخص.

السودان: تراث غني وموارد مهملة

يمتلك السودان واحدًا من أعمق الأرصدة الحضارية والثقافية في المنطقة: من أهرامات مروي وآثار نبتة، إلى فنون دارفور وأغاني الطمبور، والنسيج النوبي. لكن هذا الإرث ظلّ مهمشًا بفعل الإهمال المؤسسي والإنفاق الهامشي على الثقافة لعقود طويلة.

الحرب الأخيرة عمّقت الجراح. فقد قُطعت الدراسة عن ملايين الطلاب، ودُمّرت المسارح والمراكز الثقافية، وتوقفت معظم الفعاليات الفنية. تقارير اليونسكو (2024) تشير إلى أن 70% من المؤسسات التعليمية والفنية تأثرت مباشرة أو غير مباشرة بالحرب. ومع ذلك، ما يزال الإبداع حاضرًا في الاقتصاد غير

الرسمي، من الحرف اليدوية التي تقودها النساء، إلى الموسيقى الشعبية التي تحافظ على روح المقاومة.

لكن غياب التمويل والسياسات التنظيمية حرم هذه الطاقات من التحوّل إلى صناعة منظّمة قادرة على المنافسة محليًا وعالميًا.

70% من المؤسسات التعليمية والفنية في السودان تأثرت بالحرب

دروس من نيجيريا إلى دبي

تُظهر التجارب الدولية أن الاقتصاد البرتقالي يمكن أن يكون محرّكًا للتنمية بقدر ما هو أداة للحفاظ على الهوية.

● نيجيريا: نوليوود مثال ساطع، حيث صنعت السينما قوة اقتصادية واجتماعية وثقافية، تساهم بأكثر من 2% من الناتج المحلي.

● المغرب: إلى جانب مهرجانات الموسيقى مثل «موازين» و«كناوة»، هناك أيضًا «مهرجان أصيلة الثقافي» الذي صار منصة عالمية للفنون التشكيلية والأدب والشعر منذ السبعينيات، وجذب أدباء وفنانين من القارات الخمس، ما جعل الثقافة أداة دبلوماسية بقدر ما هي اقتصادية.

* الإمارات: أنشأت مناطق حرة متخصصة مثل «مدينة دبي للإعلام» و«حي دبي للتصميم»، لتصبح دبي مركزًا إقليميًا للإبداع والإعلام.

● مصر: كرّست قوتها الناعمة لعقود عبر السينما والدراما، مما جعلها قوة ثقافية عربية لا تضاهى.

● إثيوبيا: وظّفت الموسيقى الحديثة والتراثية لتعزيز الهوية الوطنية والتماسك الاجتماعي بعد الصراعات.

● إسبانيا: تحولت برشلونة ومدريد إلى مراكز للإبداع عبر الاستثمار في التصميم والفنون والموسيقى، وأسهمت المهرجانات الدولية في تعزيز السياحة الثقافية.

● إيطاليا: موطن الموضة (ميلانو) الأوبرا(لا سكالا) والسينما (فينيسيا) مهرجان البندقية السينمائي لا يزال حتى اليوم قوة ناعمة اقتصادية وثقافية.

● فرنسا: رائدة في تحويل الثقافة إلى سياسة دولة، من مهرجان كان السينمائي إلى صناعة الأزياء الباريسية، ما منحها قوة ناعمة عالمية.

● كولومبيا: من أوائل الدول التي دفعت بالمفهوم إلى السياسات الوطنية، وألهمت العالم عبر أدب غابرييل غارسيا ماركيز لتصبح الثقافة وسيلة لإعادة تقديم صورة كولومبيا عالميًا.

وعلى المستوى العالمي، تظل الصناعات الإبداعية مصدرًا لأكثر من 3% من الناتج المحلي الإجمالي وتوظف عشرات الملايين، وفق اليونسكو.

نوليوود النيجيرية تشغّل أكثر من مليون شخص وتساهم بـ 2% من الناتج المحلي.

خارطة طريق للسودان

لكي يتحوّل السودان إلى لاعب في الاقتصاد البرتقالي، هناك خطوات لا بد منها:

1. الاستثمار في الشباب عبر برامج تدريبية في الفنون، التصميم، البرمجيات، والإنتاج الإعلامي.
2. إحياء التراث وتوظيف الرموز الحضارية مثل مروي ونبتة في السينما والتصميم والأزياء.
3. تأهيل البنية التحتية: إعادة بناء المسارح، المراكز الثقافية، ودور السينما، وتطوير الإنترنت والكهرباء المستقرة.
4. صندوق وطني للصناعات الإبداعية يقدم قروضًا ميسرة وضمانات للمشروعات الناشئة.
5. حوافز وتشريعات: حماية الملكية الفكرية، إعفاءات ضريبية وجمركية، وتبسيط تسجيل الشركات الثقافية.
6. دور البنوك والقطاع الخاص: عبر منتجات تمويلية جديدة وصناديق استثمارية ثقافية.
7. شراكات دولية: مع اليونسكو، البنك الدولي، والاتحاد الأفريقي لتوفير الخبرات والتمويل

أكثر من اقتصاد... مشروع وطني

ليس الاقتصاد البرتقالي مجرد قطاع اقتصادي جديد، بل مشروع وطني لإعادة صياغة الهوية السودانية. الموسيقى الشعبية، المسرح الجامعي، الأفلام التوثيقية، والمعارض الفنية يمكن أن تصبح جسورًا للوحدة والمصالحة الوطنية.

كما أنه أداة للقوة الناعمة، تمنح السودان صورة إيجابية عالميًا وتجذب الاستثمارات والسياحة.

خاتمة

في بلد يشكل الشباب أكثر من 60% من سكانه، لا يمكن تجاهل الطاقة الكامنة في الإبداع. الاقتصاد البرتقالي يمنح السودان فرصة نادرة لإعادة الإعمار على أسس جديدة: لا تقوم فقط على الإسمنت والطرق، بل أيضًا على الأفكار والخيال والهوية.

إنه ليس ترفًا ثقافيًا بعد الحرب، بل قد يكون طريق السودان نحو الإحياء

في بلد يشكل الشباب أكثر من 60% من سكانه، يصبح الإبداع المورد الأكبر غير المستغل.

بين القسوة والمسغبة:
نداء سلام السودان الأمل المرتجى

عصام عباس

ملخص

يعيش السودان أكبر مأساة إنسانية في عصرنا الحديث؛ حرب منذ أبريل 2023 دمّرت الأرواح والبنية التحتية، ودَفعت الملايين للنزوح. النساء والأطفال في قلب الكارثة، يواجهون الموت بالجوع والرصاص والمرض.

يؤكد الكاتب أن المجاعة تعصف بالبلاد، إذ يواجه أكثر من 24 مليون شخص انعداماً حاداً في الأمن الغذائي، فيما يعيش مئات الآلاف ظروف مجاعة فعلية. الأسواق خالية، المزارع مدمرة، والأسعار تضاعفت حتى صار البقاء صراعاً يومياً.

ويشير إلى أن النساء يتعرضن للعنف الجنسي ويُحرمْن من الرعاية الصحية، والأطفال يُجندون أو يتسولون الخبز، ما يهدد جيلاً كاملاً بالضياع ويجعل استمرار الحرب خطراً على الحاضر و ا لمستقبل .

يرى أن «نداء سلام السودان يأتي» كصرخة لإنهاء النزيف: وقف الحرب فوراً، فتح ممرات إنسانية، وحوار وطني شامل، إنه دعوة لالتفاف شعبي واسع يؤكد أن لا مستقبل للسودان إلا بالسلام العادل والكرامة الإنسانية.

مقدمة

يقف السودان اليوم على حافة الهاوية، بلد أنهكه الصراع المتطاول، وما يزال يلتهم كل شيء: الزرع والضرع، الحاضر والمستقبل. لم تعد الحياة اليومية ممكنة، فالموت يحاصر الناس بالرصاص والمرض، والجوع يفتك بهم بوتيرة غير مسبوقة عالمياً، فيما النساء والأطفال يقفون في قلب العاصفة يدفعون الثمن الأبهظ. بين النزوح الجماعي، وانهيار الخدمات، وتفكك النسيج الاجتماعي، صار السودان عنوانًا لأكبر مأساة إنسانية في عصرنا الحديث. ورغم المآسي، ومن بين الجراح، ووسط هذا الخراب، يعلو صوت يرفض الاستسلام ويقاوم الانكسار: نداء سلام السودان، كصرخة ضمير ووعد بأن هذا الوطن ما يزال قادرًا على النهوض متى اجتمع أبناؤه على كلمة سواء.

حرب تلتهم كل شيء

منذ اندلاع الحرب في أبريل 2023 بين الجيش ومليشيا الدعم السريع، تحوّل السودان إلى ساحة مفتوحة للخراب والدمار. لم تترك هذه المواجهات المشتعلة أي مجال للحياة الطبيعية، وأضحى المدنيون — الذين لا ناقة لهم ولا جمل في الصراع — هم الوقود الحقيقي لهذه الحرب الكارثية.

فقد أزهقت أرواح عشرات الآلاف من الأبرياء وسقط مثلهم جرحى، كثير منهم بلا علاج نتيجة انهيار النظام الصحي واستهداف المستشفيات ومرافق الإغاثة. ومع اشتداد المعارك، اضطر أكثر من 14 مليون شخص إلى النزوح القسري، بينهم نحو 4 ملايين عبروا الحدود إلى دول الجوار بحثًا عن ملاذ آمن، بينما يعيش البقية في أوضاع إنسانية مأساوية داخل معسكرات نزوح مكتظة أو في العراء بلا مأوى ولا غذاء.

ولم تسلم البنية التحتية من التدمير المتعمد، إذ تعرّضت المستشفيات والمراكز الصحية إلى هجمات ممنهجة، وتضررت شبكات المياه والكهرباء، ما جعل الحياة اليومية جحيمًا لا يُطاق. أصبح المواطن السوداني محاصرًا بالخوف والمجاعة معًا: فلا أمان في منزله المهدد بالقصف، ولا طمأنينة في الطريق الذي قد يتحوّل إلى كمين، ولا حتى في المستشفى الذي كان ملاذًا للجرحى والمرضى، فإذا به يتحول إلى هدف في هذه الحرب العبثية.

مجاعة غير مسبوقة

الجوع اليوم ينهش جسد السودان بوتيرة تُعد من بين الأسرع والأسوأ على مستوى العالم، حتى صنفت البلاد كأسوأ كارثة إنسانية في العالم. تشير التقديرات إلى أن أكثر من 24 مليون سوداني يواجهون مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي، أي ما يقارب نصف سكان البلاد، فيما يُقدَّر أن نحو 635 ألف شخص يعيشون فعلياً ظروف مجاعة قاتلة، معظمهم من النساء والأطفال الذين يجدون أنفسهم بين فكي الحرب والجوع دون حماية أو عون.

لم تعد الأسر قادرة على الحصول على قوت يومها، فقد تضاعفت أسعار المواد الغذائية الأساسية مرات عدة حتى أصبحت بعيدة المنال، بينما انهارت سلاسل الإمداد والتوزيع بفعل القتال، والحصار، وانعدام الأمن. المزارع أُحرقت أو تُركت بوراً، الأسواق دُمّرت أو خلت من البضائع، وشبكات النقل تعطلت، ليحتل العلف الحيواني صدارة موائد الناس.

هكذا، بات السودان اليوم يحمل وصمة مؤلمة: البلد الذي يضم أكبر عدد من الجوعى في العالم مجتمعين. لكن هذه ليست كارثة طبيعية فرضتها الأقدار، بل مأساة صنعها البشر بأيديهم، نتيجة حرب عبثية تمزق البلاد وتستهدف بقاء الإنسان السوداني نفسه.

النساء والأطفال في قلب المأساة

في قلب هذه العاصفة المدمرة، تقف النساء على خط المواجهة الأول مع المأساة، وهنّ أكثر من يدفع

ثمن الحرب والجوع معاً. فقد شهدت البلاد تصاعدًا خطيرًا في العنف الجنسي والاستغلال، حيث يُستخدم جسد المرأة كساحة أخرى للصراع ووسيلة للإذلال وإرهاب المجتمعات. وبانهيار المرافق الصحية ونقص الكوادر الطبية والأدوية، فقدت ملايين النساء إمكانية الحصول على الخدمات الصحية الأساسية، مما جعل الولادة نفسها مخاطرة قد تودي بحياة الأمهات والمواليد على حد سواء.

أما الأطفال، فقد حُرموا من أبسط حقوقهم في التعليم والحماية، حيث جرى تجنيد الكثيرين قسراً في صفوف المقاتلين، بينما آخرون يتسولون الخبز أو يعملون في ظروف قاسية لإعالة أسرهم. وهكذا، يُدفع جيل كامل من أبناء السودان إلى مستقبل قاتم، بعيداً عن المدارس والأحلام، وقريبا من دوامة الفقر والعنف واليأس.

إن لم يتوقف هذا النزيف المستمر، فإن السودان لن يخسر فقط حاضره، بل سيُفرِّط أيضا في مستقبله، إذ يتهدد الضياع جيلًا بأكمله، جيلًا كان من المفترض أن يكون عماد البناء والسلام بعد الحرب.

لماذا نداء سلام السودان؟

أمام هذه الصورة القاتمة للحرب التي مزّقت أوصال الوطن، والجوع الذي يفتك بالملايين، والنساء والأطفال الذين يتحملون النصيب الأكبر من الألم والمعاناة، يطرح نفسه سؤال جوهري: إلى أين يمضي السودان إن استمر هذا النزيف؟ من الواضح أن الحرب لم ولن تكون يوماً حلاً، بل هي وقودٌ لمزيد من التشرذم والانهيار، حيث يزداد معها حجم المأساة الإنسانية، وتتعمق جراح المجتمع، ويتبدد أي أفق لمستقبل آمن.

من هنا، جاءت مبادرة نداء سلام السودان لتكون صرخة ضمير، ومحاولة جادة لكسر دائرة الدم والدمار. إنها ليست مجرد وثيقة سياسية أو نشاط نخبوي، بل صوتٌ جامع يعبّر عن أشواق الملايين من السودانيين والسودانيات الذين يرفضون الحرب بكل أشكالها، ويؤمنون أن السلام العادل هو السبيل الوحيد لإنقاذ الوطن من السقوط في هاوية لا عودة منها. جوهر المبادرة يتمثل في الدعوة إلى:

- إطلاق حوار مجتمعي شامل يتجاوز الحسابات الضيقة للنخب، ويضع مصلحة السودان العليا فوق كل اعتبار، حتى يستعيد الوطن وحدته ويمهد الطريق لسلام دائم وعدالة شاملة.
- وقف فوري لإطلاق النار يضع حداً للدماء ويمنح الناس فرصة لالتقاط أنفاسهم.
- فتح ممرات إنسانية آمنة تتيح وصول الغذاء والدواء لملايين الجوعى والمرضى المحاصرين.

كيف نلتف حول النداء؟

السلام ليس قراراً يُصاغ في غرف مغلقة بين السياسيين وحدهم، بل هو ثمرة قوة الشارع وإرادة الناس عندما تتحول إلى تيار لا يمكن كسره أو إخماده. فالحروب تبدأ بقرارات ضيقة، لكنها لا تنتهي إلا إذا قرر الناس — كل أو غالبية الناس — أن يقفوا في وجهها ويعلنوا أن لا صوت يعلو فوق صوت الحياة.

الالتفاف حول «نداء سلام السودان» يعني أولاً أن نرفع أصواتنا عالياً، في الداخل والخارج، حتى تصل صرخة السلام إلى آذان العالم. ويعني ثانياً أن نوحّد جهودنا الشعبية والجماهيرية، في الأحياء والقرى والمدن، عبر المبادرات المحلية واللجان المدنية التي تثبت أن السودان لا يزال يملك طاقة المجتمع الحي القادر على المقاومة السلمية.

كما أن الالتفاف حول النداء يعني الضغط المستمر على الأطراف المتحاربة، ليس بالسلاح، بل بالتضامن الجماهيري الواسع الذي يحاصر الحرب أخلاقياً وسياسياً ويجعل استمرارها أكثر كلفة من توقفها. وفي الوقت نفسه، فإن دعم ومساندة المنظمات الإنسانية التي تنقذ الأرواح يومياً هو واجب أخلاقي، إذ إن كل جهد صغير لإيصال الدواء أو الطعام أو الماء هو في الحقيقة فعل مقاومة للحرب نفسها.

بهذا المعنى، يصبح «نداء سلام السودان» ليس مجرد مبادرة مكتوبة، بل حركة مجتمعية واسعة، قوامها الناس العاديون الذين يرفضون الاستسلام للخراب ويؤمنون أن مستقبل السودان لا يُبنى إلا على أرضية السلام العادل والكرامة الإنسانية.

خاتمة

إن مأساة السودان ليست قدراً محتوماً، بل جرحاً صنعه البشر ويمكن للبشر أنفسهم أن يوقفوا نزيفه. الحرب لن تجلب سوى المزيد من الخراب، أما السلام فهو وحده القادر على إعادة الحياة والأمل إلى قلوب السودانيين. لذلك، فإن «نداء سلام السودان» ليس مجرد مبادرة، بل هو أفق جديد يفتح أمام شعب أرهقته المآسي: أفق وقف فوري لإطلاق النار، وإغاثة عاجلة للجوعى والمرضى، وحوار وطني جامع يضع الوطن فوق كل الحسابات الضيقة. إن الالتفاف حول هذا النداء واجب أخلاقي ووطني، ومسؤولية جماعية تعني أن نرفع أصواتنا، ونوحد جهودنا، ونصنع بإرادتنا الشعبية تياراً لا يقهر. فالسودان، الذي كاد أن يبتلعه الظلام، يستحق أن يُنقذ، ويستحق أن يعيش أبناؤه بسلام وكرامة.

"الكوليرا" الكارثة المنسية في دارفـور

ملخص

تفشى وباء الكوليرا في دارفور بشكل واسع منذ يونيو الماضي، ليزيد من معاناة النازحين الذين يعيشون في مخيمات مكتظة تفتقر إلى الخدمات الصحية. ووفق الإحصاءات الرسمية، تجاوزت الإصابات على مستوى السودان 100 ألف حالة مع آلاف الوفيات، فيما يشهد الإقليم وحده آلاف الحالات الجديدة أسبوعيًا.

يواجه النازحون المرض في ظروف بالغة القسوة، حيث تنعدم الأدوية والمحاليل الوريدية، ويضطر كثير من المرضى إلى البقاء تحت الأشجار أو على الأرض لغياب العنابر والأسِرّة. وسط هذا الوضع، تتحول الكوليرا إلى قاتل صامت يحصد الأرواح في صمت .

أظهرت الإحصاءات الميدانية أن التفشي الأكبر وقع في مناطق طويلة وجبل مرة وزالنجي، إضافة إلى مخيمات مثل كلمة وعطاش ودريج، حيث تراكمت مئات الإصابات وعشرات الوفيات في كل موقع. ورغم تدخل المنظمات الإنسانية والمتطوعين، فإن الإمكانيات محدودة أمام اتساع رقعة الوباء.

في ظل الحرب والمجاعة المستمرة منذ سنوات، تبدو الكوليرا ككارثة منسية في بلد غارق في الأزمات. ورغم الجهود المبذولة، تبقى دارفور ساحة مفتوحة للموت، حيث يواجه النازحون المرض بلا دواء، والعالم يكتفي بالصمت.

حرب السودان الكارثية تمضي من سيء إلى أسوأ، في ظل توسع رقعة الاشتباكات العسكرية، وتصاعد معدلات اللجوء والنزوح، وتفشي الأوبئة والأمراض في مخيمات النزوح في دارفور غربي البلاد.

ومنذ 30 يونيو الماضي انتشر الوباء بشكل واسع في دارفور، خاصة بين مواقع إيواء النازحين ذات الكثافة السكانية العالية.

ووفق آخر إحصائية حكومية، بلغ عدد الإصابات بالكوليرا 102.831 بينها 2561 وفاة في كافة أنحاء البلاد، منذ بدء الوباء في أغسطس 2024.

ويشهد إقليم دارفور تفشيًا للكوليرا، حيث سُجّلت يوم 6 سبتمبر الجاري 270 حالة إصابة جديدة و6 وفيات، وبهذا يرتفع إجمالي عدد الحالات منذ تفشي المرض إلى 10،297 حالة، منها 416 حالة وفاة.

يقول آدم عبد الله، الذي تعود جذوره إلى منطقة «كاس» في وسط دارفور، إن مراكز العزل في مدن وقرى وبلدات دارفور تشهد نقصًا حادًا في الأدوية والمحاليل الوريدية.

وأوضح عبد الله في حديثه لـ«أفق جديد»، أن أهله وأقاربه من المرضى في مخيمات النزوح يفترشون الأرض في ظل تكدس مراكز العزل التي شيدتها المنظمات الإنسانية هناك.

وأضاف: «المرضى تحت ظلال الأشجار يشكون نقص العنابر والأسرة والأغطية والأدوية والمحاليل الوريدية في ظل انتشار الكوليرا».

وتابع، «الناس يموتون هناك بصمت، والعالم يتفرج على الكارثة المنسية».

والكوليرا مرض معد يحدث جراء تناول طعام أو ماء ملوث بجرثومة الضمة الكوليرية، يسبب إسهالا حادا يهدد الحياة إذا لم يخضع للعلاج، ويتعرّض الأطفال الذين يعانون سوء التغذية وتقل أعمارهم عن 5 سنوات بشكل خاص لخطر الإصابة، وفق منظمة الصحة العالمية.

وحسب بيان صادر عن منسقية النازحين واللاجئين في دارفور تلقته «أفق جديد»، فإن المناطق التي شهدت أعلى معدلات تفشي الكوليرا هي: طويلة، بإجمالي 5،186 حالة إصابة يومية منذ تفشي المرض، منها 78 حالة وفاة. وقد سُجِّلت 40 حالة إصابة جديدة. ومنطقة روبيا: بإجمالي 375 حالة إصابة يومية منذ تفشي المرض، منها 22 حالة وفاة.

وطبقًا للبيان فإن مناطق جبل مرة: قولو، بإجمالي تراكمي 1،329 حالة إصابة يومية منذ تفشي المرض، منها 52 حالة وفاة، وجلدو: بإجمالي 89 حالة إصابة يومية، منها 12 حالة وفاة.

وامتد الوباء بحسب البيان إلى منطقة «نيرتيتي» حيث بلغ العدد التراكمي اليومي للحالات منذ تفشي المرض 153 حالة، منها تسع وفيات، مع تسجيل تسع حالات جديدة.

ويقول آدم رجال وهو المتحدث الرسمي باسم المنسقية العامة للنازحين واللاجئين لـ«أفق جديد»: «يشهد تفشي الكوليرا ارتفاعًا مقلقًا في مراكز النزوح، وتتركز معظم الحالات في المخيمات».

وفي قلول وطور، بلغ العدد التراكمي اليومي للحالات منذ تفشي المرض أربع حالات، منها حالتا وفاة. كما بلغ العدد التراكمي اليومي للحالات في روكيرو منذ تفشي المرض 420 حالة، منها 11 حالة وفاة سُجلت 48 حالة جديدة.

وفي فنقا – حسب البيان- بلغ العدد التراكمي اليومي للحالات 178 حالة، منها ست وفيات. وشرق جبل مرة، ديرا: بلغ العدد التراكمي اليومي للحالات منذ تفشي المرض 209 حالات، منها تسع وفيات. ويوجد حاليًا 47 حالة في مراكز العزل. وفي فينا: 10 حالات كوليرا مؤكدة.

وأكد البيان أن مناطق ليبا وبلي سريف شهدت تفشيات جديدة وبلغ العدد التراكمي اليومي للحالات حالتين، منها حالة وفاة واحدة، وفي دوبو العمدة بلغ العدد التراكمي اليومي للحالات منذ تفشي المرض 17 حالة، بما في ذلك ثلاث وفيات.

كما تفشى الوباء في جنوب جبل مرة، منطقة نيرتتي – وفقًا للبيان- حيث بلغ العدد التراكمي

اليومي للحالات منذ تفشي المرض تسع حالات، ومخيم سورتوني: بلغ العدد التراكمي اليومي للحالات 89 حالة، بما في ذلك 11 حالة وفاة.

وبلغ إجمالي الحالات المسجلة في جنوب دارفور 94 حالة، بما في ذلك حالتي وفاة. وفي مخيم كلمة، بلغ العدد التراكمي اليومي للحالات 457 حالة، بما في ذلك 64 حالة وفاة، وفي مخيم عطاش: بلغ العدد التراكمي اليومي للحالات منذ تفشي المرض 244 حالة، بما في ذلك 58 حالة وفاة. وفي مخيم دريج: بلغ العدد التراكمي اليومي للحالات منذ تفشي المرض 142 حالة، بما في ذلك أربع وفيات. كما سُجلت حالات في مخيم السلام.

ووفق بيان المنسقية، فإنه في شرق دارفور، بمنطقة خزان جديد، بلغ العدد التراكمي اليومي للحالات منذ تفشي المرض 101 حالة، بما في ذلك 20 حالة وفاة. يستمر تفشي الكوليرا في زالنجي. في مخيمي الحميدية والحصاحيصا، بلغ العدد التراكمي اليومي للحالات منذ تفشي المرض 108 حالات، بما في ذلك ست وفيات. وفي مخيم خمسة دقيق، بلغ العدد التراكمي اليومي للحالات ثلاث حالات، بما في ذلك حالة وفاة واحدة. وفي منطقة أزوم، غرب زالنجي، بلغ العدد التراكمي اليومي للحالات منذ تفشي المرض 109 حالات، بما في ذلك حالتي وفاة.

وفي زالنجي والمناطق المحيطة بها، بلغ العدد التراكمي اليومي للحالات منذ تفشي المرض 93 حالة. وفي منطقة كامبو وير الزراعية، شرق زالنجي، بلغ العدد التراكمي اليومي للحالات حالتين، وفي أوركوم، جنوب زالنجي، بلغ العدد التراكمي اليومي للحالات منذ تفشي المرض أربع حالات.

ويواصل الوباء انتشاره في عدة مناطق بدارفور، بما في ذلك المناطق والقرى المحيطة بمدينة زالنجي، ومنطقة الطويلة، وجبل مرة، ونيالا، وخزان جديد بمحلية شعيرية، بالإضافة إلى مخيمات النازحين التي انتشر فيها المرض بمعدلات غير مسبوقة.

ورغم نقص الإمدادات الطبية ومراكز العزل، ذكر البيان أن المنظمات الإنسانية والمتطوعين المحليين وغرف الطوارئ والسلطات المحلية يبذلون جهودًا جبارة لمكافحة المرض. ومع ذلك، لا تزال هناك صعوبات وتحديات كبيرة بسبب تزايد معدلات الإصابة، مما يهدد حياة الناس ويمثل كابوسًا وكارثة إنسانية منسية في بلد مزقته الحرب والمجاعة.

وأنشئت مخيمات اللجوء في دارفور عندما نزح السكان من القرى إلى المدن الكبيرة بحثًا عن الأمان بعد اندلاع الحرب في الإقليم 2003 بين القوات الحكومية وفصائل مسلحة متمردة.

ويشهد إقليم دارفور منذ 2003 نزاعًا مسلحًا بين القوات الحكومية وحركات مسلحة متمردة، أودى بحياة نحو 300 ألف شخص، وشرد نحو 2.5 مليون آخرين، وفق الأمم المتحدة.

الانفجار الرقمي: ديمقراطية المعرفة وتخريب الذوق والفضاء العام في الوقت نفسه

علاء الدين بشير

ملخص

يتناول الكاتب أثر الانفجار الرقمي على المجتمع السوداني، مستندًا إلى رؤية حمور زيادة المتشائمة من سوء تعامل السودانيين مع التكنولوجيا الحديثة واحتمال استغلال الذكاء الاصطناعي في الحرب.

يشير إلى أن الثورة الرقمية خلقت «ديمقراطية نسبية للمعرفة»، لكنها سمحت أيضًا بانتشار التفاهة والكذب وخطاب الكراهية، ما أدى لتخريب الذوق العام وتعميق الانقسام.

يستعرض تجارب عالمية كالبريكسيت وصعود ترامب ومصر بعد يناير ليؤكد أن وسائل التواصل الاجتماعي تحمل طابعًا مزدوجًا: التحرير من جهة، والانقسام من جهة أخرى.

يخلص إلى أن التكنولوجيا بلا أخلاق تخدم مصالح قلة متحكمة وتغذي الحروب، لكن الأمل قائم في أن ينشأ وعي إنساني مشترك يقود العالم نحو السلام.

قبل أسابيع قرأت بوستًا طويلًا ورشيقًا جدًا للروائي والكاتب حمور زيادة، استعرض فيه مسيرة التطور التكنولوجي التي عاشها في إطاره الخاص خلال سنوات عمره، من هوائي التلفزيون الملون الذي كان طفرة زمانه وحتى وقتنا الحالي عصر الانفجار الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي والذكاء الاصطناعي. البوست محشود بالقصص والصور والمفارقات من الواقع السياسي والاجتماعي السوداني، من خلال تعامله البدائي نوعًا ما مع هذه القفزات في التطور المادي التي لم يصاحبها تطور موازٍ في الحس والرقي والتمدين .

ولم يخف حمور زيادة تشاؤمه من مستقبل تعاملنا كسودانيين مع هذا الانفجار المعرفي بالقياس إلى سلوكنا السابق والحالي معه، وأطلق تحذيرًا من إمكانية استغلال الذكاء الاصطناعي التوليدي كسلاح من قبل الداعمين للحرب سواء داخل السودان أو في الشرق الأوسط في إنتاج محتويات تمجد الحرب والخراب، في حين وجدت هذه الأدوات في الأصل لسعادة الناس ورفاهيتهم .

قلق زيادة وتشاؤمه في محله تمامًا وفيه استبصار واستقراء ذكي لمستقبل تعاملنا مع هذه الأداة التكنولوجية الخارقة، وتنبيه للمخاطر الكبيرة المنطوية على دخول التكنولوجيا المتقدمة إلى حياتنا دون استئذان أو استعداد لها لا من الناحية المعرفية ولا الأخلاقية.

أفكر دائمًا في نعمة التطور التقني ونقمته في الوقت ذاته من منظور مهنة الصحافة والإعلام.. كانت المنابر الإعلامية في السابق حكرًا على أصحاب الوعي والقدرات الفكرية والمعرفية تتاح لهم الفرصة لتشكيل الوعي والرأي العام والتنوير.. في بلادنا وبسبب من التخلف الاقتصادي والتنموي ونقص الخدمات ونقص التعليم وانتشار الأمية، أصبحت هناك فجوة معرفية بين المواطنين في

مناطق السودان المختلفة والبعيدة في تلقي رسائل الوعي والمعرفة، ما خلق تفاوتًا وما يمكن أن أسميه بالطبقية التوعوية التي أنتجت كذلك تفاوتًا في الوضع الاقتصادي والرقي الاجتماعي، وانعكس ذلك في الخطابات السياسية والثقافية المعاصرة إلى ما بات يعرف بخطاب الهامش والمركز، وأدى في الوقت نفسه إلى الجفاء وانعدام الوحدة الشعورية والوجدانية بين أبناء الوطن الواحد ومن ثم إلى الحروب الأهلية المتطاولة التي عشناها وإلى انفصال جزء عزيز من الوطن عنه ولا تزال مخاطر التفتيت جراء ذلك ماثلة.

الآن في عصر التطور التكنولوجي وثورة الاتصالات والانفجار الرقمي والذكاء الاصطناعي، صار هناك ما يمكن تسميته (ديمقراطية المعرفة النسبية) التي جعلت المعلومات متاحة للجميع. فقد أتاحت لي ثورة الاتصالات في نوفمبر من العام 2011 أن أتابع تطورات الثورة الليبية ومقتل القذافي وسقوط نظامه العتيد من مقهى شعبي بائس عبارة عن رواكيب من القش والخيش وعناقريب في خلاء النيل الأبيض، حينما اضطررت لقضاء ليلتي هناك بعد أن بلغت ورفاقي ركاب البص مشارف كوبري كوستي في رحلتنا القاصدة إلى مدينة الأبيض (فك الله حصارها وأعاد لها سلامها وطمأنيتها) بعد الساعة السابعة مساء، وهي نهاية الزمن المحدد من السلطات هناك لعبور المواصلات العامة.

في تلك المضارب الموحشة لم تكن هناك مراحيض ويقضي الناس حاجتهم في الخلاء، ولا توجد كهرباء وتُجلب المياه بالدواب التي تجرها عربات الكارو من مكان بعيد، ولكن بالمقهى الشعبي البائس طبق فضائي وتلفزيون يعمل بواسطة بطارية السيارات مكننا ذلك من مواكبة ما يدور في العالم من أحداث عبر القنوات الإخبارية الفضائية المختلفة وبكل اللغات، مع العلم أن الهواتف الذكية لم تكن دخلت الخدمة بعد.. كنت قد تركت ثورتها بدأت لتوها في أمريكا التي كنت عائدًا منها قبل أيام، وذلك عبر هواتف آبل في قطاع محدود جدًا من الناس هناك مخلفين ورائهم الـBlack Berry الذي لم تدم سطوته كثيرًا.

بعد أقل من عام تقريبًا من رحلتنا تلك وفي قفزة وانفجار عظيم انداحت الهواتف الذكية واكتسحت بشركاتها المتعددة كل الدنيا، وصارت في متناول أغلب الناس وهو ما كان انتبه إليه وحلله باكرًا الصحافي والمفكر الأمريكي الشهير توماس فريدمان في كتابه (The World Is Flat - العالم مسطح) الذي صدر في النصف الثاني من الألفية وذاع صيته وترجم إلى لغات عديدة، حيث يرى فيه أن التطور التكنولوجي والنمو الاقتصادى النسبي غيّر وإلى الأبد هرمية العالم، حيث صارت قمة الهرم تتسطح وتتسع وأصبحت الفجوة المعرفية تضيق ما بين العالم الأول والعوالم الأخرى، وصارت التكنولوجيا والمعرفة المتطورة تنتشران في وقت وجيز ما بين مظان إنتاجها في أمريكا مثلًا وإلى أكثر دولة بؤسًا في أفريقيا لا يتعدى أشهرًا معدودة، وذلك بدفع منطق السوق والتنافس والتربح الاقتصادى ليس إلاّ.

نظرية تسطيح العالم هذه يمكن أن نسحبها ولكن (بحذر) على مجتمعنا السوداني بطبقاته في أطرافه المختلفة.. صارت المعرفة مثل (ضي الشموس تدخل رواكيبنا وأوضنا) كما كتب الراحل سعد الدين إبراهيم وغنى الشامخ أبو عركي.

أتاح كل ذلك لأن يصبح الفضاء الأسفيري مع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي مشاعًا للجميع، فرغم أن السوشيال ميديا لعبت دورًا كبيرًا وأساسيًا في إطلاق ثورة ديسمبر المجيدة من خلال التعبئة والتحشيد الجماهيري، ما أدى لاقتلاع النظام الإخواني العتيد، كما لعبت قبل ذلك وتلعب حتى الآن دورًا طليعيًا في مبادرات إنسانية وطوعية يفخر بها كل سوداني، ولكن في الوقت نفسه مكن هذا الانتشار الكثيرين من فقيري المعرفة والقدرات والذوق السليم، من خلال الحسابات التي أنشأوها فيها من نشر الغثاثة والتفاهة والكذب والتلفيق والهبوط بالذوق العام من خلال نشرهم أخبار وكتابات وفيديوهات ومحتويات وأعمال دون ورع كافٍ، تفرض نفسها عليك فرضًا عبر تداولها في المجموعات المختلفة التي يمكن أن تجمعك مع فئات مختلفة من الناس، وينشط كثير من هؤلاء في تزكية أوار الحرب المشتعلة حاليًا ويعملون على تغذية الغرائز البدائية، ونشر خطابات الكراهية بين أبناء الوطن الواحد.. بل إن كثيرًا من هؤلاء صاروا نجومًا تحصد حساباتهم وصفحاتهم ملايين المتابعين والمعجبين.. على ماذا؟.. لم أجد إجابة لهذا السؤال حتى الآن وربما أسعفنا المفكر الكندي آلان دونو بإجابة إذا ما عدنا إلى كتابه (عصر التفاهة)!

هذا في المستوى البسيط، أما المستوى الأخطر فيمكن لمن يمتلكون ناصية المعرفة التقنية الدقيقة ولكنهم يفتقرون إلى الأخلاق، وتحركهم نوازع الشر ومقتضيات التربح الاقتصادي دون وازع أو ضابط من صنع كوارث كبرى في هذا العالم تصل إلى تهديد الحياة فيه.

وقبل سنوات وفى مقابلة أجراها معه توماس فريدمان بنيويورك تايمز، عبّر مدير شركة قوقل بالشرق الأوسط وقتها المدون المصري وائل غنيم

الذي أطلق ثورة يناير في بلاده، وتمكنت من الإطاحة بنظام الرئيس المصري حسني مبارك عن أسفه العميق لحالة الانفلات والخراب والانقسام المجتمعي في مصر بعد الثورة. وفي بريطانيا قبل التصويت على استفتاء خروجها من الاتحاد الأوروبي (بركسيت) كشفت الدراسات واستطلاعات الرأي عن الدور الأساسي الذي لعبته وسائل التواصل الاجتماعي في حالة الانقسام الخطيرة في المجتمع البريطاني. وتكثر الآن الدراسات والمقالات في مراكز الأبحاث والدوريات الأمريكية التي تعزي حالة التردي العام التي أعادت أفكارًا وقيمًا متخلفة تجاوزها المجتمع الأمريكي قبل أكثر من قرن وانتشارها السرطاني عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وكان نتيجة ذلك أن وصل إلى الرئاسة للمرة الثانية شخصية مثل دونالد ترامب .

فى جانب آخر فإن نعمة التطور التكنولوجي منذ بدء الثورة الصناعية في القرن السابع عشر مرورًا بثورة الاتصالات والمعلومات، وحتى بلوغنا عصر الانفجار الرقمي حاليًا، سهّلت الحياة وراكمت الإنتاج كثيرًا، ويمكن أن نقول أوجدت رهافة في الحس الإنساني وخلقت قيمًا عالمية مشتركة عند أغلبية سكان الكوكب.

ولعل ذلك ما جعل ديميس هاسابيس، رئيس شركة «ديب مايند» التابعة لقوقل والحائز على جائزة نوبل في الكيمياء العام الماضي أن يقول بثقة في مقابلة مع صحيفة «الغارديان» البريطانية نشرت مؤخرًا: «إن الثورة القادمة في الذكاء الاصطناعي قد تكون أعظم بعشر مرات من الثورة الصناعية، وربما أسرع منها أيضًا».

ولكن الثورة الصناعية والتطور التكنولوجى والثورة الرقمية ورغم كل ما ذكرناه عنها من إيجابيات إلا أنها لم تسعد البشرية وتجنب السواد الأعظم منها الويلات والشقاء أو تحقق السلام على ظهر هذا الكوكب الحائر الحزين، وذلك بسبب تحكم قلة قليلة من الناس في العالم في مصادرها وسعيهم الحثيث من خلالها لمراكمة الأرباح بكل سبيل.. ومع معضلة غياب الأخلاق المضطردة واستغلال الإنسان لأخيه الإنسان وعلى المستويات كافة تعمل المجامع الصناعية العسكرية في العالم على توظيف كل منجزات التطور لخدمة الحرب ومن ثم إثراء أباطرة التكنولوجيا.. هذا الأمر دفع هاسابيس إلى الاستدراك على رؤاه المتفائلة بقوله في المقابلة ذاتها: «إن هذا التطور، إذا أُدير بأمان، قد يدخل البشرية في عصر «الوفرة الجذرية» – حيث تتوفر المعرفة، والرعاية الصحية، والطاقة، والموارد بمستويات غير مسبوقة. لكنه يضيف: «السؤال الأهم هو: هل ستتوزع هذه الوفرة بعدالة؟».

ما الذي يجعلنا متفائلين هذه المرة أن الطفرة والنعمة التكنولوجية الحالية يمكن أن توظف لإخراج السواد الأعظم من الناس من الشقاء، وتوزع بعدالة ومن ثم تجلب السلام على هذا ظهر هذا الكوكب؟

الإحصاءات والأرقام في كل المجالات إلى جانب الأخبار اليومية لا تبعث على التفاؤل، فآخر تقارير معهد ستوكهولم للسلام حذر بشدة من أن السباق والتهديد النووي حاليًا تجاوز ما كان عليه في حقبة الحرب الباردة، بينما حددت مقررة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة 60 شركة عالمية كبرى باعتبارها شريكة في حرب الإبادة الجماعية التي تشنها إسرائيل على الشعب الفلسطيني في غزة، وذلك في تقريرها الجريء والشجاع (تجار الموت) الذي صدر في شهر يوليو الماضي وأدى إلى غضبة أمريكية إسرائيلية مضرية عليها ولكنها لم تبال.. وفي الوقت نفسه تعمل القوى الكبرى على تقويض آليات العدالة الدولية لتتماشى مع مصالحها. وفى أثناء كتابة هذه السطور قرأت في نشرة مجلة بوليتيكو للأمن القومي NatSec Daily أن كبار قادة البنتاغون بالتعاون مع مراكز الأبحاث المتخصصة يتدارسون كيفية إدخال تطبيقات الذكاء الاصطناعي المتطورة في خطط الحرب المستقبلية. بينما قالت منظمة أوكسفام في يوليو الماضى أن «4 أثرياء في أفريقيا يمتلكون أكثر مما يمتلكه نصف سكان القارة السمراء»!

كل ذلك يشير إلى أنه رغم التطور العلمي والتقني الهائل الذي لم يسبق له مثيل خلال مسيرة التطور البشري إلا أن معضلة غياب الأخلاق لا تزال قائمة؟ وهي المعضلة التي نبه لها الأستاذ محمود محمد طه باكرًا في السودان ومنذ مطالع الخمسينيات من أن البشرية في ظل التطور التكنولوجي الذي خلق منها مجتمعًا واحدًا متقاربًا ومتشابكًا في مصالحه ومستقبله تحتاج إلى تطور أخلاقي موازٍ تشفع به تطورها المادي حتى تتمكن من العيش في سلام.

ورغم الواقع المظلم ولكن الأمل دائمًا موجود سواء بالتدخل المباشر للسماء أو غير المباشر، ففي غمرة التطور المضطرد الناجم عن اندفاع قوى الرأسمال لمراكمة أرباحه يخلق في المقابل عن ذلك التطور التكنولوجي والمعرفي تقاربًا قيميًا وشعوريًا بين مستهلكي التكنولوجيا في أنحاء العالم المختلفة، وينتج عن ذلك وعيًا مشتركًا سيؤدى مع الوقت إلى وحدة وقوة يمكنها كسر الحصار المفروض على تطور الإنسانية ومنعها من السير في طريق مصيرها المشترك. مصير السلام والمحبة وكسر الأغلال .

«ديب ميتالز» مجرد شركة في منظومة فساد كاملة

ملخص

كشف عن قضية شركة «ديب ميتالز» للتعدين باعتبارها مثالًا جديدًا على تفشي الفساد في السودان زمن الحرب. فبينما يعاني المواطن من الجوع والانهيار الاقتصادي، تنشغل السلطة بصفقات مشبوهة وتضارب في الأخبار الرسمية، حيث تنشر وكالة الأنباء خبر الاتفاقية ثم تعود لتنفيه في مشهد يعكس انهيار الثقة في مؤسسات الدولة.

ارتبطت القضية بأسماء بارزة مثل رجل الأعمال المصري محمد الجارحي، والسودانيين عمر النمير ومبارك أردول، بجانب وزير المعادن نور الدائم طه، لكن النفي الرسمي سرعان ما أثار الشكوك، إذ بدا أن الأمر ليس مجرد التباس إعلامي، بل صراع نفوذ داخل دوائر السلطة على موارد البلاد، خصوصًا في ظل ارتباط بعض الشخصيات بتاريخ طويل من قضايا الفساد.

تباينت الروايات حول حقيقة ملكية الشركة، فبينما ذكرت تقارير أن الجارحي يمتلك النصيب الأكبر من أسهمها، كشف صحفيون أن الشركة في الأصل مسجلة باسم النمير وبرأسمال زهيد، وأن الزج باسم الجارحي كان غطاءً لتمرير الصفقة. هذا التضارب كشف أن ما يجري خلف الأبواب المغلقة هو امتداد لحرب مصالح تتستر بواجهة الاستثمار.

تبدو «ديب ميتالز» مجرد عنوان لمعركة صغرى داخل «كارتيل» السلطة، لكنها تعكس حربًا أكبر على موارد السودان، حيث تحاول كل الأطراف اقتسام الثروة تحت حماية البندقية. ما يصفه البعض بأنه حرب على الفساد ليس سوى حرب من أجل الفساد، فيما يظل المواطن البسيط الخاسر الأكبر وسط صراع لا يترك له سوى الموت والجوع.

في بلد يعجز فيها المواطن عن الحصول على لقمة خبز تواصل عملتها انحدارها غير المسبوق، يحدثك من يشعلون نيران الموت فيها باقتراب ساعة النصر، بينما تحتل جثث الناس في كردفان المساحات التي كانت محجوزة للمنتجات الزراعية، يتكومون فوق بعضهم مجرد أرقام لضحايا جدد في موت يتجدد على رأس كل ساعة مع وعود بالمزيد.

بعيداً عن «الكرامة» المصطلح الأكثر تداولاً في السودان يسعى آخرون لتحقيق «كراماتهم» الخاصة، يستغلون أوضاع الحرب وحالة اللا دولة لزيادة رصيدهم من الأموال.

تنشر وكالة الأنباء السودانية الخبر، وقبل أن تتم قراءته تنشر الوكالة نفسها «النفي»، يبدو الأمر مدهشاً منذ الوهلة الأولى، خصوصاً وأن وكالة الأنباء الرسمية في الدولة يجب أن تمتلك معايير صارمة في ما يتعلق بنشر الأنباء، لكن دهشتك ستزول حين تكتشف أنك في سودان الحرب، حين يتحدث لسان الدولة الرسمي بأكثر من صوت فإنه لم يعد يمكن تجاوز صوت الفساد.

وكانت وكالة الأنباء السودانية «سونا» قد نشرت خبرًا عن اتفاقية بين وزارة المعادن وشركة «ديب ميتالز» للتعدين، التي يمتلكها الملياردير المصري محمد الجارحي، بالشراكة مع كل من السودانيين عمر النمير ومبارك أردول، وذلك في فندق هيلتون بالقاهرة وبحضور وزير المعادن نور الدائم طه، وبقيمة حددها الخبر بـ 277 مليون دولار، تشمل نشاطات الاستكشاف والتعدين في الذهب والحديد في مواقع امتياز موزعة على ولايات «الشمالية نهر النيل والبحر الأحمر والقضارف» مع إنشاء مصنع لمعالجة المخلفات ومصفاة حديثة للذهب.

الخبر الذي قام بمشاركته وزير المعادن نور الدائم في صفحته الرسمية بالفيسبوك، سرعان ما نفته الوزارة وأصدرت بياناً نشرته الوكالة الرسمية للسودان نفسها، ووصفت وزارة المعادن الأخبار المتداولة عن الاتفاق بينها والشركة بالكاذبة والمفارقة للمصداقية. النفي سرعان ما أنتج أسئلة حول ما الذي يجري خلف الأبواب المغلقة .

أن تتحدث «سونا» لسان حال الحكومة السودانية بأكثر من صوت فإن ذلك يعني أن صوت «الفساد» صار أعلى ويمكن سماعه، وأن الأبواب المغلقة في حقيقتها هي الأبواب المفتوحة على مصراعيها للفساد، ومن يحمونه في واقع سودان اليوم الذي يبدو أنه أقرب للفساد المحمي بمجد البندقية بحسب ما يرسم الكثيرون صورة مقربة للواقع، بلاد نقلت معها الفساد نحو العاصمة المؤقتة على شواطئ البحر الأحمر،

الصحفيون المقربون من سلطة الأمر الواقع في بورتسودان يتداولون الأسماء «الجارحي» المعرف بكونه رجل أعمال مصري، عمر النمير الرئيس السابق لنادي المريخ ورجل الأعمال السوداني المرتبط بقضية فساد بنك النيلين في الإمارات، مبارك أردول «السياسي» المثير للجدل، وصاحب التجاوزات السابقة في حكومة حمدوك حين كان يشغل منصب المدير العام للشركة السودانية للموارد المعدنية، ونور الدائم طه وزير المعادن الذي خاض معركته من أجل أن يشغل المنصب، هؤلاء هم أبطال القضية الجديدة، وفي الوقت ذاته هم من سيصنع أبطال اللحظة من الأقلام التي

تحارب الفساد أو هكذا يحاولون إعادة رسم المشهد ومطالبة السلطات بالتدخل لحماية موارد السودان.

حسناً بالنسبة للكثيرين فإن إثارة الغبار حول قضية الشركة والتعاقد معها هو مجرد ذر للغبار من أجل التعامي عن قضايا أخرى، وبالنسبة لآخرين هو مجرد صراع داخل «كارتيل» السلطة نفسها، المناصرون لوزير المعادن ولمبارك أردول يتهمون من يقودون الحملة الآن بأنهم يعملون لصالح جهات بعينها هي فقط تدير حملاتها من خلالهم لتحقيق غاياتها

بحسب المعلومات المتداولة عن شركة «ديب ميتالز» الشركة يملكها رجل الأعمال محمد الجارحي بنسبة 47% وتتوزع باقي أسهمها على كل من عمر النمير ومبارك أردول الذي تم تعريفهما بكونهما رجال اعمال سودانيين لكن وفي أول ردة فعل على ما تم تداوله نفي أردول امتلاكه لأسهم في الشركة وقال انه مجرد مدير عام فيما نشر الصحفي محمد وداعة معلومات تنفي علاقة محمد الجارحي بالشركة والتي قال انه تم تأسيسها أواخر شهر مايو الفائت بحي المظاهر امدرمان وباسم عمر عثمان النمير وبراسمال قدره 10 آللف دولار فقط وهو رأسمال مدرج بالجنيه السوداني وانه لا وجود لمحمد الجارحي وان الغرض من الزج باسمه تمرير الصفقة المشبوهة وبحسب وداعة فان الشركة مسجلة بالرقم «71235» وانه بحسب رقم الإيداع فان مبارك عبد الرحمن احمد «اردول» هو مديرها العام .

بين صورة وزير المعادن برفقة «الجارحي» والنمير التي تم نشرها مع خبر توقيع الاتفاقية وبين نفي وزارة المعادن لما تم في وقته لاحق ثمة مشاهد تتكشف وثمة قضية تصعد للسطح وهي تفح ما تحتها من قضايا ثمة فساد ان تم نفيه بصورة رسمية تحدث به الناس همساً في جلساتهم الخاصة وفضحته الوقائع العامة في عجز البسطاء عن توفير الاحتياجات التي تجعلهم على قيد الحياة

حقيقة أخرى تؤكد انها حرب من اجل الفساد وليست حرب على الفساد كما يحاول البعض تصديرها الآن . سودان الحرب في لحظته الراهنة هو امتداد لسودان الفساد في الأيام السابقة حيث يكشف القيادي بتحالف «صمود» خالد عمر يوسف ان معركتهم في الفترة الانتقالية ومطالبتهم بمعاقبة «اردول» على تجاوزاته هي التي دفعت بالمزيد من التصعيد وانتجت لاحقاً تحالف «القصر» الذي تحول لتحالف الانقلاب وانتهي به الأمر لتحالف الحرب

أن تقاتل في الميدان الأمر يفتح لك أبواب الوزارة ويمكنك ان تحولها لتحقيق «مجدك» الذاتي وهو ما يظهر بشكل جلي في متابعة كتابات من يدعمون نور الدائم القيادي بحركة مناوي وهم ذاتهم من يدعم تحول المزايا التي كان يملكها الدعم السريع ويحرس بها فساده لصالح الحركات التي تقاتله «مناجم وشركات تعدين» وقوانين مفصلة لخدمة المحاسيب الجدد .

يصف عثمان ميرغني الصحفي السوداني معركة «ديب ميتالز» بالحرب الصغري التي تخفي خلفها حرب الرؤوس الكبرى التي تحاول جاهدة سلب موارد البلاد لصالح امتيازاتها الشخصية ما يؤكد على حقيقة مفادها «ما خفي أعظم» ويصفها آخرون بانها معركة احتجاج الرؤوس الكبيرة وهي تبحث عن نصيبها من الصفقة المشبوهة وان من يشعلون فتيلها الان هم مجرد «بيادق» لن يستطيعوا محاربة الفساد من خلال دعم منظومة الفساد نفسها.

استئصال الإخوان..
لحظة الحقيقة في مستقبل السودان

حاتم أيوب أبو الحسن

ملخص

يرى الكاتب أن المشهد السوداني يتجه نحو مسار جديد عنوانه استئصال الإخوان المسلمين من مفاصل الدولة، خاصة داخل القوات المسلحة، باعتبارهم العائق الأكبر أمام وقف الحرب وصناعة السلام. هذا التوجه يجد دعماً دولياً وإقليمياً، حيث باتت واشنطن والقاهرة ودول خليجية ترى في نفوذ الجماعة تهديداً مباشراً لوحدة السودان واستقراره.

ويوضح أنه منذ سقوط نظام البشير، لم يقبل الإخوان بالهزيمة الشعبية، فلجأوا للانقلاب ثم لإشعال الحرب دون مكاسب تُذكر. اليوم يعيشون عزلة سياسية واجتماعية غير مسبوقة، بعد أن انفضّ عنهم الداخل والخارج، بمن فيهم حلفاؤهم التقليديون الذين وفروا لهم الغطاء لسنوات طويلة.

ويشير الكاتب إلى أن سقوط الإخوان لا يُختزل في الصراع على السلطة، بل يمثل فرصة تاريخية لإعادة صياغة المسار الوطني. فالحراك الشعبي منذ ديسمبر أثبت أنه ليس لحظة عابرة، بل مشروع وعي جمعي قادر على فرض التغيير وإجبار القوى السياسية على مراجعة مواقفها، بما يمهّد لبناء دولة عادلة وموحدة تتجاوز هيمنة العسكر والدين.

ويلفت إلى أنه دوليا، يلتقي الأمريكي والمصري والخليجي حول استئصال الإخوان، لكن نجاح هذه المقاربة يتوقف على قدرة القوى المدنية على الإمساك بزمام المبادرة وعدم الارتهان للتدخلات الخارجية. السودان يقف أمام مفترق طرق: التخلص من الإخوان ليس نهاية معركة، بل بداية فرصة لبروز مشروع وطني جامع يفتح الباب للسلام والديمقراطية.

يتجه المشهد السوداني، داخلياً وإقليمياً ودولياً، نحو مسار جديد عنوانه تحجيم دور الإخوان المسلمين واستئصالهم من مفاصل الدولة، خاصة داخل القوات المسلحة. فقد بات واضحاً أن هذه الجماعة تمثل العائق الأكبر أمام إيقاف الحرب وفتح الطريق لسلام مستدام. ويؤكد ذلك ما نقله الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي للفريق عبد الفتاح البرهان عن رغبة واشنطن في إنهاء نفوذ الإخوان داخل المؤسسة العسكرية، في خطوة تعكس توافقاً دولياً وإقليمياً على أن وجودهم أصبح تهديداً مباشراً لوحدة السودان واستقراره.

منذ سقوط نظام البشير بثورة ديسمبر، لم يقبل الإخوان بالهزيمة الشعبية. لجأوا أولاً إلى الانقلاب لإجهاض الحراك المدني، ثم إلى إشعال حرب لم يحققوا فيها أي مكاسب تُذكر. اليوم، وبعد انكشاف مشروعهم أمام الداخل والخارج، أصبحوا في عزلة سياسية واجتماعية غير مسبوقة، بعد أن نبذهم حتى أولئك الذين وفّروا لهم مظلة الدعم لسنوات.

لكن سقوط الإخوان لا يُقرأ فقط في سياق الصراع على السلطة، بل في كونه فرصة تاريخية أمام السودانيين لصياغة مسار جديد. فالحراك الشعبي الذي قاده الشباب والمثقفون منذ ديسمبر لم يكن مجرد انتفاضة لحظية، بل مشروع وعي جمعي أثبت قدرته على فرض التغيير وإجبار القوى السياسية على إعادة حساباتها. هذا الوعي هو رأس المال الحقيقي لبناء سودان عادل وموحد، يتجاوز الوصاية العسكرية والدينية معاً.

على المستوى الدولي، يلتقي الضغط الأمريكي مع الموقف المصري ومع توجهات خليجية متنامية ترى في استئصال الإخوان ضرورة لاستقرار السودان والإقليم. غير أن نجاح هذه المقاربة مرهون بمدى قدرة القوى المدنية على الإمساك بزمام المبادرة، وعدم ترك مستقبل السودان مرتهناً لمعادلات خارجية أو صفقات مؤقتة. فالتجربة علمت السودانيين أن أي تسوية لا تنطلق من إرادة داخلية صلبة ستظل هشة وقابلة للانهيار.

الخلاصة أن السودان اليوم يقف أمام مفترق طرق: استئصال الإخوان لا يعني فقط التخلص من جماعة بعينها، بل إزالة أكبر عائق أمام بروز مشروع وطني جامع. ومع انكشافهم وانزوائهم، بات الباب مفتوحاً أمام القوى المدنية والشبابية لتشكيل مستقبل جديد، حيث يصبح السلام ممكناً، والديمقراطية قابلة للتحقق، والوطن العادل حلماً في متناول السودانيين رغم التطورات السياسية بتشكيل سلطة موازية .

نعود

لإنقاذ الزراعة من الانهيار:

إطلاق مشروع «استدامة السودان» بتعهدات قوية من الشركاء

ملخص

أُطلق مشروع «استدامة السودان» في نيروبي بمشاركة منظمات دولية وشركاء استراتيجيين، بهدف إحياء الزراعة وبناء أنظمة غذائية مستدامة. جاء هذا التحرك في وقت يواجه فيه السودان واحدة من أعقد أزماته الإنسانية، حيث يسعى المشروع لدعم المزارعين الصغار وتأمين الأمن الغذائي لملايين السكان.

اندلاع الحرب بين الجيش والدعم السريع أدى إلى انهيار القطاع الزراعي بشكل مقلق، فأصبح أكثر من نصف السكان في حالة انعدام أمن غذائي حاد، فيما هبط إنتاج الحبوب إلى النصف تقريبًا. ومع تهجير المزارعين وارتفاع الأسعار، يحاول المشروع استثمار الإمكانات الزراعية المتبقية كأمل لإنعاش القطاع.

يعتمد المشروع على نهج قائم على السوق بدل المساعدات المباشرة، من خلال توفير الأسمدة بأسعار مدعومة، ونظام قسائم، وشراكات مع التجار والجهات اللوجستية والمالية. ويهدف ذلك إلى الحفاظ على سلاسل التوريد، تمكين المزارعين من الإنتاج، وتعزيز الأسواق المحلية بما يضمن استدامتها.

تتمثل خطط المشروع في توفير 260 ألف طن متري من الأسمدة، وزراعة 1.7 مليون فدان، وإشراك 350 ألف مزارع بشكل مباشر، مع رفع إنتاجية الأراضي بنسبة 40%. وبالنظر إلى موسم 2025 الشتوي، سيركز المشروع على الأسمدة الأساسية قبل التوسع في بذور عالية الجودة

بقلم ماريا مونايو

في ظل واحدة من أعقد الأزمات الإنسانية التي يشهدها السودان منذ عقود ، إنطلق رسمياً مشروع «إستدامة السودان» بمشاركة واسعة من منظمات دولية وشركاء إستراتيجيين ، واضعين نصب أعينهم هدفًا طموحاً : إحياء الزراعة وبناء أنظمة غذائية مستدامة تدعم المزارعين الصغار وتؤمّن الأمن الغذائي لملايين السودانيين .

وشهدت العاصمة الكينية نيروبي إنعقاد الإجتماع التأسيسي للمشروع ، الذي جمع على مدى يومين شركاء التنفيذ والإستراتيجيات ، من بينهم منظمة «ساستين أفريكا» ، والمركز الدولي لتطوير المحاصيل (IFDC) ، والمركز الدولي لتحسين الذرة والقمح (CIMMYT) ، ومعهد كلينجندال ، وحاضنة 249Startups ، إلى جانب ممثلين عن القطاع الخاص والجهات المانحة .

ركزت الجلسات على مواءمة الأولويات وصياغة خطط تشغيلية عملية لمواجهة التحديات الملحة التي تعصف بالأمن الغذائي في السودان ، وسط واقع سياسي وأمني شديد التعقيد .

أزمة غذاء غير مسبوقة

منذ إندلاع الصراع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع قبل أكثر من عامين ، تدهور الوضع الزراعي بصورة مقلقة . فقد أصبح أكثر من نصف السكان – نحو 25 مليون شخص – في حالة إنعدام أمن غذائي حاد . وفي عام 2023 ، هبط إنتاج الحبوب إلى النصف تقريباً ، مع توقع عجز يصل إلى 1.9 مليون طن متري من الغذاء خلال العام الجاري .

قبل الحرب ، كان السودان يحقق إكتفاءً ذاتياً من ثلثي إحتياجاته من الحبوب ، لكن الحقول اليوم باتت مهجورة ، والأسعار إرتفعت بشكل جنوني ، فيما شُرّدت آلاف الأسر من أراضيها .

ورغم هذا الواقع القاتم ، يرى القائمون على «إستدامة السودان» أن الإمكانات الزراعية ما زالت قائمة ويمكن البناء عليها .

حلول عملية ونهج قائم على السوق

قال بن فالك من منظمة «استدامة أفريقيا» : «مهمتنا عاجلة وبسيطة في الوقت ذاته ؛ نحن نعمل على توفير الأسمدة بشكل يغطي البلاد كلها ، وضمان أسعار في متناول صغار المزارعين الذين يواجهون أصعب الظروف» ما نفعله هو تكييف الحلول مع الواقع الميداني . من خلال الشراكات الصحيحة ، نضمن أسعاراً عادلة للمدخلات ، ونُبقي سلاسل التوريد مستمرة ، ونمكّن المزارعين من الإنتاج رغم كل التحديات.»

يعتمد المشروع على نموذج قائم على السوق ، إذ يتعاون مع التجار المحليين ، ومقدمي الخدمات اللوجستية ، والمؤسسات المالية من أجل استعادة سلاسل توريد المدخلات الزراعية . وبدلًا من توزيع المساعدات المجانية ، يعتمد المشروع على خصومات سعرية تصل إلى 30% ، ونظام قسائم يستهدف صغار المزارعين ، إلى جانب التدريب والخدمات الرقمية . الهدف : تعزيز الأسواق المحلية وضمان استدامتها .

تؤكد أنيت هوفمان ، من معهد كلينجندال والمستشارة السياسية للمشروع : «العمل في ظل حرب طويلة يتطلب حساسية عالية تجاه السياق السياسي . نحن نبدأ بالتسليم في المناطق الأكثر أماناً ، ونتوسع فقط حين تسمح الظروف ، حتى لا نفاقم التوترات القائمة .»

أرقام وخطط طموحة

توفير 260 ألف طن متري من الأسمدة المدعومة خلال موسمي 2025-2026 .

زراعة 1.7 مليون فدان من الأراضي الزراعية .

إشراك 350 ألف مزارع بشكل مباشر ودعم مليوني أسرة لتحقيق الأمن الغذائي .

رفع إنتاجية الأراضي بنسبة 40% مقارنة بالمزارع غير المخصبة .

أما بالنسبة لموسم شتاء 2025 ، فسيركز المشروع على توريد 50 ألف طن متري من الأسمدة الأساسية مثل (DAP، اليوريا ، كبريتات الأمونيوم، وNPK) ، على أن يتوسع لاحقًا لتشمل الخطة بذورًا عالية الجودة ومنتجات وقاية المحاصيل .

لا يقف هدف «استدامة السودان» عند حدود زيادة الإنتاج في الموسم الحالي ، بل يتطلع إلى بناء قدرة حقيقية على الصمود . فبإنعاش القطاع الزراعي الخاص وتعزيز سلاسل التوزيع ، يمكن أن يخرج السودان من هذه الحرب بأسواق أقوى وتجار أكثر كفاءة ، الأمر الذي يُمهّد الطريق نحو تعافٍ اقتصادي طويل الأمد .

قال أحد ممثلي القطاع الخاص : «السوق أصبح صعبًا للغاية ، لكن ما يقدمه المشروع من حلول عملية كالشراء بالجملة وتأمين النقل والتجارة يعطينا الأمل في توفير المدخلات بأسعار معقولة للمزارعين .»

القاتل الصامت.. ذخائر غير منفجرة تلاحق المدنيين

ملخص

خلفت الحرب السودانية، التي دخلت عامها الثالث، تهديدًا صامتًا يتمثل في الذخائر غير المنفجرة التي تلاحق المدنيين العائدين إلى ديارهم. هذه المخلفات من قذائف وألغام وقنابل يدوية تسببت في سقوط مئات الضحايا، معظمهم من الأطفال، وتواصل حصد الأرواح في الخرطوم وأم درمان وبحري، وسط بيوت مدمرة وطرقات ملغمة.

أعلن المركز القومي لمكافحة الألغام مؤخرًا تفجير 50 ألف دانة وعدد من الألغام المضادة للدبابات وكميات من ذخائر الأسلحة الصغيرة، مع التشديد على ضرورة التبليغ الفوري عن أي أجسام مشبوهة. غير أن ما تم التخلص منه لا يمثل سوى جزء يسير من حجم التلوث، في ظل استمرار العثور على مخلفات جديدة.

يرى خبراء أن هذه المخلفات لا تقتل وتصيب فقط، بل تُعطل عودة النازحين وتشل الأنشطة الزراعية والاقتصادية، فضلًا عن تلويث التربة والمياه وتعقيد جهود إعادة الإعمار. وبحسب إحصاءات رسمية، أصيب أكثر من 15 ألف طفل بسبب هذه المتفجرات، فيما قُتل العشرات وأصيب آخرون بجروح خطيرة وبتر أطرافهم، ما يضاعف المعاناة الإنسانية والنفسية للمجتمعات المتأثرة.

تبقى عمليات إزالة وتفجير هذه المخلفات من أعقد وأخطر المهام التي تواجه السلطات السودانية، إذ تتطلب خبرات متخصصة ومعدات دقيقة، في وقت يفاقم الاستخدام المكثف للذخائر خلال الحرب من حجم المخاطر. ومع غياب الخرائط ودقة التوثيق لمواقع الألغام، تتعاظم الكارثة الإنسانية التي تحول دون استقرار الناس وعودة الحياة الطبيعية إلى العاصمة والمدن المتضررة.

حرب السودان التي دخلت عامها الثالث خلفت آثارًا كارثية، إذ يواجه المدنيون تحديًا صامتًا ولكنه قاتل وفتاك وهو الذخائر غير المنفجرة التي تهدد سلامة العائدين إلى ديارهم وبيوتهم بعد رحلة نزح طويلة وقاسية ومؤلمة.

وما تزال تهديدات مخلفات الحرب غير المتفجرة تلاحق السكان في الخرطوم وبحري وأم درمان، وهي الأسلحة غير المنفجرة التي تتخلف بعد نزاع مسلح، مثل القذائف والقنابل اليدوية.

وتزايدت مؤخرًا أعداد ضحايا الذخائر غير المتفجرة التي حصدت أرواح الأطفال، وآلاف الإصابات وحوادث الانفجار التي تتكرر مآسيها بين البيوت المدمرة والمهجورة.

الانتهاء من تفجير 50 ألف دانة وكميات من الألغام والذخائر

وفي 5 سبتمبر الجاري، فرغ المركز القومي لمكافحة الألغام من تفجير 50 ألف دانة من مخلفات الحرب، وعدد من الألغام المضادة للدبابات، وكمية كبيرة من ذخائر الأسلحة الصغيرة.

وأشار مدير المركز القومي، اللواء خالد حمدان، في تصريحات إعلامية، إلى أن ما تم تفجيره من مخلفات هو ما تم جمعه في الفترة السابقة، وأن العمل في جمع المخلفات الأخرى سيستمر.

وأوضح أن العمل تم وفق إجراءات وقائية للعاملين، وتم منع المواطنين من الاقتراب من مناطق العمل لسلامتهم.

وجدد مدير المركز القومي لمكافحة الألغام مناشدته للمواطنين بعدم التعامل مع أي مخلفات يتم العثور عليها، والتبليغ الفوري عنها للجهات الأمنية.

تجدر الإشارة إلى أن أعمال تفجيرات مخلفات الحرب قد بدأت في السادس عشر من أغسطس الماضي.

بينما يقول معتز عبد القيوم سليمان، وهو مدير الدعم الفني بمبادرة التنمية، المتعاقدة مع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، مكتب السودان (TDI-UNMAS Sudan)، إن «وجود مخلفات الحرب والأجسام غير المنفجرة خطرًا جسيمًا ومستمرًا على حياة المدنيين، ويؤثر بشكل كارثي على صحتهم وسبل عيشهم واستقرارهم، حتى بعد سنوات أو عقود من انتهاء النزاعات».

وأوضح عبد القيوم في حديثه لـ«أفق جديد»، أن الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة تقتل أو تصيب أعدادًا كبيرة من المدنيين، غالبيتهم من الأطفال الذين قد تستهويهم تلك الأجسام غير المألوفة، مما يؤدي إلى إصابات خطيرة أو بتر الأطراف أو الوفاة .

وحسب المركز القومي لمكافحة الألغام فإن هناك ثلاثة حقول ألغام مضادة للإنسان محرمة دوليًا في منطقة المقرن وغابة السنط جنوب غربي الخرطوم، زرعتها المجموعات المسلحة خلال المعارك التي كانت دائرة في العاصمة الخرطوم.

وأوضح أن قيام المليشيات بزرع مثل هذه الألغام يُشكل إضافة خطرة لسلسلة الانتهاكات التي ارتكبتها خلال الحرب الحالية، مما يتنافى مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية».

وأشار إلى أن «اتفاق أوتاوا يحظر استخدام وتصنيع ونقل الألغام المضادة للأفراد، المخالفة لمبادئ القانون الدولي الإنساني، ويعد السودان من أوائل الدول المنضمة إليه».

وأضاف حمدان أن «هذه الألغام شديدة الخطورة كونها مصنوعة من البلاستيك مع كمية ضئيلة جدًا من المعادن، مما يجعل اكتشافها صعباً للغاية ويتطلب فرقاً متخصصة وأجهزة حديثة ذات قدرة عالية على التقاط الإشارات».

ووفق معتز عبد القيوم، فإن الانفجارات تسبب إصابات جسدية كارثية، مثل بتر الأطراف وفقدان البصر والسمع، إضافة إلى تأثيرها النفسي العميق الذي يؤدي إلى شعور الضحايا بالعجز وتغيير نمط حياتهم.

وأوضح أن وجود المتفجرات من مخلفات الحرب يؤدي إلى حالة من الخوف والقلق المستمر لدى

الأفراد والمجتمعات، مما يسبب صدمات نفسية واضطراب ما بعد الصدمة، خاصة لدى الأطفال.

لافتًا إلى أن هذه المخلفات تمنع النازحين من العودة إلى منازلهم، خاصة في المناطق التي شهدت قصفًا كثيفًا، مما يعوق استقرارهم ويؤثر على نسيج المجتمع.

وتُشكل الأجسام المتفجرة خطرًا كبيرًا على سكان الخرطوم، حيث خلفت النزاعات المستمرة إرثًا من الألغام والأجسام غير المنفجرة التي تودي بحياة المدنيين، وتعيق عودة النازحين، وتعطل المساعدات الإنسانية.

كما يزيد الاستخدام المكثف لهذه الذخائر في النزاع الحالي من المخاطر، لا سيما على الأطفال الذين قد يخلطون بينها وبين الألعاب، مما يتطلب توخي الحذر الشديد وعدم لمس أي أجسام مجهولة.

وطبقًا لمدير الدعم الفني بمبادرة التنمية، المتعاقدة مع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، معتز عبد القيوم، فإن مخلفات الحرب تقيد الأنشطة الزراعية وتمنع الوصول إلى الأراضي الصالحة للزراعة أو استثمارها، مما ينعكس سلبًا على النمو الاقتصادي ويؤدي إلى تفاقم معدلات الفقر والبطالة.

لافتًا في حديثه لـ«أفق جديد»، إلى أن هذه الأجسام تعيق جهود إعادة الإعمار، حيث لا يمكن إعادة بناء المنازل والمدارس والمستشفيات، أو استئناف الأنشطة التجارية والصناعية، قبل تطهير المناطق المتضررة.

ونبه عبد القيوم إلى أن مخلفات الحرب المتفجرة تتسبب في تلوث التربة ومصادر المياه بالمواد السامة، مما يؤثر على النظم البيئية ويهدد الصحة العامة والزراعة، كما أن وجود مخلفات الأسلحة يعيق وصول المساعدات الإنسانية والفرق الإغاثية إلى السكان المدنيين المحتاجين، مما يزيد من معاناتهم.

ووفق المجلس القومي لرعاية الطفولة السوداني، فإن أكثر من 15 ألف طفل أصيبوا بسبب الأجسام المتفجرة في مناطق النزاع المسلح في مناطق متفرقة من البلاد.

ولقي حوالي 49 شخصًا مصرعهم بسبب مخلفات الحرب غير المتفجرة، من جملة 100 شخص أصيبوا من جراء هذه المواد الخطرة. وناشدت السلطات المختصة المواطنين بالابتعاد عن أي أجسام غريبة، وتبليغ السلطات لاتخاذ الإجراءات اللازمة، وعدم الاقتراب من «غابة السنط» وسط الخرطوم إلى حين تنظيفها وتأمينها.

وفي مارس الماضي، أعلن الجيش السوداني استعادة العاصمة الخرطوم من قوات «الدعم السريع وأوضح أن عمليات تفجير وإزالة مخلفات الحرب تأتي ضمن خطة لعودة المواطنين إلى منازلهم.

وتعتبر عملية إزالة وتفجير مخلفات الحرب من أعقد العمليات التي تنتظر السلطات في السودان، وتتطلب فرقًا متخصصة تمسح وتحدد مواقع الألغام، القذائف غير المتفجرة، العبوات الناسفة المختلفة، وغيرها.

ويتطلب التعامل مع المخلفات غير المتفجرة وتحديدها جمعها ابتداء وتفجيرها في مناطق آمنة، أو تدميرها في مكانها إذا كانت غير مستقرة، وتتزايد خطورة العملية كلما قدمت الذخائر وتآكلت لتكون شديدة الحساسية لأي حركة قريبة منها.

وتعد إزالة مخلفات الحرب عملية مكلفة ومعقدة تحتاج لمعدات دقيقة وخبراء مدربين تدريبًا عاليًا، لكنها تكتسب بعدًا إنسانيًا كبيرًا، لأن استمرار وجودها يشكل تهديدًا مستمرًا لحياة المواطنين، وعودة الحياة في الخرطوم لحياتها الطبيعية.

الخطورة تتمثل في أن عمليات زرع الألغام في ولاية الخرطوم على وجه التحديد تمت بصورة عشوائية ومن دون أي خرائط أو ترك أي دليل على مناطق وجودها.

واعتمد المجتمع الدولي في العام 2003 معاهدة للحد من المعاناة الإنسانية الناجمة عن مخلفات الحرب القابلة للانفجار وتقديم المساعدة العاجلة إلى المجتمعات المتضررة.

وسبق أن حذرت بعثة الأمم المتحدة في السودان من المخاطر التي يمثلها التلوث بالذخائر المتفجرة على حياة المدنيين، مما يؤدي إلى القتل والتشويه العشوائي وإعاقة إعادة تأهيل البنية التحتية العامة، بما في ذلك المدارس والطرق.

وذكرت البعثة أن الذخائر المتفجرة تشكل أيضا عقبة رئيسية أمام الحركة الآمنة للمدنيين وعودة النازحين إلى ديارهم، وتقوض التوزيع الآمن للمساعدات الإنسانية كما تقيد الوصول إلى الخدمات وتفاقم انعدام الأمن الغذائي.

وأوضحت البعثة أن النزاعات المسلحة التي حدثت في السودان منذ عام 1955 خلفت إرثًا من المخاطر المتفجرة، بما في ذلك الألغام الأرضية والذخائر العنقودية والمتفجرات الأخرى من مخلفات الحرب التي تؤثر على المجتمعات المهمشة في المناطق المتضررة من النزاع.

وقالت البعثة إن «النزاع الحالي الذي اندلع في 15 أبريل 2023 يزيد الطين بلة. فالاستخدام المكثف للذخائر المتفجرة خلال القتال، يزيد الخطر على حياة المدنيين ولا سيما الأطفال الذين يمكن أن يخطئوا في فهم خطورة هذه العبوات وقد يتصورونها ألعابا يلهون بها».

تجربة الفترة الانتقالية: صراع الحكم المحلي ولجان الخدمات والتغيير

محمد طاهر أحمد النور

ملخص

ارتبطت لجان المقاومة بالحكم المحلي منذ بدايتها، حيث أسست لجانًا تسييرية ثم تحولت إلى لجان الخدمات والتغيير بقرار رسمي عام 2020. لكن هذا القرار خلق أزمات جديدة، إذ منح اللجان سلطات دون سند قانوني واضح، مما أدى إلى صراعات وانقسامات داخل الأحياء، خاصة مع تدخلات حزبية وشخصية في تشكيلها.

ويوضح الكاتب أنه رغم هذه التعقيدات، أتاحت التجربة للجان المقاومة احتكاكًا مباشرًا بالمواطنين ومعرفة بإجراءات الحكم المحلي، كما ساعدت في رفع قدرات أعضائها إدارياً وتنظيمياً. كما توسع نشاطها عبر الاعتصامات في المحليات للمطالبة بالشفافية والرقابة على الموازنات، وهو ما أسس لوعي أكبر بقضايا الحكم المحلي.

ويذكر أنه مع انقلاب 25 أكتوبر 2021، تحولت اللجان إلى رأس الحراك الرافض للانقلاب، عبر المليونيات والتتريس والمواكب. لكنها واجهت تحديات في التنظيم الداخلي وبناء رؤية سياسية موحدة، إذ زادت الخلافات والانقسامات بفعل الاستقطاب الحزبي وضعف القدرات التنظيمية لبعض أعضائها.

يخلص إلى أن هذه التجارب عززت المرونة التنظيمية لكنها أظهرت صعوبة توحيدها في هيكل رأسي واحد. وبقيت اللجان كقوة قاعدية أفقية، تعكس مصالح المجتمعات المحلية، وتستمر كخط دفاع أساسي عن الديمقراطية.

في المقال السابق ناقشنا تجربة لجان المقاومة خلال الفترة الانتقالية والدور الذي لعبته في حراسة مكتسبات الثورة والضغط نحو استكمال العملية الديمقراطية عبر حراكها القاعدي. في هذا المقال الثالث سنتطرق إلى تجربة الحكم المحلي عبر لجان الخدمات والتغيير.

ارتبطت لجان المقاومة بشكل وثيق بمستوى الحكم المحلي بل حتى هياكلها التنظيمية بُنيت على هذا الأساس فكان التقسيم الجغرافي الذي انتهجته مبني بالأساس على التوزيع في مستويات الحكم المحلي انطلاقاً من تأسيسها القاعدي .

خاضت لجان المقاومة صراع انتزاع وتأسيس السلطة المحلية مبكراً بدءًا بتشكيلها للجان تسييرية في الأحياء بديلاً للجان الشعبية التي كانت تدين بالولاء لنظام البشير وصولاً لتشكيل لجان الخدمات والتغيير بناءً على قرار وزارة الحكم المحلي حينها.

بمجرد صدور قرار تشكيل لجان الخدمات والتغيير دخلت اللجان في منعطف جديد وهو البدء في تشكيل سلطة رسمية من سلطات الدولة، شكل هذا المسار كثيراً من التساؤلات حول مستقبل اللجان وحول ما إذا كان سيمثل فرصة أم تهديدا لها، قبل الخوض في مزايا وعيوب هذا المسار يجدر أن نتحدث عن قرار وزير الحكم المحلي بتشكيل لجان الخدمات الصادر في 2020.

صدر قرار وزير الحكم المحلي يوسف آدم الضي حينها القاضي بتشكيل لجان الخدمات والتغيير في الأحياء عبر لجان المقاومة وباشراف منسق تعينه الحرية التغيير، بالرغم من أن القرار سعى لمعالجة وضعية اللجان التسييرية لكنه وفي

تقديري شكل أزمة جديدة للجان المقاومة من حيث عموميته واصطدامه بقانون الحكم المحلي المعطوب في البلاد.

أعطى القرار لجان المقاومة الحق في تشكيل لجان الخدمات متناسياً أن اللجان هي ليست تنظيمات حكومية رسمية أو يتم تشكيلها بناء على قانون أو مسجلة مما فتح طريقًا لادعاء أطراف عدة تمثيل لجان المقاومة منهم من هم محسوبين على النظام البائد، حاول بعدها القرار معالجة الأمر بإضافة منسق للجان تعينه الحرية والتغيير وكعادة السياسيين كانت العلاقات الشخصية والحزبية مبرراً لقبول قوائم لجنة ورفض أخرى وهو ما زاد من حدة الانقسامات التي وصلت في بعض الأحياء لانقسام لجنة الحي الواحد.

القرار نصَّ على حل اللجنة عبر الجمعية العمومية متجاهلاً أن الجمعية العمومية كهيكل محلي لم تذكر في قانون الحكم المحلي ولم يعرفها القرار أيضا مما جعل المدراء التنفيذيين يعتمدون سياسة (خيار وفقوس) في قبول جمعية ورفض أخرى.

هذا بخصوص القرار أما بخصوص تأثير القرار على لجان المقاومة فنجد أنه عزز من الانقسامات داخل اللجان وخلق المزيد من الصراعات الشخصية والحزبية، البعض في انتقادهم للقرار يرى أنه جاء لمحاولة أشغال اللجان بالعمل الخدمي والحد من تحركاتها السياسية التي كانت في لحظة ما متعارضة مع سياسات الحكومة الانتقالية وقوى الحرية والتغيير.

لكن هل يمكن القول إن تجربة لجان الخدمات والتغيير كانت ذات فوائد على اللجان؟ أرى أن الإجابة بالإيجاب فقد ساهمت تجربة الخدمات والتغيير بشكل مباشر في زيادة احتكاك اللجان بالقواعد والتعاطي اللصيق مع المواطنين مما ملكهم معرفة معقولة بمستوى الحكم المحلي وإجراءاته الإدارية ورفع قدرة عدد من منسوبيها في مجالات الإدارة وإعداد التقارير والإشراف.

لم تقتصر تجربة لجان المقاومة في الحكم المحلي على اللجان الخدمية فقد توسعت في مناطق أخرى عبر مناقشة قضايا الحكم المحلي بصورة أوسع عبر منتديات وعبر حراك اعتصامات المحليات الذي أفرز واقعًا جديدًا، حيث تحركت اللجان نحو المحليات مباشرة باعتصامات كانت تنادي بالشفافية في طرح موازنة الدولة، الإيرادات وأوجه صرفها ونادت بتشكيل المجالس التشريعية المحلية وهو ما لم يتم الفصل فيه حاله كحال مؤسسات عدة من مؤسسات الانتقال!

نتج عن الاعتصامات بعض النتائج الإيجابية كقرار تشكيل لجنة تنمية محلية امبدة - الذي ظل قراراً غير منفذ لاعتبارات كثيرة، واللجنة المشتركة بين تنسيقية لجان مقاومة كرري ومحلية كرري والمجلس المحلي بالقضارف وعدد من الهياكل المحلية الأخرى.

كان لتأخير إجازة وتعديل قانون الحكم المحلي وغياب تعداد سكاني مكتمل وصحيح تأثيراً مباشراً على تعثر مساعي لجان المقاومة نحو حكم محلي ديمقراطي برغم وجود رؤى مميزة لكيفية تشكيل مؤسساته ورغبة جادة في بنائه.

لم تكتفِ لجان المقاومة بالسعي نحو الحكم المحلي في الفترة الانتقالية بل جددت مساعيها بقوة في فترة الانقلاب واستندت مواثيقها على عملية انتزاع السلطة قاعديًا عبره، أفرزت هذه المساعي العديد من الشراكات مع المجتمعات المحلية والهياكل المشتركة يمكن الحديث عنها في سياق متصل.

انقلاب 25 أكتوبر 2021 - قيادة اللجان للحراك السياسي

بمجرد حدوث انقلاب 25 أكتوبر واعتقال كل قادة القوى السياسية وتعطيل العمل بالوثيقة الدستورية انتقلت اللجان من حالة الاختلاف حول مصير الحكومة الانتقالية (إصلاح أم إسقاط) لنقطة مشتركة وهدف مشترك هو إسقاط انقلاب 25 أكتوبر وهو ما مثل موقفاً سياسياً مشتركاً واضحاً.

بدأت اللجان في التحرك مبكرًا عبر مليونية 30 أكتوبر 2021 الداعية لإسقاط الانقلاب ومحاسبة قادته وساهمت عبر فعالياتها الاحتجاجية من تتريس للطرقات وتسيير للمواكب في تضييق الخناق على الانقلاب وافقاده للشرعية وفي عدم وصوله لأي مظهر من مظاهر الاعتراف الدولي والإقليمي.

خلق انقلاب 25 أكتوبر حالة من العمل الدؤوب داخل اللجان بالإضافة إلى المسؤولية عن استمرار الحراك الجماهيري.

الرافض للانقلاب كانت اللجان بحاجة لبلورة موقف سياسي يمكن اعتماده بديلاً مقبولاً للشعب السوداني ومع كل ذلك استمرارها في عمليات التنظيم الداخلي وبناء الهياكل.

نجحت اللجان ميدانيًا إلى حد كبير في قيادة الحراك الرافض للانقلاب أما عمليات التنظيم والرؤية السياسية فواجهتها العديد من المعضلات

بدءًا من الخلط بين الأولوية مروراً بالاستقطاب السياسي المستمر للجان منذ إنشائها وتكوينها وانتهاءً بضعف القدرات التنظيمية والسياسية لعدد كبير من عضوات وأعضاء اللجان.

تجارب البناء القاعدي والمواثيق - البناء التنظيمي للجان

لم تخلو أروقة مكاتب لجان المقاومة واجتماعاتها في عموم السودان عن تساؤلات ونقاشات ومحاولات للاجابة عن البناء القاعدي من حيث الأهمية والتعريف والوسائل الممكنة لذلك والفائدة المرجوة .

أيضًا ظلت النقاشات محتدة في بعض الأحيان بين رؤى مختلفة عن البناء القاعدي ووسائله والغرض منه والأهداف المرجو تحقيقها عبره، أرى أن معظم النقاشات ذات طابع الرفض المطلق أو الدفاع المطلق جاءت منطلقة من باب تبني وجهة نظر واحدة ومن منطلق الهواجس المتعلقة بالاستقطاب السياسي ذلك الوقت .

التقت نقاشات البناء القاعدي عند نقطة موحدة وهي ضرورة تمتين هيكل لجان المقاومة وصناعة أنظمة أساسية توضح الإجراءات المحاسبية والعقابية وضرورة فتح الباب أمام الراغبين المنطبق عليهم شروط اللجان للانضمام .

حدث أيضًا بعض اللبس في خطاب البناء القاعدي مقرونا مع الحكم المحلي فعدد من المروجين له كانوا يربطون تشكيل المجالس المحلية للمحليات والجمعيات العمومية للأحياء بالنظام الأساسي للجنة والتنسيقية وهو ما ذهبنا خلافه في تجربة تجمع أحياء امبدة السبيل حيث اختارت عضوية التجمع الفصل بين البناء القاعدي للجان وتشكيل المجالس المحلية.

استند قرار التجمع في اختيار الفصل بين مؤسسات الحكم المحلي ومؤسسات اللجنة على عمومية وشمولية الحكم المحلي بحيث يخضع الانتماء للجمعية العمومية للحي لشرط السكن فقط بينما يخضع الانتماء للجمعية العمومية للجنة لعدة شروط أهمها الموقف السياسي من ثورة ديسمبر وعدم الانتماء للنظام البائد.

اكتملت التجارب على مستوى عدد من اللجان بانتخاب مكتب تنفيذي وتوقفت عند نظام اساسي ينتظر الاجازة مع لجان تسييرية بينما اختارت بعض التنسيقيات البناء على أساس النظم الاساسية للتنسيقية دون الحاجة لتوسيع اللجان وتوقفت كل تلك النقاشات عند حدوث انقلاب 25 أكتوبر الذي شكل نقلة أخرى في حراك اللجان .

كان لنفاذ فعالية إعلان الحرية والتغيير نسبة لتغير الظروف التي تم إعلانه فيها ولحدوث متغيرات على الساحة السياسية تتطلب تطويره أو الاستغناء عنه باعلان سياسي مشترك يعبر عن الوضع السياسي الجديد تأثيراً مباشراً في اتخاذ اللجان قراراً بإصدار مواثيق سياسية تجاوب على اسئلة اسقاط الانقلاب وتسعى لتحديد شكل دولة ما بعد الانقلاب.

ترددت أسئلة كثيرة حول قضية المواثيق وتعددت المواقف تجاهها بحيث رأى البعض أهميتها والحاجة الضرورية لها وذهب جزء مع خيار الوقوف ضدها لمعارضته فكرة الرؤى السياسية للجان، برغم التباينات توافقت اللجان وانتجت مواثيق تبلورت في ختامها في ميثاقين هما ميثاق تأسيس سلطة الشعب والميثاق الثوري لتأسيس سلطة الشعب ورغم تعثر جهود دمجهما أو جمعهما في ميثاق موحد إلا أنهما أذنا بميلاد فجر جديد للجان المقاومة له ما له وعليه ما عليه .

بين الميثاق والبناء القاعدي تولد سؤال هو ايهما اجدر بالأسبقية وفي تقديري الشخصي كان ذلك السؤال شبيها بتساؤلات (الأول البيضة أو الدجاجة؟) لأن الفكرة العامة للمواثيق كانت عبارة عن تكوين مبادئ مشتركة ورؤى تفصيلية على المستوى القومي - رغم محاولات تجييرها لأهداف أخرى - وفكرة البناء القاعدي قامت على أساس تمتين العمل المؤسسي للجان الواضح أن المواثيق كانت يمكن أن تكون إطار عام لعملية البناء القاعدي والبناء القاعدي يمكن اعتباره ضامن لاستمرار العملية وتطويرها مستقبلا فلا يوجد ضرر في سيرهما بصورة مشتركة خصوصا وأن الظرف السياسي كان يتطلب وجود رؤى سياسية تعبر عن الحراك .

إذا ولِمَ التشظي والانقسام الحاد؟! في تقديري أن حدة الانقسامات داخل لجان المقاومة لم تكن يوما آتية من خلاف رئيسي في الرؤى والمواقف بل دائمًا تزداد الحدة بسبب السعي الحثيث لعديد من المكونات السياسية لتعزيز هذا الانقسام رغبة في الاستئثار باللجان وتجييرها لخدمة خط سياسي دون الآخر ؛حيث وجدت القدرة للجان كما تبين في عدد من المواقف للوصول لمواقف مرضية لكل الأطراف وغير متجاوزة لمبادئ ثورة ديسمبر لكن ما اتضح جليا أن عبارة - مواقف مرضية وفق المبادئ - لم تكن خيار الأطراف السياسية المتصارعة على خلافة المؤتمر الوطني بل كان خيارهم دومًا ادعاء الصاح المطلق .

أنا لا أعزي هنا انقسامات اللجان لصراع القوى السياسية فقط بل أقول إنه السبب الأعظم وهو في تقديري ناتج من سوء تقدير في تصنيف اللجان في خانة اما معي أو عدوي ويرقى حينا لمرحلة الخيانة الوطنية لما يحمله موقف الصراع من عدم المراعاة لحجم التدهور السياسي الذي قد يحدثه غياب قاعدة مؤيدة للديمقراطية وكبيرة كلجان المقاومة.

ذهبت الفترة الانتقالية وذهب الانقلاب ورغم تسارع التغيرات السياسية إلا أن ذلك لم يجابه بسرعة في تغيير التكتيكات السياسية للجان المقاومة كأن للاختلالات التنظيمية والخلافات الحزبية والشخصية دورا كبيرا في هذا التأخير .

تعتبر تجارب البناء القاعدي وتجارب المواثيق واخيرا تجربة غرف الطوارئ التي جاء تشكيلها استجابة لظرف الحرب اشكال لعملية التحولات في البناء التنظيمي للجان، حيث حملت كل تجربة عدد من الرؤى والنظريات التنظيمية التي سعت لتنسيق العمل المشترك .

التساؤلات حول هياكل اللجان التنظيمية وعملية التمثيل الأفقي وما شابهها من استفهامات ظلت وتظل دائرة في رأس كل عضوية اللجان وكل متابع لحركة اللجان التنظيمية وجميع من يسعى للتنسيق او التواصل مع مجموعات اللجان، للإجابة على أسئلة كهذه مع استحالة إيجاد أسئلة قطعية يجب بالضرورة الحديث عن طبيعة هياكل اللجان وعملها والسعي لفهمه أولًا .

يجدر الإشارة لأن المدخل الصحيح يبدأ من التعامل مع اللجان على أساس أنها مجموعات تحمل أهدافًا قومية مشتركة وتنسق فيما بينها لتحقيقها مع احتفاظ كل مجموعة من المجموعات بأهدافها المحلية الخاصة بمنطقة تواجدها، مستويات اللجان تبدأ من الحي مرورا بالوحدة الإدارية والمحلية ثم الولاية عليه يمكن القول إن كل المحاولات التي سعت لجعل اللجان تنظيما رأسيًا واحدًا بتسلسل قيادة معروف باءت بالفشل وستبوء القادمة لأن أساس العمل بين اللجان هو التنسيق وليس الذوبان في تنظيم واحد.

لا يمكن القول إن لجان المقاومة هي أحزاب سياسية ولا يمكن أن توضع في قالب المنظمات الطوعية لكن يمكن توصيفها بأنها مجتمعات محلية لديها مصالح مشتركة ومجموعة من الأهداف السياسية فاللجان لم تنفصل عن المجتمع المحلي وتوزيعها المستند على أساس جغرافي يخدم هذا التعريف، لذلك كان خيار القيادة الأفقية مقبولا لضرورة تمثيل جميع مطالب وقضايا هذه المجتمعات المحلية دون مفاضلة بينها .

يخدم هذا التوصيف أيضًا التغيرات العديدة التي طرأت على اللجان وتكييفها مع مطلوبات الواقع المحلي كتجربة الخدمات والتغيير وتجربة غرف الطوارئ التي نشأت استجابة لواقع الحرب الإنساني، جاءت الحرب حيث وجدت اللجان نفسها فيها في ضرورة تبني العمل الإنساني فلا أولوية على حياة المواطن وقوته وتلك تجربة ثرة تمثلت في إنشاء غرف الطوارئ والمبادرات الإنسانية، وأرى ضرورة أيضًا في السعي لتوثيق هذه التجربة ولا أراها بعيدة عن أشكال التطور التنظيمي للجان، من هذا الواقع أرى أن محاولات البعض لحصر اللجان في هيكل محدد أو شكل تنظيمي ثابت بغض النظر عن القضايا المشتركة سيفقد اللجان قدرتها على التكيف مع الواقع ومتغيراته ويحجم دورها .

لا يمكن مثلاً للقيادة الرأسية أن تتبنى جميع القضايا أو تعبر عن جميعها حتى وإن سعت لذلك وإن ركنت لتقديم قضية على الأخرى فلا يجوز لها ذلك وفقًا لعدم استعداد المجتمعات المحلية للتنازل عن قضاياها أو تأخيرها، لكن مع ذلك فقد كانت تجربة المواثيق السياسية هي محاولة لبلورة القضايا القومية والمواقف منها في مسودة موحدة والتعبير عنها بشكل مشترك .

وجدت نفسي داعمًا لعملية إنتاج المواثيق السياسية لأنها تحقق غرض المواقف القومية المشتركة والتمثيل القومي المشترك مما يسهل من عملية التواصل مع الفاعلين الآخرين داخليا وخارجيا، بما أن عملية إنتاج الميثاق المشترك توقفت في خلافات الدمج يمكن اعتبار مجموعة المواثيق المنجزة بمثابة معبر مشترك عن اللجان المنتجة لها، بناء على ذلك نستطيع القول أنه يوجد الآن ثلاثة مجموعات من اللجان هي الموقعة على ميثاق تأسيس سلطة الشعب و الموقعة على الميثاق الثوري لتأسيس سلطة الشعب ومجموعة اللجان التي لا يوجد بينها ميثاق مشترك وغير موقعة على أي من الميثاقين .

وفقا لما سبق أرى أنه من غير الضروري اشتراط عملية بناء تنظيمي بشكل محدد للتواصل مع اللجان وفقا لما يرد كثيرا من شكاوى عدم القدرة على التواصل التي تقدمها القوى السياسية والمجتمع الدولي متحججة بغياب هيكل موحد ، فمن حيث المواقف السياسية العامة عبرت عنها لجان المقاومة في شعاراتها ومن حيث التفصيل وهياكل التمثيل جاوبت اللجان على هذه القضايا عبر المواثيق، وكطبيعة أي ثائر أجد نفسي راغبا

في ميثاق موحد يجمع جميع اللجان تحت مظلته لكن بغيابه لا أرى عذرًا لاختطاف صوت اللجان بحجة عدم توحدها فالتعامل والتواصل الآن يمكن أن يتم مع كل مجموعة على حدة ما دامت تحقق شرط انها تجسد حراكًا سياسيًا وتعبر عن رؤى مشتركة .

بالعودة لقضايا الخلاف التي ناقشتها في المقالات السابقة يمكنني القول إن جميع المجموعات لا تحمل اختلافا كبير في الرؤى رغم تعدد المواثيق المكتوبة ولكن بما أنها حتى الآن لم تقل أنها شكلت هيكل واحد لهذه الرؤى فلا خيار للاطراف الاخرى (قوى سياسية /مجتمع دولي) سوى التعامل وفق المجموعات دون السعي لفرض شكل تنظيمي محدد لم تختاره اللجان .

ختامًا يمكنني القول إن مجموعات لجان المقاومة تبني تنظيماتها وهياكلها بناء على القضايا المشتركة وتفضل التنسيق والعمل المشترك بهياكل مؤقتة للغرض المطلوب عن الذوبان في تنظيم واحد ووقوفي مع هذا الخيار منطلق من رغبة في الحفاظ على مرونة اللجان في تحقيق تحولاتها التنظيمية المطلوبة لمجابهة أي تغيير في الواقع بالسرعة اللازمة عليه يمكن القول 'نه على الفاعلين الآخرين التنسيق مع اللجان بناء على القضايا المطروحة والهياكل التي تطرحها اللجان لكل قضية سواء سياسية أو إنسانية أو خدمية فهو الطريق الوحيد لإحداث تنسيق مثالي مع الحفاظ على استمرارية اللجان كخط دفاع ما زال مستمر عن الحراك المُطالب بالديمقراطية .

ولا يسعني هنا سوى أن أشير إلى أن كل ما ورد هو آراء تعبر عن الكاتب لا عن شخص أو مجموعة أخرى سعيت لتضمينها هنا ولكتابتها رغبة في توسيع النقاش حول لجان المقاومة وفتح مساحة للكتابة حول هذه التنظيمات علّنا نصل مجتمعين لدراسة متكاملة حول التجربة تمهد مستقبلا لتحليل مثالي لظاهرة لجان المقاومة ومتطلباتها وخيارات المحافظة عليها وتطويرها وصولا للسودان الذي ننشد فحقا رحلة الاشواق طويلة .

1اتسمت انطلاقات مواكب ثورة ديسمبر بالزغاريد في تمام الساعة الواحدة ظهراً

2 إعلان التجمع لموكب التنحي وتحويل وجهته من البرلمان للقصر الجمهوري مطالبًا بتنحي الرئيس المخلوع وحكومته في 25 ديسمبر 2018 https://www.facebook.com/share/wiW5LTLE) (PCkD8vao/?mibextid=WC7FNe

3.قوى الحرية والتغيير هي تحالف سياسي يضم جميع القوى السياسية والتنظيمات المدنية والمهنية المعارضة لنظام الانقاذ حينها ، تشكلت في 1 يناير 2019 عبر التوقيع على وثيقة إعلان الحرية والتغيير وتولت مهام تشكيل الحكومة الانتقالية وإدارة الحراك الثوري بعد ذلك .

4.قانون تفكيك تمكين نظام الانقاذ وفقا لموقع ويكيبيديا (https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%_86%88%D9%86%D9%82%D8%A7%D9%_83%8A%D9%83%D9%81%D9%AA%D9%A7%D%_85%86%D8%B8%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%86%D9%84%D8%A5%D9%88%D%84%D8%B3%D9%%B0_(%D8%A7%D9%86%8%AF%D8%A7%D9%)

5. رابط صفحة منظمة اسر شهداء ثورة ديسمبر على منصة فيسبوك (https://www.facebook.com/Fomosudan?mibextid=LQQJ4d)

6.المذكرة التي تم تقديمها عبر اسر الشهداء ولجان المقاومة لرئيس مجلس الوزراء وفقا للصفحة الرسمية لمنظمة اسر شهداء ثورة ديسمبر https://www.facebook.com/share/VpxJLmEPu) (1wGPn9U/?mibextid=WC7FNe

7 فض اعتصام القيادة العامة وفقا لويكيبيديا 85%D8%A%https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9)C%7D8%B2%D8%B1%D8%A9_%D8%A7%D98A%D8%A7%D8%AF%D8%82%D9%84%D9%84%D8%B9%D8%A7%D%%A9_%D8%A7%D9(85%D8%A9%9

8قرار اقالة مدير عام قوات الشرطة وفقا للخبر (https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1358591-94%D8%AD%D8%AF- %%D8%A7%D9-84%D8%A8%85%D8%B7%D8%A7%D9%%D9 3 0 -88-%8A%D9%86%D9%88%D9%8A%D9%%D9 8 2 %9 5 % D 9 %% D 8 % A 7 % D 9 8 4 % D 8 % A - %% D 8 % A 7 % D 9 8A%D8%B1- %85%D8%AF%D9 %9-%D9 85-%D8%A7%D9%%D8%B9%D8%A7%D9 84%D8%B4%D8%B1%D8%B7%D8%A9-% 88%D8%AF%84%D8%B3%D9%%D8%A7%D9(8A%D8%A9 %86%D9 %%D8%A7%D9

https://www.bbc.com/arabic/middleeast-59034043

9انقلاب 25 اكتوبر في السودان.

بتمويل ياباني.. إعادة تدوير متطرفي السودان

«بروميديشن».. وساطة ناعمة أم تمكين مقنّع؟

ملخص

يتناول التقرير الاجتماع الذي رعته منظمة «بروميديشن» الفرنسية في كوالالمبور كشف عن عودة الإسلاميين إلى المشهد بغطاء «الوساطة»، بعدما انسحبت الدوحة من استضافة اللقاء المفاجأة أن العملية جرت بعلم مجلس السيادة والمخابرات، ما أثار تساؤلات حول دور منظمة أوروبية بتمويل ياباني في إعادة تجميع بقايا النظام البائد تحت ستار السلام.

تاريخ المنظمة في ليبيا وأفغانستان يفضح نمطًا متكررًا: الترويج لخطاب الحياد بينما تُفسح المجال لحركات الإسلام السياسي، سواء عبر حزب «العدالة والبناء» في ليبيا أو قنوات اتصال مع طالبان. في السودان، يُعاد إنتاج هذه الصيغة نفسها، مع إشارات إلى صلات قديمة بين الإسلاميين ووسطاء أوروبيين منذ الثمانينيات.

السياسيون والخبراء السودانيون رأوا في «بروميديشن» مشروعًا لإعادة تدوير الإسلاميين بوجه جديد، بدعم فرنسي واستخباراتي. د. علاء الدين نقد وصفها بواجهة تعيد منح الإسلاميين شرعية دولية، بينما معز حضرة انتقد تناقض الإسلاميين في مهاجمتها ثم الارتماء في أحضانها، والخبير محمد الشابك وضعها مباشرة في دائرة النفوذ الفرنسي واعتبر أن نشاطها مشبوه ويستدعي مواجهة حازمة.

يخلص أن السودان ليس استثناءً في نشاط المنظمة، بل حلقة في سلسلة أوسع تهدف إلى إعادة تمكين الإسلاميين. وراء خطاب «السلام المستدام» تختبئ عملية سياسية خطيرة تُقدَّم فيها بقايا النظام البائد كقوة شرعية، بينما يتعرض مسار التغيير في السودان للتقويض. السؤال الذي يبقى مفتوحًا: هل هذه وساطة أم إعادة إخراج للأزمة؟

أفق جديد – وحدة الرصد والتحليل

حين قررت الدوحة فجأة أن تنفض يدها من لقاء كان مقرراً في أبريل، هرولت منظمة «بروميديشن» الفرنسية باحثة عن بديل. لم يكن أمامها سوى كوالالمبور، العاصمة الماليزية، لتجمع شتات النظام البائد، وتنفخ الروح في ركام تياراته المتناحرة. ثماني لافتات من بقايا المؤتمر الوطني المحلول وُجهت إليها الدعوة، استجابت منها خمس وتخلّفت ثلاث، بحسب ما تفاخر به القيادي الإسلامي المتشدد الحاج آدم الطاهر.

لكن المفاجأة لم تكن في انعقاد اللقاء، بل في اعتراف الطاهر نفسه: كل ذلك تم بعلم ومباركة مجلس السيادة السوداني وجهاز المخابرات العامة. عند هذه النقطة يتجاوز الأمر حدود «الوساطة» ليقفز إلى دائرة الاشتباه: ما الذي تفعله منظمة أوروبية مدعومة بتمويل ياباني، وهي تعقد صفقات في الظلام مع بقايا نظام لفظه الشعب؟

على الورق، تبدو «بروميديشن» كمنظمة غير حكومية تأسست عام 2007 بجنيف، تُعرّف نفسها بأنها «وسيط محايد» يدعم السلام ويُسهِّل الحوار بين الفرقاء. في موقعها الرسمي، تسرد قائمة من الشعارات البراقة: تعزيز السلام المستدام، بناء الثقة، الوساطة النزيهة.

لكن حين نقلب الأرشيف، نكتشف أن تلك البطاقة ليست إلا واجهة مصقولة تخفي ما هو أعمق وأكثر خطورة. فالمسارات التي سلكتها المنظمة في ليبيا، اليمن، ميانمار، والسودان، ترسم جميعها خيوط متشابكة ومتداخلة مع حركات الإسلام السياسي، وعلى رأسها التنظيم الدولي للإخوان المسلمين.

ليبيا وأفغانستان كدليل

في ليبيا بين 2016 و2019، تحركت «بروميديشن» في قلب مفاوضات سياسية كان أحد أبطالها حزب

«العدالة والبناء» الإخواني. لم يكن ذلك انحيازاً عرضياً، بل حضوراً منظماً في مدن مثل مصراتة وطرابلس، حيث النفوذ الإخواني متجذر.

أما في أفغانستان، فقد أشار تقرير شبكة أبحاث التطرف العالمي (GNET) في يوليو 2022 إلى قنوات تواصل غير مباشرة فتحتها منظمات وسيطة – بينها «بروميديشن» – مع قيادات طالبانية عبر الدوحة وإسطنبول، المدينتين اللتين تُعدان معقلاً للإخوان. بل استعانت بخبراء على صلة بمراكز فكر إسلامية أوروبية لتزخيم الحوار الديني والسياسي، وكأنها تمنح «طالبان» شرعية دولية مموهة.

هذه ليست مصادفات متناثرة، بل نمط متكرر: منظمة تتبنى خطاب الحياد بينما تضع الإسلاميين في قلب طاولة التفاوض، أينما وضعت رجلها، أرسلنا عدة رسائل مستفسرين مسؤول برنامج السودان مستر فنيست، ولكنه لم يرد على استفساراتنا، بينما تحدث إلينا، أحد موظفي المنظمة بشكل غير رسمي مؤكدًا أن الإسلاميين فاعلون في المنطقة، وأن المنظمة تسعى لإحلال السلام والوساطة بين المتنازعين، والإسلاميون طرف أصيل في تلك النزاعات. وعندما سألناه عن رحلة فينست إلى بورتسودان اكتفى بالقول «لا علم لي»، بدوره يقول قيادي سياسي رفيع إن المنظمة تلعب دورًا غير مفهوم في السودان، بل تسعى بشكل مشبوه إلى تنفيذ أجندة في غير مصلحة الشعب السوداني، وهو ما يتفق مع تحليل قدمه الخبير في العلاقات الدولية الأستاذ محمد الشابك، الذي يتتبع منذ فترة أدوار المنظمة ويرى أنها تقوم بتعضيد النفوذ الفرنسي في غرب أفريقيا حتى وإن كان ذلك يتناقض مع رغبات شعوبها.

إعادة تدوير

ويقول السياسي الذي فضل حجب اسمه: «التواصل بين «بروميديشن» والحركة الإسلامية ليس وليد اللحظة. منذ لقاء بورتسودان في نوفمبر 2023، بدا واضحاً أن الأمر امتداد لعلاقة طويلة، نسج خيوطها قادة إسلاميون قدامى مثل أحمد عبد الرحمن محمد، الذي كان حلقة وصل بين الإسلاميين ووسطاء أوروبيين منذ الثمانينيات. واليوم، تُعاد اللعبة ذاتها لكن بأدوات أكثر نعومة: مؤتمرات حوار، ورش عمل، خطاب التسوية والمصالحة»، ويختتم السياسي حديثه لـ«أفق جديد» بنصيحة للقوى السياسية السودانية التي دفعت أثمانًا باهظة لتخليص الشعب من مخالب الإسلاميين بمقاطعة أنشطة هذه المنظمة.

التمكين بوجه جديد

هكذا يتضح أن السودان ليس استثناءً، بل مجرد حلقة في سلسلة. ما يحدث الآن ليس وساطة ناعمة، بل عملية إعادة تدوير منظمة، هدفها إعادة تمكين الإسلاميين بوجه جديد، متخففين من أثقال المؤتمر الوطني، لكن حاملين المشروع ذاته الذي قاد البلاد إلى الانقسام والدمار، المفارقة أن هذه الجهود لا تعيد الإسلاميين إلى طاولة السياسة فحسب، بل تمنحهم غطاءً دولياً جديداً، مموهاً بعبارة «السلام المستدام». وفي الكواليس، يجري كل ذلك تحت عين الأجهزة الرسمية في الخرطوم، وبدعم مالي من طوكيو، في سيناريو يثير أكثر من علامة استفهام.

تماماً كما بررت «سنوات الجهاد» انفصال الجنوب لاحقاً، تُستخدم اليوم حالة السيولة السياسية والفوضى الأمنية لإنتاج واقع تفاوضي جديد. في هذا الواقع، يظهر الإسلاميون كطرف لا غنى عنه، حتى لو جاء ذلك على حساب قوى التغيير أو وحدة الوطن.

وطبقًا لاستقصاء «أفق جديد» فإن المشهد في قاعات كوالالمبور أشبه بمسرح خفيّ، تتوزع فيه الأدوار بمهارة، بينما تحاول منظمة «بروميديشن» أن تقدّم نفسها على أنها الوسيط المحايد، اليد الناعمة التي تلمّ شتات النزاعات وتحيلها إلى فرص سلام.

منذ أولى جلسات «بروميديشن» في سويسرا، كانت الريبة حاضرة. المتحدث الرسمي باسم تحالف «تأسيس» د. علاء الدين نقد لا يتردّد في وصف المنظمة بأنها «ليست محايدة ولا بريئة»، إذ يذكّر بأن الاجتماعات التي رعتها بالشراكة مع الخارجية المصرية – رغم أن القاهرة صنفت الإخوان كمنظمة إرهابية – فتحت الباب عمليًا لمشاركة الإسلاميين تحت غطاء «الجبهة المدنية» و«المائدة المستديرة». يتوقف نقد في حديثه لـ«أفق جديد» عند جولة جنيف الأخيرة: حين غاب الجيش، وحضر الدعم السريع، وتسلّل الأمريكيون إلى القاهرة للقاء ما يسمى بـ«حكومة بورتسودان»، ليمنحوها شرعية لا تستحق.

«أليس من الطبيعي»، يتساءل نقد، «أن ترعى نفس المنظمة لقاءً لرموز النظام البائد، ليطلّ علينا نافع وأمثاله من المجرمين الذين أشعلوا الحرب وشرّدوا السودانيين؟».

عملية إنقاذ

في قراءة نقد، ما يجري ليس سوى محاولة فاضحة لإعادة تجميع صفوف الإسلاميين بعد هزيمتهم العسكرية وخسارتهم السياسية أمام «حكومة السلام والوحدة»، التي بدأت تكتسب شرعية محلية وإقليمية. يرى أن «بروميديشن» تريد إنقاذ ما تبقى من مشروع الإسلاميين، محاولةً نفخ الروح في جسدهم البالي. ويذهب أبعد من ذلك حين يربط المنظمة بتاريخها: «منذ أيام النظام البائد، كانت علاقتها بهم أوضح من أن تُخفى». لهذا فإن أي رعاية منها لا تُفسَّر إلا كإعادة تدوير للأزمة، وإحياء لمنظمة لفظها الشعب.

لكن على الجانب الآخر من المشهد، يقف المحامي والسياسي معز حضرة، مشيرًا إلى التناقض الأخلاقي الفاضح في مواقف الإسلاميين من «بروميديشن». ففي البدء هاجموها بشراسة، معتبرينها أداة «إمبريالية» ضد الإسلام، لمجرد أنها استمعت لقوى سياسية أخرى. لكن ما إن دعتهم المنظمة هم وحدهم، حتى هرعوا إلى أحضانها. «هذا التناقض الأول»، يقول حضرة، لـ«أفق جديد»: «رفضوا المنظمة حين كانت تسعى لوقف الحرب، ثم وافقوا عليها عندما لبّت شرطهم أن يجلسوا وحدهم».

ويضيف حضرة أن البيان الذي صدر عقب اجتماع الإسلاميين لا يعبّر عن «بروميديشن» بل عن الإسلامويين أنفسهم: «لقد أعادوا إنتاج سردية الحرب نفسها، متجاهلين تقارير لجان التحقيق الدولية التي اتهمت كل الأطراف – الجيش والدعم السريع والميليشيات الأخرى – بجرائم حرب. لكنهم قدّموا أنفسهم كضحايا، مع أنهم كانوا أول من بشّر بالحرب وفتح أبوابها».

وبرأيه، إن لم تُصدر «بروميديشن» بيانًا واضحًا ينفي تبنّي ذلك الخطاب، فهي عمليًا تصبح متواطئة في دعم الحرب واستمرارها. ويذكّر حضرة أن مثل هذه المنظمات، حتى لو رفعت شعارات السلام، فإنها ليست بعيدة عن مراكز المعلومات والمخابرات الغربية، وأن دورها يتراوح بين جمع المعطيات وتمرير الأجندات إلى صناع القرار.

نشاط مشبوه

غير أن الصورة تزداد قتامة حين نصل إلى إفادة الخبير في العلاقات الدولية محمد الشابك، الذي يضع «بروميديشن» مباشرة في دائرة الأجهزة الاستخباراتية: «هذه المنظمة تتبع للمخابرات الفرنسية، وقد سُجّلت في بورتسودان بسهولة بفضل رعاية أركو مناوي في مفوضية العون الإنساني». ويسرد الشابك ثلاث خطوات قامت بها فور تسجيلها أولها:

ورشة للحركات المسلحة والأجهزة الأمنية داخل مفوضية العون الإنساني.

وثانيها

رحلة إلى سويسرا وفرنسا لوفود من الشرطة والأمن بمشاركة سلوى آدم بنية.

إلى جانب دورة في صناعة السلام لمجموعة من السياسيين ذوي الأدوار المشبوهة، بينهم السياسي المثير للجدل مبارك أردول وآخرون.

وحين تُربط هذه الأنشطة، يقول الشابك، يصبح من المستحيل فصلها عن الدور الفرنسي الذي كان منحازًا لجبريل ومناوي في الفترة الانتقالية، أو عن السفيرة الفرنسية التي لعبت أدوارًا سلبية آنذاك. لذلك فإن اجتماع الإسلاميين في ماليزيا، برعاية «بروميديشن»، ليس إلا «عملية نفخ الروح في جسدهم وتطبيعهم مع المجتمع الدولي». ويقترح الشابك إستراتيجية مضادة: «خطاب شديد اللهجة للمنظمة، لقاءات مباشرة مع باريس وجنيف، والتحرك فورًا نحو تصنيف الإسلاميين جماعة إرهابية قبل أن ينجحوا في العودة متخفّين من عباءة المؤتمر الوطني».

هكذا يتقاطع نقد مع حضرة والشابك، رغم اختلاف زواياهم. الأول يراها غطاءً مباشراً لإعادة تمكين الإسلاميين، الثاني يحذر من خطورة صمتها أمام خطاب الحرب، والثالث يكشف صلاتها الاستخباراتية ويدعو لمواجهتها بصرامة.

الخيط الخفي

تُعرّف «بروميديشن» نفسها بأنها مُيسّر محايد يسعى لتعزيز السلام، لكن ما يرصده السياسيون والخبراء السودانيون يكشف عن خيط خفي يمر عبر كل مشاهد الأزمة: إعادة تدوير الإسلاميين، وإعادة إدماجهم في معادلة سياسية تحاول القوى الدولية رسمها لسودان يتجزأ ويُعاد ترتيبه من الخارج.

في هذا المسرح الكبير، تُقدَّم الوساطة الناعمة كقناع، بينما تتوالى خلفه أدوار أكثر صلابة: جمع الإسلاميين، منحهم المنابر، وتقديمهم للعالم كقوة سياسية شرعية لا يمكن تجاوزها.

هكذا يصبح السؤال الحقيقي: هل نحن أمام منظمة سلام؟ أم أمام «مُخرج درامي» يتقن إعادة صياغة الأزمة، بحيث يعود الجلادون متخفّين في ثوب الضحايا؟

بعوض الإيديس
المسبب الأكبر لحمى الضنك

*حاتم محمد حسن منصور

ملخص

يعد بعوض الإيديس من أخطر أنواع البعوض عالميًا، إذ ينقل أمراضًا فيروسية مميتة مثل حمى الضنك، الزيكا، الشيكونغونيا والحمى الصفراء. يتميز بقدرته الكبيرة على التكيف، إذ تتحمل بيوضه الجفاف، وتتكاثر بسهولة في البيئات الرطبة الصغيرة، بينما يكون نشاطه في النهار والمساء على عكس الأنواع الأخرى.

يرى الكاتب أن الأوضاع الحالية في الخرطوم، حيث المنازل المهجورة والأمطار الغزيرة، وفرت بيئة مثالية لتكاثر هذا البعوض. فهو يجد في أواني المياه، الخزانات، البراميل، السيارات التالفة وحتى الحمامات المغلقة أماكن مناسبة للتوالد، مما يزيد من خطورة انتشاره بشكل واسع.

ويشير إلى مكافحة الإيديس تبدأ بمسوحات دقيقة لرصد أماكن التوالد المحتملة من قِبل فرق محلية في الأحياء. هذه الخطوة الأولى تعتبر أساسية لبناء خطة متكاملة للسيطرة، إذ تُحوَّل أماكن المياه الراكدة إلى أهداف رئيسية للمعالجة والتجفيف.

ويوضح الكاتب تنوع طرق المكافحة بين رش تجمعات المياه بمبيدات يرقية أو زيوت هيدروكربونية، وتجفيف البرك والحاويات، إضافة إلى إغلاق الخزانات بإحكام. كما تُستخدم ماكينات التضبيب الحراري لرش المبيدات في المنازل المهجورة وحول المزروعات، مع التركيز على المساء، ما يقلل من "مصانع إنتاج البعوض" ويحمي السكان من موجات العدوى.

ما هو بعوض الإيديس؟ بعوض الإيديس(Aedes) واحد من أخطر أنواع البعوض العالمية، وهي حشرة طائرة تنتمي لعائلة البعوضيات (Culicidae) لفصيلة الحشرات ذات الجناحين(Diptera) ، وهي الحشرة المسببة لأمراض خطيرة مثل حمى الضنك والشيكونجينيا والزيكا والحمى الصفراء، وهي أمراض فيروسية تصيب الدم، وبعوض الإيديس توصف بأنها البعوضة الغازية (invasive mosquito) وذلك لأن كل أطوارها الأربعة (بيض يرقة شرنقة حشرة كاملة) خطيرة تنفذ إلى داخل الأماكن بسهولة، وأيضاً لأن بيوضها التي توجد منفردة وسوداء اللون تتحمل الجفاف بصورة عالية ولا تموت بسهولة، ويرقاتها سهلة التحول دون بطء، أما طورها الطائر الذي يتميز باللون (الأسود/ أبيض) ذو الحجم الكبير نسبياً من الأنواع الأخرى فله القدرة على نشاط الحركة المحلية، ويكون نشطاً على مدار الساعة خاصة نهاراً وفي فترة المغرب والصبح الباكر، الأنواع الأخرى لا تنشط نهاراً (الانوفيليس (الملاريا) والكيوليكس (الفلاريا)).

أثر الإغلاق وهجر المنازل في حالة العاصمة المثلثة وخاصة مدينة الخرطوم، فإن أغلب المنازل الآن مهجورة ومغلقة وقد توالت الأمطار عليها هذا الخريف، وهذا يعطي الفرصة الذهبية لأطوار بعوض الإيديس المائية للتوالد بصورة عالية وللوجود في أقل بلل من الماء مثل نفايات العلب المعدنية والحاويات الصغيرة والجرادل وأحواض الزراعة والأصص والبراميل وأحواض السباحة، وكذلك الخزانات والصهاريج والمنهولات والأبيار، وكذلك الحمامات وخزانات التواليتات بالحمامات غير المستخدمة أو المغلقة والسايفون، وغيرها من تجمعات المياه مثل البرك والأحواض، وهناك أماكن توالد أخرى ظهرت جديدة وهي السيارات المركونة المشلعة وخاصة بعد هطول الأمطار واللساتك السكراب، وأية سكراب آخر يمكن أن يكون تجمعاً للمياه، وعادة توجد بيوضها على الجدران والأسطح الداخلية للحاويات والعلب والجرادل والبراميل. العلاج والسيطرة: الأفضل أن تبدأ خطة المكافحة والسيطرة بالبدء في عمل مسوحات وتفتيش عن أماكن التوالد المحتملة (المذكورة أعلاه)، وأن يتم تفتيشها ورصدها من قبل فريق من أبناء الحي كخطوة أولى، لتكون خطوة مهمة مبسطة للتوثيق ووضع خطة المكافحة والسيطرة، أما الخطوة الثانية هي المكافحة والسيطرة على أن يتم التركيز على طريقتين معاً: الطريقة الأولى وهي المعالجة أو رش تجمعات المياه (صعبة التجفيف) باستخدام مبيد أطوار يرقية (إن وجد) أو أي جازولين أو زيوت هيدروكربونية، والطريقة الثانية هي تجفيف المياه أو تفريغها من الحاويات أو الجرادل أو العلب أو البراميل أو شفطها في حالة البرك صعبة التجفيف، وأن يتم التأكد من إزالتها تماماً من أي نقطة مياه أو تعريضها للشمس للتجفيف، وفي حالة الخزانات والصهاريج يجب أن يتم التأكد من إحكام إغلاقها، أما الحمامات المغلقة أو المنازل المغلقة باللحام فيجب أن يتم رشها باستخدام ماكينة التضبيب الحرارة (الدخان) في الفتحات التي سمح بنفاذ الدخان إلى الداخل (الكمدة بالرمدة)، وأن تأتي طريقة السيطرة على أطوار البعوض الطائر كخطوة أخرى بعد التأكد من مكافحة الأطوار المائية، حيث يتم رش الحيطان (رش الأسطح) والأشجار والمزروعات الأخرى لإحداث الأثر الباقي للمبيد، واستخدام التضبيب (الدخان) في فترة المغرب حصراً، على أن التركيز على تفتيش ورصد ومعالجتها بالطرق المذكورة (أماكن التوالد المحتملة) طريقة هامة جداً لتعطي الفعالية والتخفيف العالي من أثرها لأن أمكان التوالد المحتملة تعتبر (مصانع إنتاج البعوض)، فإن جيوش البعوض المحملة بفيروسات حمى الضنك وإخواتها هي الكارثة الكبيرة التي تصيب ولا تخطئ في إنسان الخرطوم ذو المناعة المنخفضة.

● - استشاري مكافحة الآفات والمبيدات، ماجستير الحشرات الطبية علوم جامعة الخرطوم 2012، بكالوريوس وقاية زراعة جامعة الخرطوم 1991 مؤسس معهد ايكوبيست للاستشارات البيئية أبوظبي الإمارات2017

الفِجّــة

عثمان يوسف خليل

ملخص

يتناول الكاتب كلمة «القناعة» كما تستخدم في اللهجة السودانية مقارنة بمعناها الأصلي في اللغة العربية. ففي المعاجم تعني الرضا بما قسم الله، وهي قيمة عالية وكنز لا يفنى، بينما في الريف السوداني ارتبطت الكلمة بمعنى الاستسلام أو التنازل عن الحق.

ويرى أن هذا التحول الدلالي يثير التساؤل: كيف انقلبت الكلمة من رمز للرضا والسمو إلى دلالة على الخذلان والانكسار؟ وهل يعكس ذلك واقعًا اجتماعيًا صعبًا يجعل الناس يضطرون إلى الصمت باسم القناعة؟

و يشير أيضًا إلى ألفاظ متفرعة مثل: «قنعت، قنعوني، قنعوا» التي تُستخدم اليوم للتعبير عن اليأس لا عن الرضا، مما يدل على أن التحوير الشعبي للغة قد غيّر جوهر المعنى.

الكاتب يخلص إلى أن اللغة مثل الحياة، تتشكل بتأثير الظروف والألسنة، وأن الانزياحات الدلالية ليست مجرد أخطاء، بل مرآة لواقع اجتماعي وثقافي يترك بصمته على الكلمات.

لفت نظري أحدهم، وهو يخاطب مصلين وكان موضوع حديثه القناعة. هنا تحرّكت في نفسي شهوة التفكير والتأمل. وكعادتي، سرحت مع لهجتنا السودانية التي تزخر بالكلمات ذات الأصول العربية، وأحيانًا المحرّفة منها، ووجدتني أتساءل: كم من كلمة نستعملها يوميًا قد انحرفت دلالتها عما كانت عليه؟ إضافة طبعًا إلى اللغة النوبية أصل لغة البلاد الأصليين مع القليل من التعابير الأفريقية أوجدتها ظروف الجيرة وبالطبع التداخل.

اليوم، وقفت عند كلمة القناعة. نحن في الريف نقول: فلان قنعان، في إشارة إلى من استسلم لواقعه وتنازل عن حقه، وكأنها أقرب لمعنى الخذلان أو الإحباط. بينما الأصل في العربية أرفع شأنًا وأسمى معنى؛ فقد جاء في المعاجم أن القناعة: الرضا بما قسم الله من الرزق، حتى ضرب العرب المثل المشهور: القناعة كنز لا يفنى. كما أن هناك كلمة مقنعة وتقال للمرأة المحتشمة وهي بالقطع عكس الكاشفة، وقد قال شاعرهم: يا مقنِّع الكاشفات

والسؤال هنا كيف تحوّلت الكلمة من كنزٍ لا يفنى إلى رمزٍ للتنازل والانكسار؟

فهل هو انعكاس لواقعنا الاجتماعي، حيث يضطر الناس أحيانًا إلى الصمت بدعوى القناعة؟ أم هو تحوير شعبي لمعنى أعمق كان في الأصل فضيلة؟

ويبدو أن هناك ألفاظًا أخرى تشاركها هذا الانزياح: قنعت، قنعوني، قنعوا... كلها اليوم تقال حين ييأس المرء، لا حين يرضى.

فهل نحن من بدّلنا المعنى، أم أنّ اللغة – كما الحياة – تتشكل وفق ألسنة الناس وظروفهم..

المملكة المتحدة

تقرير صادم..

89 % من مزارعي السودان يفقدون إنتاجهم الزراعي بسبب الحرب

ملخص

أظهرت دراسة حديثة لمنظمة كير الدولية أن الحرب في السودان دمّرت الزراعة وأدت إلى فقدان 89% من المزارعين لإنتاجهم، ما يضع ملايين السودانيين على حافة المجاعة. النساء المزارعات كنّ الأكثر تضرراً بسبب النزوح والتغيرات الديموغرافية، إذ شكّلن 87% من المشاركين في الدراسة التي أُجريت في دارفور وجنوب كردفان خلال مارس وأبريل 2025.

أوضحت النتائج أن غالبية المزارعين، ومعظمهم نساء، يفتقرون للموارد لشراء البذور والأسمدة والأدوات. كما تضاعفت نسبة من يزرعون أقل من فدان واحد من 20% قبل الحرب إلى 40% اليوم، فيما أتلفت أو سُرقت محاصيل ثلاثة أرباع المشاركين لغياب مرافق التخزين، ما أجبر النساء على بيع منتجاتهن بأسعار زهيدة وخسارة دخل أساسي لأسرهن.

كشف التقرير أن ثلثي المزارعين يواجهون اضطرابات مستمرة أعاقت نشاطهم، وأن 17% لم يتمكنوا من الوصول إلى الأسواق نهائياً. ارتفاع أسعار الوقود وانعدام الأمن على الطرق ضاعف عزلة المجتمعات الريفية، فيما شكّل غلاء المدخلات الزراعية وغياب النقل عقبة كبيرة أمام الإنتاج والتجارة.

أشار إلى أن 80% من المزارعين يرون أسعار الغذاء غير مستقرة، وأن معظم الأسر خفّضت وجباتها وتخلّت عن تنوع الطعام، في حين تتحمل النساء العبء الأكبر ويأكلن أقل من باقي أفراد الأسرة. ورغم هذه الكارثة، لم يحصل على الدعم الزراعي سوى 18% من أصل 15 مليون محتاج. وحذرت المنظمة من تفاقم أزمة الجوع ما لم يُوفَّر دعم عاجل يربط بين التدخلات الإنسانية وبرامج التنمية وبناء السلام.

أفق جديد

أظهرت دراسة حديثة أصدرتها منظمة كير الدولية أن الحرب المستمرة في السودان تركت آثاراً مدمرة على القطاع الزراعي، ما أدى إلى تراجع كبير في إنتاج الغذاء ودفع ملايين الأشخاص نحو حافة المجاعة، في حين كانت النساء المزارعات الأكثر تضرراً من هذه الأزمة.

التقرير الذي حمل عنوان «الصراع والنساء والزراعة في السودان» أشار إلى أن 89% من صغار المزارعين أكدوا انخفاض إنتاج محاصيلهم منذ إندلاع القتال، فيما ذكر أكثر من نصفهم أن إنعدام الأمن حال دون حصاد محاصيلهم. ووصفت المنظمة الوضع بأنه تهديد مباشر لحياة الملايين يمكن تفاديه إذا ما توفّر الدعم العاجل.

الدراسة أُجريت في الفترة بين 21 مارس و 15 أبريل 2025 بولايات شرق دارفور، جنوب دارفور، وجنوب كردفان، واستندت إلى مقابلات فردية ونقاشات جماعية مع 492 مزارعاً تم إختيارهم عشوائياً. لفت التقرير إلى أن 87% من المشاركين نساء، نتيجة التغيرات الديموغرافية بعد نزوح الرجال بحثاً عن عمل أو هرباً من التجنيد القسري لدى الجماعات المسلحة.

قيود مضاعفة على النساء

أظهرت النتائج أن تسعة من كل عشرة مزارعين، ومعظمهم نساء، يفتقرون إلى الموارد المالية لشراء البذور والأسمدة والأدوات. قبل الحرب، كان واحد من كل خمسة مزارعين يزرع أقل من فدان واحد فقط، لكن النسبة تضاعفت الآن لتصل إلى 40% بسبب نقص العمالة وارتفاع تكاليف الزراعة.

كما أفاد أكثر من ثلاثة أرباع المشاركين بأن محاصيلهم تلفت أو سُرقت أو تُركت لتتعفن لغياب مرافق التخزين المناسبة. هذا الأمر دفع العديد من النساء إلى بيع منتجاتهن مبكراً وبأسعار زهيدة، ما أفقدهن دخلاً أساسياً تعتمد عليه الأسر الريفية.

أوضح التقرير أن ما يقرب من ثلثي المزارعين واجهوا إضطرابات أعاقت نشاطهم الزراعي، بينما قال 17% منهم إنهم لم يتمكنوا من الوصول إلى الأسواق على الإطلاق. إرتفاع أسعار الوقود ونقص وسائل النقل وإنعدام الأمن على الطرق الرئيسية كلها عوامل زادت من عزلة المجتمعات الريفية وحدّت من قدراتها على التجارة.

وذكر 80% من المزارعين أن أسعار الغذاء باتت غير مستقرة، بينما أكد 58% أن تكاليف المدخلات الزراعية تمثل ضغطاً خانقاً. حتى خلال موسم

الحصاد، عندما يكون الغذاء أكثر وفرة، أقر أربعة من كل خمسة مشاركين بانخفاض كبير في توفر المواد الغذائية في مجتمعاتهم.

أفادت العديد من الأسر بأنها خفّضت عدد وجباتها اليومية وتخلّت عن تنوع الطعام، فيما تتحمّل النساء العبء الأكبر إذ غالباً ما يكنّ آخر من يتناول الطعام وأقلّ من غيرهن داخل الأسرة.

على الرغم من إتساع الأزمة، أكدت منظمة كير أن حجم المساعدات لا يزال بعيداً عن تلبية الاحتياجات. فبحلول يوليو/تموز 2025 لم يتلقَ الدعم الزراعي سوى 18% من أصل 15 مليون شخص مستهدفين.

حثّت المنظمة الحكومات والجهات المانحة على التعامل مع الزراعة باعتبارها مساعدات منقذة للحياة، مع زيادة الدعم المباشر للمزارعات، والاستثمار في مرافق التخزين، وتعزيز الأسواق المحلية، وربط التدخلات الإنسانية ببرامج التنمية وجهود بناء السلام.

واختتم التقرير بتحذير واضح: «من دون دعم عاجل للمزارعين، فإن أزمة انعدام الأمن الغذائي ستتفاقم، مع ما تحمله من عواقب إنسانية مدمرة على السودان».

الطاقة الشمسية تضيء مزارع شندي وود مدني وسط العتمة والأزمات

ملخص

وسط أزمة الكهرباء والوقود في السودان، يزداد الاعتماد على الطاقة الشمسية كخيار لإنقاذ الزراعة وضمان استمراريتها. المزارعون والشركات وجدوا في هذه التقنية وسيلة للتغلب على الأزمات السياسية والاقتصادية المتصاعدة.

شركة «إمباور»، الموزع الرسمي لمنتجات «لونجي»، لعبت دورًا بارزًا في هذا التحول بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث نفذت مشاريع واسعة في عدد من الولايات.

يعد من أبرز الإنجازات تركيب نظام شمسي بقدرة 459 كيلووات يضم أكثر من ألف لوح لتشغيل 68 مضخة في شندي والمتمة، ما ساعد في استبدال الديزل بخيارات نظيفة وخفض الانبعاثات. كما دعمت مشاريع الجزيرة الزراعية عبر تشغيل 28 مضخة إضافية في ود مدني.

يرى خبراء أن هذه الأنظمة تمثل طوق نجاة للمزارعين، إذ تقلل تكاليف التشغيل وتساعدهم على التكيف مع ندرة المياه، في وقت يرزح فيه السودان تحت وطأة الحرب والأزمة الاقتصادية.

أفق جديد

مع تفاقم نقص الكهرباء وارتفاع أسعار الوقود في السودان ، يتجه المزارعون والشركات إلى الطاقة الشمسية لتأمين مستقبل الزراعة وسط أزمات سياسية واقتصادية متصاعدة .

وتُعد شركة إمباور ، الموزع الرسمي لمنتجات لونجي ، من أبرز الجهات الداعمة لهذا التحول . وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، نفّذت الشركة مشاريع حيوية في ولايات مختلفة .

وقالت الشركة يوم الخميس إنها قامت بتركيب نظاماً بقدرة 459 كيلووات يضم أكثر من ألف لوح شمسي لتشغيل 68 مضخة في منطقتي شندي والمتمة ، مما ساعد على إستبدال الديزل بخيارات نظيفة وخفض الإنبعاثات .

كما جرى تشغيل 28 مضخة شمسية إضافية في مدينة ود مدني لدعم مشاريع الجزيرة الزراعية ، في خطوة تهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه والطاقة والعمل المناخي .

ويقول خبراء إن أنظمة الضخ الشمسي تتيح للمزارعين تقليل تكاليف التشغيل والتكيف مع ندرة المياه ، في وقت يواجه فيه السودان صراعات ممتدة وأزمة اقتصادية خانقة .

السـودان...
إنهـم يسرقـون التـاريخ

ملخص

كشف النقاب عن سرقة الآثار في السودان، حيث تتم عبر شبكات منظمة تضم منقبين محليين وخبراء أجانب وضباط نافذين، تعمل أحيانًا تحت حماية رسمية. تُنقل القطع بسرعة وتخزَّن في منازل بالخرطوم قبل تهريبها إلى الخارج، لتصبح الدولة، عن قصد أو تغاضٍ، شريكًا في الجريمة ضد إرثها الحضاري.

في المقابل يبرز وعي المواطنين البسطاء كخط دفاع عن التراث. من قرية مقاشي عام 2014 إلى اكتشاف «أرتولي» عام 2017، أظهر الفلاحون والعمال أنهم شركاء في حماية الذاكرة الوطنية، بعكس فساد النخب.

وبحسب التقرير فإن حجم النهب هائل، إذ دُمِّرت مواقع مثل جبل المراغة وسُرقت تماثيل من جبل البركل، بينما ظهرت في السوق السوداء قطع نادرة مثل تماثيل «أوشبتي» ذهبية ومجوهرات ملكية تباع بمبالغ خيالية.

يخلص إلى أنه رغم وجود قانون حماية الآثار لعام 1999، فإن العقوبات ضعيفة لا تردع الشبكات الدولية، ومع غياب التمويل والرقابة، يقف تاريخ السودان على حافة الضياع بين فساد محمي ووعي شعبي يقاوم.

موفق حامد – أفق جديد

يكشف هذا التحقيق عن مفارقة مؤلمة، فبينما تعمل شبكات منظمة تحت حماية مسؤولين على نهب تاريخ السودان وبيعه في الأسواق العالمية، يقف مواطنون بسطاء، مسلحون بالوعي والحرص على ممتلكات الدولة السودانية، كحراس غير متوقعين لهذا الإرث. إن المعركة من أجل آثار السودان ليست مجرد معركة ضد اللصوص، بل هي صراع ضد منظومة فساد عميقة وإهمال مزمن. ومع استمرار الحرب التي فاقمت كل الأزمات، يقف ما تبقى من ذاكرة أمة على حافة الهاوية، في انتظار إما أن تبتلعه الفوضى بالكامل، أو أن ينتصر فيه صوت الوعي والمسؤولية.

في السنوات التي سبقت الحرب، نشطت شبكة معقدة ومحكمة التنظيم، تمتد خيوطها من الرمال الصامتة في شمال شندي ومحيط مروي، حتى ضواحي الخرطوم. تضم هذه الشبكة منقبين محليين عن الآثار، وخبراء أجانب، وتجار آثار

ووسطاء، ونافذين في الأجهزة النظامية. لم تكن هذه الشبكة تعمل في الظلام فقط، بل تحت حماية رسمية أحياناً، حيث تشير المعلومات الميدانية إلى تورط عناصر بارزة من الجيش، والجمارك، وشرطة السياحة، في تسهيل عمليات التنقيب غير المشروع وتهريب القطع الأثرية إلى خارج السودان، لا سيما نحو الإمارات وتركيا عبر وسطاء معروفين.

«القطع لا تبقى أكثر من 48 ساعة في الموقع بعد استخراجها»، يقول مصدر محلي مشارك سابق في عمليات التهريب: «تُنقل فورًا إلى الخرطوم، وتُخزَّن في منازل ومباني فخمة في أحياء العاصمة، ويتم تغيير موقعها كل يومين لتفادي الخطر أو تسرب المعلومات». ويكشف المصدر المحلي عن متطلبات عمليات التهريب وتكون على مستوى عالٍ من التنسيق والخبرة، ويشمل ذلك نقل القطع داخل العاصمة الخرطوم نفسها بشكل دوري. فبحسب شهود عيان تحدثوا للمحرر لا تُترك أي قطعة أثرية ثمينة في ذات الموقع أكثر من 48 ساعة، بل تُنقل بين مخابئ متعددة من منزل في الطائف شرق العاصمة الخرطوم إلى فيلا في كافوري أقصى شمال شرق العاصمة السودانية، ثم إلى منزل بأم درمان غربي الخرطوم ، ضمن حلقة محكمة تعتمد على السرية والولاء الشخصي أكثر من البنية التنظيمية الرسمية.

أما عمليات البيع فتتم عبر قنوات سرية، تتضمن تصوير القطعة من زوايا متعددة وإرسالها إلى المشترين المحتملين، ثم فحصها عبر خبراء آثار أجانب متعاونين لتحديد قيمتها وتاريخها، وأخيراً تنظيم التهريب عبر شحنات مغلّفة في معدات صناعية أو ضمن حاويات مغلقة تحت غطاء بضائع تجارية.

لقد خلق هذا الواقع بيئة مثالية لازدهار التجارة غير المشروعة للآثار، حيث تلاشى الخط الفاصل بين المنقّب العشوائي والضابط النظامي، وبين الحفر البدائي والتسويق المتقن. ومع غياب المحاسبة، باتت الدولة، عن قصد أو تغاضٍ، شريكة في الجريمة ضد إرثها الحضاري.

وتتبعت مجلة «أفق جديد» بعض الخيوط إضافة إلى شهادات مشاركين في العمليات استنطقهم المحرر ما قاد إلى الكشف عن تورط عدد من الضباط السابقين في الجيش السوداني خلال حكم نظام الإنقاذ، كانوا يعملون على نبش وسرقة المواقع الأثرية ويتولّون الإشراف على هذه العمليات. ومن بينهم أسماء وردت في شهادات متعددة بعضهم برتبة لواء ركن بالجيش متقاعد تولّى منصب الأمين العام المكلف للهيئة الاقتصادية الوطنية في عهد الرئيس عمر البشير، بالإضافة إلى عدد من المناصب السياسية الأخرى، ومنهم ضابط برتبة عميد ركن متقاعد من الاستخبارات العسكرية ورد اسمه في سياق تنسيق عمليات التنقيب وشحن الآثار وتخزينها في الخرطوم. إلى جانب ضابط برتبة فريق شرطة من الإدارة العامة للجمارك وعناصر من شرطة السياحة قدّموا تسهيلات عبور وتجاوز إجراءات التفتيش في المطارات والموانئ البحرية.

هذا المستوى من التورط يفتح الباب أمام التساؤلات حول «الفساد المحمي»، حيث تُحوّل أجهزة الدولة إلى مظلة للنهب، وتُستخدم البنية الأمنية ذاتها لضمان استمرار العمليات بعيدًا عن أعين الرقابة أو المحاسبة.

سوق سوداء على أنقاض الحضارة

القطع التي كانت تُنهب ليست تماثيل حجرية مجهولة، بل كنوز تحمل قيمة حضارية ومادية هائلة. فعلى سبيل المثال: تمثال «أوشبتي» تمثال جنائزي من الذهب الخالص يحمل نقوشًا هيروغليفية تدفن بطريقة خاصة مع الملوك والأمراء ورجال الدين، تقدر قيمته في السوق السوداء بما يتجاوز مليون دولار أمريكي. اطلعت «أفق جديد» على صورة للتمثال مستخدمة للترويج، كذلك اطلعت على صور لثلاثة تماثيل جنائزية من الذهب الخالص معروضة للبيع. تفاصيل التمثال: (اللغة المستخدمة هي اللغة المصرية القديمة المكتوبة بالخط الهيروغليفي التي كانت تستخدم في النقوش الدينية، وهناك نقوش على الشريط تشمل رموزًا مثل عين الواجيت أو عين حورس رمز الحماية والعناية الإلهية ورمز السوط والعصا وعلامة عنخ)، ووفقًا لخبير آثار - فضل حجب اسمه - فإن الأصل الجغرافي والتاريخي لهذه القطعة التي تحمل ملامح مشتركة بين الفن المصري والفن الكوشي هو طراز شائع في مواقع مثل نوري والبركل في المدافن الملكية النوبية وجبل المقطم ومروي في المعابد والقصور، يعود التاريخ للفترة بين 300 ق.م الى 800 م.

كما تمت سرقة بعض المجوهرات التي تُستخرج من المدافن الملكية تحتوي على أحجار نادرة مثل العقيق النوبي واللازورد، وتباع بأسعار توصف بالخيالية للجامعين الأثرياء عبر وسطاء في إسطنبول ودبي.

حين ينقذ الوعي ما أهملته الدولة

في مقابل شبكات النهب المنظم، يبرز وجه آخر للسودان، وجه يمثله مواطنون بسطاء، فلاحون

وعمال، حولتهم الصدفة إلى خط الدفاع الأول عن تاريخ بلادهم. إن باطن الأرض في شمال السودان لا يزال يحتفظ بالكثير من الأسرار، وفي كثير من الأحيان، يكون المواطن العادي هو من يزيح الستار عن هذه الكنوز، لتصبح قصته جزءاً لا يتجزأ من تاريخ الاكتشاف نفسه.

نموذج مقاشي (2014): وعي مجتمعي يعيد كتابة التاريخ

في مارس من عام 2014، شهدت قرية مقاشي بمحلية مروي حدثاً لم يكن في الحسبان، أثناء حفر أساس مئذنة مسجد في القرية، عثر الأهالي على قطعة فخارية ملونة غير مألوفة، أدرك المواطنون أن القطعة تعود لفترة تاريخية قديمة، فقاموا بوقف أعمال البناء وأبلغوا الجهات المختصة. استجابت الهيئة القومية للآثار والمتاحف بالتنسيق مع قسم الآثار بجامعة دنقلا، وأرسل فريق أثري بقيادة الدكتور مرتضى بشارة المحاضر بكلية الآثار بجامعة دنقلا وقتها .

أسفر التنقيب العلمي عن اكتشاف ثلاثة قبور تعود لحضارة كرمة (2500–1500 ق.م). أهمية الاكتشاف تكمن في أنه كشف عن وجود آثار لحضارة كرمة في موقع جنوبي عن نطاقها المعروف، مما دعم نظرية أن حضارات كرمة ونبتة ومروي تمثل مراحل متعاقبة لحضارة «كوش» الواحدة. لقد كان وعي الأهالي هو الشرارة التي أدت إلى هذا الكشف العلمي المهم.

اكتشاف «أرتولي».. فأس مزارع ترسم خريطة جديدة

تُعد قصة الاكتشاف في منطقة «أرتولي» بريف «العبيدية الفاروق» في محلية بربر بولاية نهر النيل، مثالًا نموذجيًا آخر. في يوليو 2017، وبينما كان أحد المزارعين يقوم بأعمال حفر لري أرضه، قادته الصدفة إلى كشف مقابر بشرية نادرة تضم رفاتاً وعظاماً تعود لفترة تمتد من العصر الحجري وصولاً إلى الحضارة المروية.

بمجرد إبلاغ السلطات، تحركت هيئة الآثار، واللافت كان التفاعل الإيجابي من المجتمع المحلي، فالمواطنون لم يكتفوا بالتعاون، بل أرشدوا الفريق الأثري إلى مواقع أخرى محتملة. هذا التحول من مكتشف فردي إلى مجتمع متعاون يبرز كيف يمكن لحدث عارض أن يشعل شرارة الوعي ويحول السكان المحليين إلى حلقة أساسية في سلسلة حماية التراث.

المواطن بوصلة الآثاريين

هذه الحوادث ليست معزولة ففي عام 1994، شهدت منطقة كريمة واقعة دالة حينما كانت بعثة ألمانية تنقب في منطقة جبل البركل وبفضل المعلومات والتعاون المحلي، تم اكتشاف معابد ضخمة ومقتنيات ثمينة. يؤكد ياسين إبراهيم، مفتش الآثار بالهيئة العامة للآثار والمتاحف، أن هذه المنطقة «حُبلى باكتشافات أثرية متعددة»، وأن «كثيرًا من المواطنين قد أبلغوا عن آثار». حديث ياسين يكشف أن المعرفة بوجود الآثار ليست حكرًا على الخبراء، فالسكان المحليون هم المصدر الأولي للمعلومات التي قد تقود إلى اكتشافات عظيمة لو تم استثمارها بشكل منظم.

قانون بلا أنياب

بين فساد النخبة ووعي البسطاء، تقف منظومة حماية رسمية تعاني من تحديات وجودية. المنطقة الممتدة بين شندي ومروي تعرضت لواحدة من أكثر عمليات النهب كثافة. ومن أبرز الأمثلة ما حدث في موقع جبل المراغة الأثري، الذي أُزيل بالكامل نتيجة تنقيب عشوائي عن الذهب، حيث حفر المنقبون خندقًا بعمق تجاوز 17 مترًا، مدمرين الموقع بشكل لا رجعة فيه. كما تعرض موقع جبل البركل لسرقة ما لا يقل عن 50 تمثالًا جنائزيًا بين عامي 2000 و2008، والحديث هنا للمفتش بهيئة الآثار ياسين .

موضحاً في حديثه لمجلة «أفق جديد» أن هيئة الآثار والمتاحف تعتمد على حماية قانونية تستند إلى قانون حماية الآثار لعام 1999م إلى جانب وسائل مادية محدودة مثل بناء أسوار حول بعض المواقع، واستدرك بقوله: «لكن ضعف التمويل يمنع توفير حراسة دائمة أو أنظمة مراقبة فعالة لآلاف المواقع المنتشرة في السودان، وعلى الرغم من خضوع البعثات الأجنبية للتنقيب عن الآثار لشروط واضحة تلزمها بتسليم المكتشفات، إلا أن بعض القطع التي خرجت لأغراض البحث لم تعد، بسبب غياب آليات متابعة فعالة من جانب السلطات السودانية «.

وكانت السلطات الأمنية قد أحبطت عددًا من محاولات التهريب، وضبطت 92 قطعة أثرية بين عامي 2017 و2021، ورغم هذه الجهود إلا أن الإطار القانوني يظل التحدي الأكبر. قانون حماية الآثار لعام 1999م، وتجريمه للتهريب والتزوير والتنقيب غير المرخص في مواده (31، 33، 21)، إلا أن العقوبات التي تتراوح بين الغرامة والسجن لمدة محدودة، لا تتناسب مع حجم الجريمة ولا تشكل رادعًا كافيًا في ظل وجود شبكات إجرامية دولية منظمة، وفقاً لياسين.

شـــدو

شعر/ خالد عمر

وأنا
أُحوِّمُ حولَ أسئلتي مثل شمسٍ على وشكِ الكسوف
مُنفرداً بطيفٍ ما
وبأنفاس الظّنِّ أشدو
يُزلزلني التوقُّعُ، وقد ثقُلَت مَوازينُ التوقُّع
ثقُلَ ارتعابُ الطَّائفِ الذي يعرجُ في مَدارجِ الخوفِ
تحمِلُنا معاً قدَماي
مُرتَعِشَين من طربٍ حامضٍ في الرّواح،
مُرِّ حيثُ تَغدو حافياتٍ قَدَماي
ثُمَّ أشدو
تَتَفجَّعُ الفلواتُ يا طيفُ من شَدوِي
ويُبرِئُها النَّدى لولاي
أشدو وسرُّ محبةٍ في صميمِ همْسِ الماءِ يخْفَى ثُمّ يَبدو:
أجادَكَ الغيثُ
حِينما الغيثُ هَمَي
أمْ سالت الأرضُ لُعاباً في رؤاي؟
وكُلُّ ما سال مِن مُتحَدّرِ الفلوات جادَني بمَسِيلهِ وأعادَ لي فَجراً مُلطَّخاً بالبراءاتِ النّظيفَةِ مِن صِباي
أ.. دَمُ العاشقِ ما سال في القلبِ هُنا ؟
أمْ دَمعُه أم حِبْرُ الشَّهيد،
والقلبُ ينفِقُ في مَغاربِهِ زيتَ البصيرَةِ كلَّه وشُعاعَ رغبتِهِ الوَحِيد؟ :
رُبَّما ستنفعُني الصَّبابةُ رُبَّما
حنينُ الشّدوِ يُبدِي وأنا الصَّبُّ أُعيدُ لأستعِيد
مِن شهقةِ الأرضِ تحت سَنابِكِ الزَّحْف رجائي
من أثَرِ الحديقةِ تحت قضبانِ الحديد
رُبَّما ستسمَعُني الحديقةُ
رُبَّما أنهضُ نحو أسئلتي،
بلسانِ الظَّنِّ أشدو
رُبَّما سَيُبرِقُ صوتي مِن جديد
رُبَّما تتَفتَحُ فيَّ أُغنيةٌ
وقلْبُ الأرضِ يُشرِقُ مِن صَداي
جاعِلاً من كُلِّ عِرقِ دَمٍ يَجفُّ لي وتراً
وكُلِّ غُصنِ شُجيرةٍ مُتَخيَّلٍ مِن أثرِ الحديقةِ ناي
نايٌ سيأخذني إلى حُزنٍ بَصيرٍ بي
وأنا أُطوِّفُ مثل دُخانِ السَّجائرِ في عَماي
وأشدو بلسانٍ قدَّ مِنْ ذَهبٍ
أرى في نَغَماتِهِ أصلي
فهو مُبتدئي ومُرتكزُ ادِّعائي
وهوَ صُورةُ مُنتهاي

حول العرض المسرحي (مشتاقين كتير)

السر السيد

ملخص

يستعرض المقال تجربة عرض مسرحي بعنوان «مشتاقين كتير»، ضمن مشروع مسرح البنات الذي أسسه المسرحي وليد الألفي. يقوم المشروع على إشراك النساء في صناعة المسرح بكل عناصره، وليس فقط في التمثيل، مع التركيز على قصصهن وتجاربهن مع القهر والمقاومة والحياة، مستفيدًا من جماليات الثقافات السودانية وأساليبها التعبيرية.

العرض الذي قُدم في كمبالا اعتمد على تنوع لغات الأداء: لهجات سودانية، لغات أجنبية، موسيقى، أزياء، رقص وغناء، ليخلق فضاءً مسرحيًا متعدد الأصوات والهوّيات. هذا التعدد لم يكن للمتعة وحدها، بل لتهشيم القوالب السلطوية السائدة التي تتحكم في المكان والهويّة.

عبر التنقل بين الحكايات واللغات والأغنيات، جسّد العرض ثيمة الاشتياق المرتبط بالذاكرة والهوية والغياب، مع حضور خفي لظلال الحرب والفقد. وقدّم للجمهور تجربة تتحدى الخطاب السياسي النمطي حول التنوع والاختلاف، مبرزًا جماليات التعدد بدلًا من التنميط والتذويب.

في ذروته، بلغ العرض مشهدًا جماعيًا مشحونًا بالعاطفة والأمل، حيث يتحول الشوق والفقد إلى فعل مقاومة ورغبة في الحياة. هكذا أراد صانعوه أن يفتحوا مساحة للاحتفال وكسر المألوف المسرحي، بما يمنح الجمهور والمشاركين لحظة تعافٍ وتحرر رمزية.

مدخل:

يقع العرض ضمن اشتغالات برنامج (مسرح البنات) الذي تشتغل عليه (منطقة صناعة العرض المسرحي)، وهي رؤية ومشروع مسرحي أسسه المسرحي وليد الألفي.

يمكن القول وبشكل موجز إن المشروع بدأ التأسيس له في بدايات العام 2023م، وكانت انطلاقته في نهاية نفس العام في ولاية النيل الأزرق. أما فكرته الأساس فتقوم على أن تكون النساء شريكات في صناعة العرض المسرحي، ليس على مستوى التمثيل فقط وإنما على مستوى كل عناصر العملية المسرحية، كما أنه يركز على مقاربة حيوات النساء وإعلان قصصهن مع القهر والعنف، ومع المقاومة والدفاع عن الحياة عبر منظور كلي اجتماعي وسياسي وثقافي. هذا المسرح يعتمد على البحث والتدريب، إذ إنه في غالب الأحيان لا يعتمد على الممثلين المعروفين وإنما يراهن راغبين وراغبات في فن التمثيل، ولا تفوتنا الإشارة هنا إلى أنه يتوسل في صناعة عرضه بكل تقنيات العرض المسرحي المعروفة، كما أنه يحاول أن ينسج عرضًا يقوم بالاتكاء على جماليات الثقافات السودانية في الحكايات والأداءات.

من ضمن العروض التي قدمها البرنامج نذكر عرض مسرحية «أنين الروح» لصانعته الشابة استقلال محمود.

العرض المسرحي (مشتاقين كتير)، أنتجته منطقة صناعة العرض المسرحي بالاشتراك مع ديوفلمنت هوب وصانع العرض المسرحي وليد الألفي.. قدم العرض بتاريخ 26 أغسطس 2025 على مسرح (لابونيتا)، في العاصمة اليوغندية كمبالا.

قبل الدخول إلى عوالم العرض أجد من المناسب الإشارة إلى الفكرة وهي للفيلسوف جيل دولوز بتصرف وتقول: (الفن ليس انعكاسًا للواقع كما أنه ليس وسيلة للترفيه فقط، ذلك لأن الفن -أي فن -يقوم على ابتداع لغة داخل اللغة، ولعل هذا ما يجعله ينتمي لفعل المقاومة). وأيضًا إلى قول باختين عن الاحتفال حسب د. هاشم ميرغني في كتابه (الرواية مسرحًا لجدل الهويات وإعادة أنبنائها)، إذ يقول: (المكان الذي يتم التدرب فيه على نمط جديد من العلاقات على نحو متجسد حسيًا وشبه مسرحي، يدخل بصفة وضع للعلاقات السوسيو تراتبية التي تتضمنها الحياة اللا كرنفالية.. المكان الذي يفسح المجال على نحو متجسد حسي أمام الحوانب الخفية في الطبيعة الإنسانية لتظهر وتعبر عن نفسها).

في العرض:

منذ اللحظات الأولى للعرض سيجد الجمهور نفسه وجهًا لوجه أمام مكان يضج بالحياة يصنعه تآزر لغات العرض، (اللغات الملفوظة التي تراوحت بين تنوع العاميات العربية ولغات سودانية من غير العربية ولغات أجنبية، والموسيقى والمؤثرات الصوتية والأزياء، وأدائيات الجسدية والأكسسوارات كالحقائب التي لعبت دورًا مركزيًا في العرض بحضورها الكثيف وأصوات تحركها القلق، إضافة إلى حضور أنماط نصية جمعت بين الشعر والسرد والغناء والرقص مشكلة نوعًا من الفعالية النصية داخل العرض).. هذا الكون المحتدم من العلاقات الذي

يتجسد به العرض ينهض بالأساس بشكل عام على ما يمكن تسميته بتقاطع الذاكرة مع الهوية، إذ أن الشوق أو الاشتياق لا يقوم إلا بعد غياب أو فراق وما غاب لا يستحضر إلا بالتذكر.. هذا عن الذاكرة، أما بخصوص الهوية فإنها تتبدى في العرض على مستويات الجندر والثقافة والتاريخ.. في هذا الكون من اللغات الذي أراد صانعه أن يكون منفتحًا لا حدود له تنكسر الحدود الجغرافية التي يوحي بها العرض، التي هي السودان، وذلك عبر عدد من الأغنيات، مصرية، وخليجية، وإثيوبية، ويوغندية، وغربية.. ما نقصده هنا هو أن العرض يصنع هذا الكون لا من أجل البهرجة والمتعة فقط وهما ضروريان ومهمان بالطبع وإنما يصنعه بهدف تهشيم المكان المهيمن، أي السلطوي فمما تبني وتؤسس عليه السلطة -أي سلطة -حضورها هو المكان وذلك بالتدخل في أنماط تعبيره وإعادة إنتاجها.

فالعرض يشي بشكل واضح بالرحيل والمغادرة والفراق بسبب كوارث من بينها الحرب التي لم يسمها صراحة ولكننا نحس بها، لذلك يكون العرض بلغاته المتنوعة التمثيل، الأزياء، اللغات الملفوظة، الموسيقى والمؤثرات، الغناء، الرقص، يكون قد ذهب في مسار آخر غير مسار السلطة فهو أولًا استطاع أن يتفرس جماليات التنوع عبر بناء لحني كلي، ولكنه متعدد فقد كان باستطاعة الجمهور أن يرى كسر القوالب الجاهزة والسائدة مما ظل يردده أكثرية من السياسيين السودانيين عند طرحهم لسؤال التنوع والهوية، أن يرى -أي الجمهور - جماليات الاختلاف.

فقد كان العرض يتنقل من حكاية إلى حكاية ومن لغة إلى لغة ومن مكان إلى مكان ومن أغنية إلى أغنية، ومن رقصة إلى رقصة، ساردًا حكاية مركزها الاشتياق الكتير، ويبحر على قارب من المقاومة يكسر التنميط، بخلقه مجاورة أو تفاوض أو سمه تحالف بين الجسد الأنثوي والجسد الرجالي.. بين الأبنية اللحنية المختلفة، بين أصوات اللغات المختلفة.. بكلمة واحدة لقد حاول العرض أن يؤسس مكانًا للاحتفال كسر فيه التنميط ووزحزح به مخيالات السلطة، بل زحزح فيه بعض تقاليد العرض المسرحي التقليدي، فالعرض لا يحكي حكاية واحدة ولكنه يحكي حكايات يؤازر بعضها بعضًا.. إنه عرض يعبر عن أن لكل الأصوات الحق في الغناء، بل والحق حتى في الصراخ.. العرض الذي يبدأ من خلال تذكر شخوصه لأشيائهم الحميمة، الوسادة، كباية الشاي، الجيران، الأمكنة، يتصاعد ليحكي في مشهده الأخير عن غائبين كما في مشهد الجنازة (الموت)، لحظة أن تصرخ الشخصيات بصوت واحد، قوم.. قوم.. قوم.. قوموا، في مشهد مشحون بالشجن الخلاق، ترسو عنده قوارب الحنين، والشوق، واللوعة، تصعيدًا لارادة الحياة والأمل، وعند هذه اللحظة يكون من بعض ما يحققه هذا العرض في صناعه وفي الجمهور، هو تلك اللحظة التي يمكن وصفها بحالة التعافي التي تحول الاشتياق الذي كان كثيرًا إلى فعل تحرري.

شكرًا لصناع العرض جميعا وشكرًا لديفولمنت هوب وشكرًا للمسرحي وليد الألفي.

منارة أمل..

كرة السلة تُنقذ أطفال جنوب السودان من رصاص الشوارع

بقلم: يسرا الباقر

ملخص

يتجنب المراهقون في جنوب السودان الشوارع والخطوط الأمامية، ويقضون أغلب أوقات فراغهم في التدريب على كرة السلة.

تعتمد أصغر دولة في العالم على شبابها لدفع هويتها الوطنية إلى ما وراء أطلال الحرب، من خلال الأمل والمثابرة وحب الرياضة. في سن الرابعة عشرة، يبلغ رياضي كرة السلة الناشئ بيتر أوجا نفس عمر بلده. وُلد في العام الذي صوت فيه جنوب السودان لصالح الاستقلال عن السودان، بعد عقود من الحروب الطويلة التي أصبحت واحدة من أطول النزاعات الأهلية في إفريقيا.

بيتر أوجا

بيتر ولاعبون آخرون يمثلون جيلًا جديدًا يبتعد عن الشوارع والخطوط الأمامية، ويقضون كل أوقات فراغهم في ملاعب كرة السلة. يقول بيتر من فناء منزله الصغير في جوبا، العاصمة: «يتعلق الأمر بالاتساق كل يوم. هذا ما يعلمه لنا مدربونا. يأتون ويدربوننا ويغرسون فينا بعض الانضباط».

«يطلبون منا التركيز على الأشياء التي نستطيع التحكم بها، لذا عليك أن تتدرب بجد، وتفعل ما تريده، وستنجح كل الأمور. يتعلق الأمر بالعمل الجماعي وحب بعضنا البعض».

وعند سؤالنا عن جوائز بيتر، يخرج من غرفته ويمتلئ صدره بالميداليات ويداه بالتماثيل الذهبية، حيث منحته مؤسسة لول دينغ أقدم كأس وهو في سن السادسة.

تدير المؤسسة، التي أسسها نجم الدوري الأميركي للمحترفين الجنوب سوداني والبريطاني لول دينغ، معسكرات التدريب التي أبقت بيتر منشغلاً ومصمماً منذ الطفولة.

والدة بيتر، سارة، تتابع بفخر. هي أم وحيدة تدعم أبناءها من خلال أعمال غير مستقرة، وتأمل أن تساعده كرة السلة في الفوز بمنحة جامعية ورفعهم جميعًا من دائرة الفقر.

هذا الاحتمال ليس بعيد المنال. فقد كان لاعب كرة السلة الجنوب سوداني كمان مالواتش الاختيار العاشر في مسودة الدوري الأميركي للمحترفين لعام 2025، بعد أن بدأ مسيرته في معسكر لول دينغ في أوغندا كلاجئ مراهق. تقول سارة بابتسامة: «آمل أن ينجح بيتر في كرة السلة ويرتقي للقمة، ليتمكن من دعمي يومًا ما».

على بعد خطوات قليلة من منزل بيتر، تحدثنا إلى مدربه توني عن أهمية التدريب للأطفال والبنات الصغار. يقول: «إنه كالعلاج. هو شفاء للأطفال. لهذا نحن هنا. معظم هؤلاء الأطفال، بما فيهم نحن، نشأوا في ظل الحرب».

نجلس على مقعد بملاعب جامعة جوبا، التي بنتها مؤسسة لول دينغ وسميت على اسم مانوت بول، أول رياضي جنوب سوداني يلعب في الدوري الأميركي للمحترفين.

تدرب توني الأطفال في ملعب مانوت بول منذ افتتاحه عام 2015. يقول: «نحاول أن نبعد الأطفال عن الخمول وعدم الانخراط في العصابات والمخدرات. تعال وتدرب، استمتع بالوقت بعد المدرسة للعب كرة السلة أو أي نشاط رياضي آخر».

في السنوات الأخيرة، اكتسبت المنتخبات الوطنية

في جنوب السودان حضورًا دوليًا جدّيًا. ففي أولمبياد باريس 2024، واجه فريق الرجال منتخب الولايات المتحدة في مباراة متقاربة، الذي يضم نجوم الدوري الأميركي مثل ليبرون جيمس وكيفن ديورانت. في يوليو، ظهرت أول مرة للمنتخب النسائي في بطولة AfroBasket، وفاز بالميدالية البرونزية.

قاد لول دينغ المنتخبات الوطنية كرئيس لاتحاد كرة السلة ومدرب لفريق الرجال. تعمل أكاديمية دينغ منذ عقد، إذ أطلقت معسكرات الشباب في جوبا عام 2015.

قبل ذلك بعامين، اندلعت حرب أهلية في جنوب السودان عبر الخطوط القبلية للسيطرة على البلاد. يقول بيتر: «أتذكر أننا كنا نتدرب داخل مؤسسة لول دينغ ثم بدأت الأسلحة بالظهور. حبسونا وطلبوا منا عدم الخروج. شعرت بالخوف، لا يمكنك أن تكون سعيدًا وأنت ترى البنادق».

لا تزال الفوضى السياسية خارج الملعب تؤثر على اللاعبين الشباب. الاتفاقية السلمية لعام 2018، التي جلبت استقرارًا نسبيًا، تواجه خطر الانهيار، مع استمرار احتجاز زعيم المعارضة ونائب الرئيس ريك مشار وزوجته وزيرة الداخلية أنجلينا تيني قيد الإقامة الجبرية منذ مارس، مما يهدد البلاد بالعودة للحرب الأهلية.

بعيدًا عن التشرذم الداخلي والفساد، تسعى حكومة جنوب السودان لكسب نقاط دبلوماسية من خلال استقبال المجرمين المرحلين من الولايات المتحدة بعد أن ألغت إدارة ترامب جميع التأشيرات لمواطني جنوب السودان في أبريل. أضر حظر التأشيرات بالفرص أمام الشباب الذين يحلمون بالالتحاق بالدوري الأميركي للمحترفين.

تقول أريك دينغ، شقيقة لول والرئيس التنفيذي لمؤسسة لول دينغ: «تأثر الأمر فعليًا عندما تم إيقاف اثنين من الشباب الذين حصلوا على تأشيراتهم وهم على وشك السفر. كانت هناك فتاة وشاب، وكانوا متحمسين جدًا، وأتأكد أن العائلات أنفقت مدخراتها لضمان سفرهم».

كرياضية دولية سابقة، لعبت أريك مع المنتخب البريطاني للسيدات وجامعة ديلاوير، وتشعر الآن بألم خيبة أمل هؤلاء الشباب. تدير المؤسسة على الأرض مع لول وشقيقهم دينغ. لقد انتهى الدعم الخارجي الضئيل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID).

تقول: «تخفيض التمويل أثر علينا، خاصة في واو والمناطق الأخرى، حيث كانت المعسكرات السكنية جزءًا من أنشطتنا. توقف التمويل يعني علينا تغطية كل شيء بأنفسنا».

رغم نقص التمويل، تبقى المعسكرات مفتوحة للجميع. أطفال بعمر ست سنوات يراوغون الكرة بحماس خلف أريك في ملعب مانوت بول المزخرف بألوان زاهية. تقول أريك: «من الصعب إبعادهم، فالبدائل ليست جيدة. إذا أبعدناهم، ماذا سيفعلون؟ في الشوارع؟ كما أن المكان يسمح للكبار برعاية أصغرهم، وهذا يمنع الانغماس في المشاكل».

نقلا عن
Sky News»